الخضوع والعصيان

الحركات السياسية في سنوات التحول

زياد عقل

جميع الحقوق محفوظة للناشر
دار المرايا للإنتاج الثقافي

الخضوع والعصيان

الحركات السياسية في سنوات التحول

زياد عقل

- رقم الإيداع: 2018/25774

- الترقيم الدولي: 978-977-6648-15-9

- تدمك: 9789776648159

- الفهرسة

١- مصر- الأحوال السياسية.
أ- حلمي، هبة (مصمم)
ب- العنوان: الخضوع والعصيان
الحركات السياسية في سنوات التحول
320/962

١٥٣ صفحة/ ١٧ x ٢٤ سم

- الماكيت الداخلي: مصطفى علوان

هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورج، مكتب شمال افريقيا
دار المرايا للإنتاج الثقافى
تليفون: 23961548-202+
البريد الإلكترونى: elmaraya@elmaraya.net
العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثانى، شقة 17، القاهرة، ج م ع

الآراء الواردة بالكتاب تعبر فقط عن رأى المؤلف ولا تعبر بالضرورة
عن رأى دار المرايا للإنتاج الثقافى أو مؤسسة روزا لوكسمبورج.

الطبعة الأولى، القاهرة 2018

إهداء

إلـى ذكـرى كل مـن فقـد حياتـه دفاعـاً عـن فكــرة ســلمية، او فــي مطــاردة حلــم مــا، تقديــري واحترامــي.

زياد عقل

شكر واجب

شكرا لهذه الأسماء لمساعدتها لي في البحث أو في الكتابة

- آمي أوستن هولمز

- حسام الحملاوي

- دينا قابيل

شكراً لهذه الأسماء
لأنهم علموني الحياة

- أبي رحمة الله عليه: عبد الرحمن عقل

- أمي: يسرية الببلاوي

- أخي رحمة الله عليه: محمد عقل

● المحتويات

تقديم ٧

الفصل الأول:

● الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية: ملاحظات نظرية ١٧

الفصل الثانى:

● الحركات الاحتجاجية وهيكل الفرصة السياسية في مرحلة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (فبراير ٢٠١١ - يوليو ٢٠١٢) ٣٩

الفصل الثالث:

● الحركات الاحتجاجية خلال فترة حكم محمد مرسي (يوليو ٢٠١٢ - يوليو ٢٠١٣) ٧١

الفصل الرابع:

● الحركات الاحتجاجية وهيكل الفرصة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .....١٠١

الفصل الخامس:

● حركات الأولتراس في سياق ما بعد الثورة ١٢٧

الخاتمة ١٤٩

الحركات الاحتجاجية في بيئة سياسية متغيرة

شهدت البيئة السياسية في مصر في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٥ كمّا غير مسبوق من التحولات التي لم تعرفها الحياة السياسية في مصر بهذا التفصيل والتنوع المتلاحق من قبل. مرت مصر على مدار القرن العشرين بعدد من حالات السيولة السياسية أو الأحداث الطارئة التي صنعت تحولات في البيئة السياسية، وعلى رأسها تحولات البيئة السياسية بعد أحداث أعوام ١٩١٩، و١٩٥٢، و١٩٧٧، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر. لكن الفارق الجوهري في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ بالمقارنة بسوابق تاريخية للحراك السياسي هي تلاحق التحول، من بيئة سياسية شديدة السيولة، إلى واحدة أخرى تتسم بالاستقطاب والصراعات النخبوية، ثم إلى واحدة تعتمد على غلق المجال العام والتضييق على المساحة العامة المتروكة للحراك أو التنظيم الجمعي، سواء المؤسسي أو غير المؤسسي.

مرحلة ما بعد تخلي مبارك عن السلطة أو ما بعد ٢٥ يناير كان بها الكثير من السيولة في ما يتعلق بالتنظيم السياسي. شهدت تلك الفترة ظهور العديد من التنظيمات السياسية والاجتماعية الجديدة على مستويات مختلفة. ظهرت تحالفات غير مؤسسية وبها تنوع سياسي مثل ائتلاف شباب الثورة، وتحالف الثورة مستمرة الذي ظهر قبل انتخابات مجلس الشعب وكان له قائمة بها. ويعد ائتلاف شباب الثورة تجسيدا لفكرة الحركة السياسية غير المؤسسية التي قامت على التحالف بين عناصر مختلفة على أهداف سياسية، كان أهمها وأكثرها محورية هو رحيل مبارك، وتغيير النظام، على الرغم من أن مفهوم تغيير النظام لم يكن به الكثير من التفصيل في ذلك الوقت.

أما التحالفات مثل الثورة مستمرة أو الكتلة المصرية، فقد عبرت أكثر عن إمكانية التواصل بين القوى السياسية، وشهدت الأشهر التي تلت الإطاحة بمبارك أرضية مشتركة بين قوى سياسية متعددة بشأن الأهداف. حالة التضامن التي كانت في تلك الفترة، والتي أنتجت تحالفات سياسية، تعبر عن حالة السيولة التي شهدتها تلك الفترة. الجدير بالذكر، أن تلك الفترة شهدت تحالفات سياسية بين قوى ذات مرجعيات مختلفة، ائتلاف شباب الثورة على سبيل المثال كانت به عناصر ليبرالية، ويسارية، وإسلامية، حيث كانت حالة السيولة جاذبة لفكرة التحالفات بين القوى المختلفة. كما شهدت تلك المرحلة ـ بسبب حالة السيولة ـ تشكيل عدد من الأحزاب السياسية القائمة على فكرة التحالف بين أطراف مختلفة، مثل الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب مصر القوية، وحزب مصر الحرية. وبالتالي، انعكست حالة السيولة السياسية على مشهد التنظيم السياسي، سواء المؤسسي أو غير المؤسسي.

مرحلة حكم محمد مرسي شهدت الكثير من الاستقطاب السياسي الذي تلخص في صراع حاد بين التيار الإسلامي بطرفيه (جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، والتيار السلفي من ناحية أخرى)، والتيار المدني، الذي تشكل من قوى ليبرالية ويسارية، وقومية، وتجسد هذا التحالف من خلال الجبهة الوطنية للإنقاذ في نوفمبر ٢٠١٢ بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره محمد مرسي. حالة الاستقطاب خلال تلك المرحلة كانت واضحة عندما ظهرت حركة «تمرد». ونحن هنا لسنا بصدد الحديث عن حركة «تمرد»، حيث إن الحديث عنها يطول، والآراء بشأنها تتنوع، لكن التحالفات السياسية والدعم من قوى مختلفة التي شهدتها الحركة، وفي الوقت ذاته رد فعل تيار الإسلام السياسي تجاهها، الذي اتسم بكثير من العداء، يدلل على حالة الاستقطاب السياسي خلال هذه المرحلة.

مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو شهدت صفتين أساسيتين، الأولى كانت وفرة في القيود الحاكمة للدخول في العمل العام من خلال التشريع وأحكام القضاء، والثانية كانت انهيار العديد من التحالفات التي شهدتها مرحلة ما بعد ٢٥ يناير بين القوى السياسية. الحركات السياسية خلال تلك المرحلة عانت من تقلص حيز المساحة العامة، والاضطرار للجوء للتواجد الافتراضي عوضا عن التواجد العملي. كان قانون التظاهر بمثابة عامل فارق في غلق المجال العام على نشاط الحركات السياسية. كما أن تلك المرحلة شهدت انسحاب عدد من قيادات العمل العام على أثر احتجازهم من قبل الدولة، مثل أحمد ماهر، ومحمد عادل، وعلاء عبد الفتاح، وهذا على سبيل المثال وليس الحصر، وهو ما كان أشبه بتفريغ مشهد المجال العام من العديد من الشخصيات القيادية.

مرحلة ما بعد ٢٥ يناير شهدت نمطا مختلفا من التحول السياسي والتفاعلات بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة بالمقارنة بالأحداث التي شهدت عمل جمعي في أعوام ١٩١٩،

١٩٥٢، و ١٩٧٧. ففي عام ١٩١٩ كان هناك مشهد عام للحراك السياسي في سياق استعماري، فكانت هناك قضية محددة لدى القوى السياسية التي تمارس العمل الجمعي، وهي التخلص من الاستعمار البريطاني. قد يكون هناك تشابه بين تلك المرحلة وبين مرحلة ما قبل ٢٥ يناير في اتفاق القوى السياسية على مطلب واحد، سواء كان التخلص من الاستعمار البريطاني أو رحيل حسني مبارك. لكن في النهاية التواجد الدولي من قبل قوى سياسية أجنبية يصنع سياقا مختلفا للمشهد الإجمالي للحركات غير المؤسسية وللبيئة السياسية بشكل عام، وهو ما لم يكن موجودا في ٢٥ يناير.

نموذج الحراك السياسي في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان شديد الاختلاف عن ذلك الذي شهده العقد الأخير من حكم مبارك، أو التحول السياسي الذي حدث في مرحلة ما بعد الثورة. نمط الثورة في ١٩٥٢ يُسمى في أدبيات علم الاجتماع السياسي «الثورة من أعلى»، أو revolution from above، والمقصود من هذه التسمية أن الحراك السياسي خلال تلك الفترة جاء من جهات في الدولة، ولم يأت من تحرك جماهيري. هذا الوضع بالطبع يختلف كثيرا عن ثورة ٢٥ يناير التي شهدت بناءً تصاعديا من تحركات جماهيرية.

مشهد الحراك السياسي في عام ١٩٧٧ كان مدفوعا بالحركة الطلابية من ناحية، في ما يتعلق بالتواجد على الأرض، وبتغير سياسات الدولة في ما يتعلق بالدوافع التي حفزت الحراك الجماهيري من ناحية أخرى. الجدير بالذكر أن الحراك السياسي عام ١٩٧٧ لم يشهد كم التنوع والتنظيم غير المؤسسي الذي شهدته مصر في ٢٠١١. كما أن الحالة الإقليمية المتعلقة بالتحول السياسي لم تكن على نفس شاكلتها في ١٩٧٧، وفي ٢٠١١. ثورة ٢٥ يناير شهدت بناء لعدد من التحالفات بين القوى السياسية والاجتماعية لم يعرفه مشهد الحراك السياسي عام ١٩٧٧.

ومن الممكن تناول هذه التحولات بعدد من المنطلقات والمقاربات النظرية سواء في العلوم السياسية أو في علم الاجتماع السياسي، وهو ما سنتعرض له بشكل مفصل خلال الفصل الأول من هذا الكتاب، ولكن التحليل العلمي لثورات الربيع العربي، بخاصة الحالة المصرية يحتاج للمزج بين الكثير من التفسيرات النظرية، سواء لظاهرة الثورة، أو لظاهرة التنظيم الاجتماعي المستقل وما ينتج عنه من كيانات جمعية، أو لمفهوم الدولة وطبيعتها البنيوية في العالم العربي بشكل عام وفي الحالة المصرية بشكل خاص. وسوف نتعرض خلال الفصل الأول بشكل مستفيض لأدبيات التي تناولت هذه الفترة من تاريخ مصر بالسرد أو التنظير، موضحين الفارق بين تناول العلوم السياسية وتناول علم الاجتماع السياسي للحالة المصرية في سياق ثورات الربيع العربي. ولكن أغلب التحليل النظري الذي سوف نعتمد عليه هو مفهوم «هيكل الفرصة السياسية» أو structure of political opportunity. ومفهوم هيكل الفرصة السياسية يعد أحد تطورات المفاهيم النظرية الشارحة للعمل الجمعي collective action في سياق أدبيات علم الاجتماع السياسي.

نظرية هيكل الفرصة السياسية تربط بين التناسق الداخلي للحركة السياسية أو الاجتماعية، وبين المناخ العام السياسي الذي تعمل من خلاله الحركة. وبالتالي، تربط النظرية بين العوامل الداخلية والسياق الخارجي الذي تعمل من خلاله الحركات. وهناك عدد من الأسباب التي تجعل من هذا الاقتراب النظري أداة تحليلية أكثر فاعلية لعدد من الظواهر في سياق ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من تبعات.

ونتعامل في هذا الكتاب مع ظاهرة واحدة بشكل مفصل، وهي الحركات الاحتجاجية، أو الحركات الاجتماعية، أو الحركات السياسية، فاختلاف التسمية له أسبابه وفقا لكل منهج من مناهج العلوم الاجتماعية social sciences، ولكنه لا يغير في النهاية من ماهية الكيانات الجمعية التي لعبت دورا محوريا في المجال العام قبل وأثناء وفي مرحلة ما بعد الثورة.

شهدت ثورة ٢٥ يناير، وما تلاها من أحداث، سواء فعاليات سياسية كانتخابات واستفتاءات، أو انتفاضات أخرى كأحداث ٣٠ يونيو، وما تلاها هي الأخرى من فعاليات سياسية، دورا مؤثرا لعدد من الفاعلين. وعلى الرغم من اختلاف توجهات وانتماءات وولاءات وأهداف هؤلاء الفاعلين، ظل هناك رابط رئيسي مشترك بينهم، بخاصة في مرحلة الحشد والتعبئة لـ ٢٥ يناير، وكان هذا الرابط هو التنظيم غير المؤسسي، ففي النهاية لم تتمكن القوى السياسية المؤسسية مثل الأحزاب من خلق هذا التأثير في الشارع السياسي والدعم الجماهيري.

لعبت الحركات السياسية والاحتجاجية، بخاصة تلك التي ينتمي الغالبية العظمى من أعضائها إلى فئة الشباب، دورا بارزا في مشهد الحراك السياسي خلال السنوات العشر الأخيرة من حكم حسني مبارك، وخلال الفترة الانتقالية التي حكم مصر فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم خلال فترة رئاسة محمد مرسي، والتي انتهت في ٣ يوليو ٢٠١٣. جاءت الحركات بنموذج جديد على الحياة السياسية المصرية [1] التي لم تكن تعرف سوى حزب الدولة، وأحزاب المعارضة التي أجازتها الدولة، وجماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي ملأت الحركات السياسية والاحتجاجية فراغا سياسيا في ما يتعلق بالنمط التنظيمي والبنيوي للقوى السياسية والاجتماعية في مصر، ومن ناحية أخرى قدمت هذه الحركات عددا من استراتيجيات العمل الجمعي التي امتزجت بتقنيات وسائل التواصل الاجتماعي لتخلق قدرة لا يستهان بها على الحشد والتعبئة.

ومما لا شك فيه، أنه لم يكن من الممكن أن تحقق الحركات السياسية النجاح الذي حققته في مصر دون توافر مناخ أو بيئة سياسية مناسبة تستطيع الحركات السياسية من خلالها العمل على الأرض لتحقيق عدد من المطالب، وهو ما توافر لأسباب متعددة خلال السنوات العشر

١ انظر في ذلك د. دينا شحاتة «الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر» في «عودة السياسة» تحرير د. دينا شحاتة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠١٠

الأخيرة من حكم مبارك [2] ، وفي الفترة الانتقالية التي تلت رحيل مبارك، وفي فترة رئاسة محمد مرسي. وبالرغم من اختلاف البيئة السياسية في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١ عن تلك التي كانت سائدة في مرحلة ما بعد ثورة يناير، إلا أن أثر البيئة السياسية وطبيعتها، وما بها من قيود وقمع، وما يحكمها من تشريعات، وما يميزها من نخب وتحالفات، وما تأتي به من نمط للتفاعل بين الدولة والقوى السياسية المختلفة، وما يحدها من سقف لحدود التغيير المتوقع من قبل العملية السياسية المؤسسية، كل هذه العوامل تنعكس على الحركات السياسية والاجتماعية داخليا فيما يتعلق بالطبيعة البنيوية للحركات وحجم التوافق بين أعضائها، وخارجيا فيما يتعلق بتحالفات الحركات الاجتماعية والسياسية مع سائر القوى، أو صياغة المواقف السياسية لهذه الحركات [3]. وهو ما يعني أن حالة إقامة التحالفات السياسية خلال تلك المرحلة كان لها أثر على عملية صناعة القرار داخل الحركات السياسية، حيث كان الارتباط بعدد من القوى الأخرى، وحالة السيولة في المجال العام، عاملان مهمان في طريقة صياغة تواجد الحركات السياسية في المجال العام.

وبالتالي، قدمت هذه الحركات إضافتين مهمتين للحياة السياسية في مصر، الأولى هو البُعد التنظيمي الذي اتسم بالسيولة الشديدة وتنوع الإيديولوجيا إن وُجدت، ولعل ٦ أبريل وحركات الأولتراس خير دليل على ذلك، والثانية هي القدرة على التأقلم مع تحولات البيئة السياسية على الرغم مما تضعه هذه التحولات أمام الحركة من تحديات جديدة. لكن الجدير بالذكر، أن هذه التحولات واستراتيجيات التأقلم معها يكون لها أثر على الحركات الاحتجاجية داخليا، فعلى سبيل المثال، أدت حالة السيولة التي شهدتها البيئة السياسية في مصر خلال الأشهر القليلة التي تلت إسقاط مبارك إلي العديد من الانشقاقات داخل الحركات الاحتجاجية والتنظيمات السياسية في مصر بشكل عام، وتمخض عن ذلك كيانات اجتماعية وسياسية جديدة، وجبهات مختلفة داخل التنظيم الواحد، وتنظيمات مؤسسية في شكل أحزاب خرجت من رحم الحركات الاحتجاجية مثل الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي على سبيل المثال، وأخرى خرجت من رحم تنظيمات مؤسسية كانت موجودة بالفعل مثل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي. وتُدخلنا هذه النقطة تحديدا في جدلية حول مدى فاعلية ما حدث من انشقاقات داخل العديد من الحركات السياسية خلال هذه الفترة على الحياة السياسية، وهل كان النتاج المزيد من التنوع سواء في الفكر أو التنظيم، ما من شأنه إثراء المشهد الكلي في حال استمرار البيئة السياسية في حالة من السيولة، أم أن النتاج هو إضعاف كيانات كانت من الممكن أن تكون أكثر فاعلية في حال عدم تفككها.

٢ للمزيد حول دور الحركات الاجتماعية في الحراك السياسي في العالم العربي في مرحلة ما قبل ٢٠١١ انظر:
Kurzman, Charles “The Arab Spring uncoiled” Mobilization, Vol.17, No.4, December 2012

٣ للمزيد حول العلاقة بين البيئة السياسية والفرص المتاحة للحركات الاجتماعية انظر:
Gamson, William A. and David S. Meyer “Framing political opportunity” comparative perspectives on social movements, Ed. Doug McAdam, John D. McCarthy and Mayer Zald, Cambridge University Press, 1996

الحركات السياسية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

من الأبعاد المهمة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بعمل الحركات الاحتجاجية في مصر هو استخدام هذه الحركات لتقنيات التواصل الاجتماعي في الحشد والتعبئة والتفاعل، وهو واقع لا يمكن لأحد أن ينفي دوره في تغيير أساليب العمل الجمعي، وقدرات الحركات الاجتماعية على الوصول لقطاعات أكبر من الجماهير، وعلى قدرة التأثير على الدولة وعلى الرأي العام في سياق محاولات هذه الحركات لتحقيق مطالبها ورؤاها. ورأينا في الفترة التي تلت ثورة ٢٥ يناير العديد من الكتابات التي احتفت بدور مواقع التواصل الاجتماعي في قيام الثورة والحشد لها، وكيف أن العمل الجمعي لن يكون مثلما كان بعد دخول هذه التقنيات واستخدامها كآليات محورية من قبل الكيانات الاجتماعية والسياسية، وذهب البعض لتفسير انتشار مواقع التواصل الاجتماعي في العمل العام كتغير في نمط العمل وتراجع دور العمل الميداني والأساليب المعتادة للحشد والتعبئة والانتشار. ولكن الحالة المصرية تشير في أكثر من مثال إلى أن هذا التحليل يشوبه الكثير من القصور.

مما لا شك فيه، أن وسائل التواصل الاجتماعي تُزيد من قدرات الحركات الاجتماعية على الحشد والتنظيم، لكن اختزال الحراك السياسي بدءا منذ ثورة ٢٥ يناير في أنه نتاج خالص لـ«فيسبوك» به تجاهل لعملية بناء لهذا الحراك، بدأت منذ عام ٢٠٠٠ مع ظهور اللجنة الشعبية المصرية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني. قد يكون الحشد للحراك السياسي قبل ثورة ٢٥ يناير اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للوصول لأكبر كم ممكن من الجماهير مع نسبة مخاطرة أقل، مقارنة بالعمل الميداني، لكن من حشدوا على مواقع التواصل الاجتماعي للثورة من نشطاء تم تشكيلهم سياسيا من خلال مراحل متعددة سبقت ظهور «فيسبوك»، أو «تويتر»، أو «يوتيوب». وبهدف البحث عن نقطة انطلاق لهذا الحراك، يتعين علينا العودة للبحث في نمط العمل العام، سياسيا وتنظيميا، الذي قدمته اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، حيث صدر البيان الأول للجنة في العام ٢٠٠٠، وكان هناك عدد من الفعاليات السياسية التي شهدت عملا جمعيا خلال تلك الفترة، وهو ما كان أشبه بإعلان عن نمط جديد للعمل الجمعي العام.

بدأت الانتفاضة الفلسطينية في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وتم تشكيل اللجنة بعد بدء الانتفاضة بوقت قليل في ١٣ أكتوبر، وكان للجنة أدوار ميدانية متعددة، مثل جمع التوقيعات، وجمع التبرعات، وتنظيم قوافل إغاثة، والدعوة للتظاهر احتجاجا على انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وضد الممارسات الإسرائيلية. اتسمت اللجنة بعدد من الصفات التي ستشكل بعد ذلك قاسما مشتركا في الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، لهذا كانت اللجنة بمثابة نقطة بداية لجيل جديد من التنظيمات السياسية والاجتماعية. من أهم الصفات التي اتسمت بها اللجنة كانت خروجها من الحيز الإيديولوجي والتنظيري،

والذي ظلت الحركة السياسية المصرية قابعة بين جدرانه لسنوات طوال. خلقت اللجنة منصة مشتركة جامعة لتيارات سياسية متعددة، بل واستطاعت أيضا جذب شباب غير مسيس من خلال التظاهرات والانتشار الجغرافي لجمع التوقيعات والتبرعات، وهو ما أظهر مدى فاعلية الابتعاد عن التنظير، والحشد على أرضية قضية وليس أيديولوجيا.

تنظيميا، قدمت اللجنة نموذجا للتنظيم الأفقي وليس الرأسي أو الهرمي، حيث انقسمت اللجنة إلى لجان فرعية، سواء فيما يتعلق بالتقسيم الجغرافي، أو بتوزيع المهام، ويخرج ممثلون عن كل لجنة لكي يشكلوا لجنة تنسيق تمارس هي الدور القيادي [4]. كل هذه الصفات السالف ذكرها توارثتها الحركات الاحتجاجية بعد ذلك، مثل حركة «كفاية»، وحركة «٦ أبريل»، وحركات «الأولتراس»، وحركة «٩ مارس»، وحركة «كلنا خالد سعيد»، وحركة «٢٠ مارس»، وحركة «أجيج»، بغض النظر عن نجاح بعض هذه الحركات في تحقيق طموحاتها ورؤاها من عدمه [5]، (يمكن الإشارة هنا إلى أننا سنقوم بتعريف هذه الحركات في الفصل كذا).. إلا أنها تشابهت في أفقية التنظيم وتعددية الانتماءات. وسوف نتحدث عن حركات «الاشتراكيون الثوريون»، و«٦ أبريل»، وحركات «الأولتراس»، بخاصة حركة «أولتراس وايت نايتس» في الفصول التالية.

ومن بين العدد الكبير من الحركات الاحتجاجية، والتنظيمات السياسية والاجتماعية غير المؤسسية التي ظهرت في الخمسة عشر عاما الأخيرة، نتناول في هذا الكتاب ثلاثا من هذه الحركات بشكل تفصيلي. نتناول في هذا الكتاب حركة «الاشتراكيون الثوريون»، وحركة «٦ أبريل» (جبهة أحمد ماهر)، وحركات «الأولتراس» لكل من ناديي الأهلي والزمالك (أولتراس أهلاوي وأولتراس وايت نايتس، مع التركيز العلمي والتحليلي على حركة أولتراس وايت نايتس)، والهدف من اختيار هذه الحركات الثلاث هو إظهار الفوارق بين كل حركة، وكيف شكلت هذه الفوارق عوامل خصوصية داخل كل حركة في ما يتعلق بأساليب تأقلمها مع تحولات البيئة السياسية. فحركة الاشتراكيين الثوريين على سبيل المثال حركة لديها التزام أيديولوجي، وهيكل تنظيمي متماسك، وتضم بين أعضائها العديد من النخب المهنية، في حين أن حركة ٦ أبريل لا تنتمي لأي توجه أيديولوجي ويتسم هيكلها الداخلي بنوع من السيولة، حركات الأولتراس هي الأخرى لا تنتمي لتيار أيديولوجي ولكن تعترف بمجموعة من المبادئ الحاكمة لقواعد المجموعة، ويوجد تنوع سياسي كبير ما بين أعضاء حركات الأولتراس، ولكنها حركات تتسم بالترابط الشديد بين أعضائها نظرا لتنظيمها بشكل عنقودي على أسس جغرافية. ولكل عامل من هذه العوامل مغزى ينعكس على الحركات بشكل مختلف، فالانتماء

٤ انظر في ذلك: فريد زهران: «الحركات الاجتماعية الجديدة» مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧

٥ انظر: محمد العجاتي: اليسار والحركات الاحتجاجية في مصر، في «عودة السياسة»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠

الأيديولوجي كان أحد العوامل التي ساعدت حركة الاشتراكيين الثوريين للاستمرار وعدم التعرض لانشقاقات، حتى وإن خرج منها بعض الأعضاء، بمعنى أن الانتماء الإيديولوجي كان أحد أدوات التأقلم مع التحول في البيئة السياسية. ولكن الوضع مختلف في حالة حركات الأولتراس، حيث أدت محاولات الأدلجة والتسييس إلى وضع الحركة تحت ضغوط أمنية أدت لاستمرارية الصدام مع الدولة، ما أضعف كثيرا من قدرات حركات الأولتراس بخاصة في البيئة السياسية خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

ونلجأ في هذا الكتاب لعدد من العوامل لتحليل قدرة الحركات الاحتجاجية على التأقلم مع تحولات البيئة السياسية، وهي عوامل تمزج بين الإطار الخارجي الذي تعمل في هذه الحركات ومدى تأثرها به، الإطار الداخلي المعني بما تمر به الحركة من تحديات داخلية وكيفية التأقلم معها، وسوف نسهب في التكييف النظري لهذين الإطارين خلال الفصل الأول.

الإطار الخارجي يحتوي على العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الحركات من فاعلين آخرين، مثل عنف الدولة المستخدم تجاه العمل الجمعي، أو التضييق على الاستخدام السلمي للمساحة العامة، أو إصدار تشريعات أو أحكام قضائية ضد العمل الجمعي العام، أو تحول تحالفات النخب مثلما حدث في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو. أما الإطار الداخلي فيحتوي على عوامل مثل تماسك الحركة movement cohesion وقدرتها على تفادي التشرذم أو الانشقاق، وقدرة الحركة على بناء تحالفات بينها وبين قوى أخرى، وطبيعة تفاعل الحركة مع الدولة، ومدى العدائية أو التنسيق في هذه العلاقة. هذا المنهج المزدوج من شأنه أن ينتج تحليلا أكثر شمولية نظرا لعدم تناول الأمور من منظور واحد.

وبعيدا عن التحليل المتعلق بتأقلم الحركات الاحتجاجية مع تحولات البيئة السياسية، نسعى أيضا لإلقاء الضوء على ماهية عدد من الحركات، وهيكلها التنظيمي، والهدف من نشأتها، والقضايا المعنية بها، بخاصة حركات الأولتراس، والتي تعاني منذ نشأتها من عدد من المفاهيم المغلوطة المنتشرة حولها، سواء عند ظهورها في ٢٠٠٧، أو عند حظرها بموجب حكم محكمة في 16 مايو 2015، أو بالإعلان عن حل حركة «أولتراس أهلاوي»، ووجود جدل داخل حركة «أولتراس وايت نايتس» بخصوص حلها في ٢٠١٨. أثبت البحث الميداني الذي أجراه الكاتب في سياق الإعداد لهذا الكتاب أن الأغلبية من المدركات العامة عن الحركات السياسية أو الاحتجاجية تم تشكيلها من قبل وسائل الإعلام، وليس من خلال التفاعل المباشر مع أعضاء هذه الحركات. وبالرغم من أن هناك الكثير من التناول العلمي العميق للحركات الاحتجاجية ذات الخلفية الأيديولوجية مثل «الاشتراكيين الثوريين»، أو «٦ أبريل»، أو «كفاية» على سبيل المثال، هناك فقر بحثي شديد في ما يتعلق بالتناول الموضوعي لحركات الأولتراس، بخاصة في ما يتعلق بالمزج بين الشق التنظيمي والأبعاد السياسية للتواجد في المساحة العامة من ناحية، والأبعاد المتعلقة بماهية الانتماء الكروي، وعلاقات هذه الحركات

مع مجالس إدارات الأندية التي تشجعها، والكيانات المسؤولة عن تنظيم فعاليات كرة القدم في مصر.

والجدير بالذكر أيضا أن الحركات التي نتناولها في هذا الكتاب كلها حركات خرجت للنور ونظمت نفسها قبل ثورة ٢٥ يناير. تعاملت هذه الحركات مع تحديات داخلية وخارجية، بين سياق ما بعد الثورة الذي صنع عددا من التحولات التي غيرت كثيرا في الدور الذي تمارسه هذه الحركات، وفي سقف طموحاتها، وبين مواقفها من الدولة أو من نخب سياسية أو مجتمعية بعينها.

في النهاية، لابد أن نتناول في تقديم هذا الكتاب الجدل حول التسمية والمصطلحات المستخدمة، والخلاف بين مصطلح الحركات الاجتماعية، والحركات الاحتجاجية، والحركات السياسية، والحركات الشبابية، حيث إن هذا الشق تحديدا كان محل الكثير من الجدل في مجال علم الاجتماع السياسي المعني بالعالم العربي. أولا يجب أن نتفق على أننا نتناول موضوعا يقع على الخط الفاصل بين علم الاجتماع، والعلوم السياسية، وهو ما حاول الكثير تسميته بعلم الاجتماع السياسي، ولكن يظل الاختلاف في المصطلحات قائما بين المدرستين. وما نحاول تبنيه في هذا الكتاب، هو أن، أي كيان جمعي غير مؤسسي يسعى للحشد من أجل تحقيق مطالب، أو إحداث تغيير سلمي، أو التعبير عن رؤية، أو انتماء ما، فهو يندرج تحت مسمى الحركة الاجتماعية أو social movement. والجدير بالذكر أن مصطلح اجتماعية هنا لا يعود على مجال اهتمام الحركة بقدر ما يعود على نمط تنظيمها غير المؤسسي، ولا يتعارض ذلك مع وصفها كحركات سياسية في بعض الأحيان وفقا لمجال نشاطها ومجمل تفاعلاتها في المجتمع. ولكننا لجأنا في أحيان كثيرة لاستخدام مصطلح الحِركات الاحتجاجية، وفي ذلك علاقة مباشرة بالسياق المصري في ما يتعلق بعلاقة الحركات المُتناولة بالدولة، وهو ما يجعلها كلها حركات اجتماعية بالأساس، ولكنها احتجاجية أيضا وفقا لسياقها، وهو ما سنتناوله بإسهاب أكثر خلال الفصل الأول.

الفصل الأول:

الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية: ملاحظات نظرية

نطرح في هذا الفصل عددا من التساؤلات، ونسعى للإجابة عن هذه التساؤلات بهدف التوصل لإطار نظري يحتوي على مجموعة من المفاهيم التي من شأنها تفسير ما مرت به الحركات الاحتجاجية في مصر خلال السنوات السبع الأخيرة. فاذا كانت المعضلة الرئيسية التي نتعامل معها هي كيفية تأقلم الحركات الاحتجاجية مع تحولات البيئة السياسية، فيجب علينا أولا أن نتوصل لعدد من العوامل التي من الممكن القياس من خلالها تأثير البيئة السياسية على الحركات، وكيفية تأقلم الحركات مع البيئات السياسية المختلفة، فما هذه العوامل؟

– أهداف الحركة: لكل حركة احتجاجية مجموعة من الأهداف التي تسعى الحركة من خلال العمل الجمعي تحقيقها، بغض النظر عن مرجعية الحركة أو طبيعتها البنيوية أو مجال نشاطها. ولكن تحولات البيئة السياسية التي تعمل فيها الحركة من الممكن أن تغير من هذه الأهداف، أو تضع أمام الحركة أهدافا جديدة، أو تعيد صياغة بعض من الأهداف القديمة، وبالتالي، التغير في أهداف الحركات الاحتجاجية من أهم معايير قياس تأثير البيئة السياسية وتحولاتها على الحركة، كما أن إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها يعد أحد أساليب التأقلم من قبل الحركات الاحتجاجية.

– استراتيجيات التواجد: تتنوع الأساليب التي تتبعها كل حركة للتواجد في المجال العام، ويرتبط اختيار هذه الأساليب بطبيعة المجال العام وكيفية الدخول إليه، وهو ما يعرف ب tactics of protest . تحولات البيئة السياسية تؤثر بشكل مباشر على اختيارات الحركات الاحتجاجية لطرق ممارسة نشاطها في المجال العام، الحالة المصرية تحديدا شهدت الكثير من التحولات في هذا الشق مع التغير في درجة السيولة السياسية من بيئة لأخرى. لذا يعد التعديل في استراتيجيات التواجد أحد العوامل التي من الممكن استخدامها لقياس العلاقة بين الحركات الاحتجاجية والبيئة السياسية.

– التحالفات والتفاعلات: التحول في التحالفات التي تدخل فيها الحركات مع قوى سياسية أو اجتماعية، كحركات أخرى أو أحزاب أو نقابات، يعد من أهم دلالات تأقلم الحركات مع التحول في الفرصة أو البيئة السياسية. الحالة المصرية شهدت نشأة أكثر من تحالف، ودللت الحالة المصرية على أنه كلما كانت البيئة السياسية أكثر انفتاحا وسيولة شهدت الساحة السياسية تحالفات عريضة ومتنوعة، والعكس صحيح، وبالتالي هناك علاقة بين طبيعة البيئة السياسية وبين أنماط التحالف، كما يعكس اللجوء للتحالفات في حد ذاته أحد أساليب التأقلم التي تتبعها الحركات لضمان البقاء في ظل بيئة سياسية متغيرة، لذا تعد التحالفات أحد عوامل القياس التي من الممكن اللجوء إليها.

– التفاعلات الداخلية: التحول في البيئة السياسية عادة ما يؤدي لعدد من الخلافات الداخلية داخل الحركات الاحتجاجية. وبغض النظر عن ماهية التحول، سواء لبيئة سياسية أكثر

انفتاحا أو أكثر انغلاقا، يخلق تغير البيئة مجموعة من المواقف الجدلية بين أعضاء الحركات حول أساليب التأقلم، ولكن قدرة هذه الحركات على التصالح بين الاختلافات، وصناعة القرار دون شق صف الحركة أو تفتتها لكيانات وجبهات جديدة، من أحد أهم معايير قياس قدرة الحركات الاحتجاجية على البقاء في ظل التحول من بيئة سياسية لأخرى. ولا يتعلق هذا المعيار فقط بالتحول في البيئة السياسية، ولكنه يرتبط ارتباطا مباشرا بأسلوب صناعة القرار داخل الحركات، وإلى أي مدى استطاعت الحركة الحفاظ على نمط صناعة القرار بداخلها بما يكفي من مرونة تسمح باحتواء الاختلاف.

وبعد التوصل لعدد من المعايير التي من الممكن استخدامها لقياس مدى تأثر الحركات الاحتجاجية بالتحولات في البيئات السياسية التي تعمل بها، ومدى تأثير تحولات أبعاد هذه البيئات على الحركات الاحتجاجية، بخاصة فيما يتعلق بشقي التفاعلات الداخلية والتحالفات الخارجية، نطرح على أرضية هذه العوامل عددا من الأسئلة التي سوف نسعى لإيجاد الإطار النظري المناسب للإجابة عنها في سياق هذا الكتاب. والجدير بالذكر أن هذه الأسئلة تنطلق من الأبعاد المتعددة للحالة المصرية تحديدا، وللسياق الذي تفاعلت فيه ومن خلاله الحركات الاحتجاجية مع البيئة السياسية وتحولاتها منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن، وتأتي هذه الأسئلة البحثية كالتالي:

- لماذا لم تتمكن الحركات الاحتجاجية المصرية من استغلال حالة السيولة السياسية التي تلت رحيل مبارك وإسقاطه عن منصب الرئاسة؟ أو بمعنى آخر، لماذا لم تتمكن الحركات الاحتجاجية من استخدام ارتفاع سقف التعبير التي تزامنت مع البيئة السياسية المهيمنة في مرحلة حكم المجلس العسكري، ومرحلة حكم محمد مرسي؟ لماذا شهدت الحركات الاحتجاجية عددا غير قليل من الانشقاقات كنتاج لانفتاح البيئة السياسية وزيادة حجم المساحة المتاحة من قبل الدولة للحركات غير المؤسسية للانخراط في المجال العام؟

- كيف أدت التحولات في البيئة التي تعمل في سياقها الحركات الاحتجاجية، أوفي هيكل الفرصة السياسية، إلى التأثير على قدرات هذه الحركات في المجال العام؟ وفي الوقت ذاته، كيف قادت تحولات البيئة السياسية واختلاف هيكل الفرصة عددا من الخلافات في داخل الحركات الاحتجاجية في السياق المصري؟ وإلى أي مدى تماسكت أو تفتت هذه الحركات كنتاج من الصراع الداخلي الناتج عن هذه التحولات؟

- وفي سياق الحديث عن البيئة التي تعمل بها الحركات، يتعين علينا طرح تساؤلات عدة حول دور الدولة في تشكيل تلك البيئة وذلك المناخ الذي تعمل من خلال ثناياه وتحولاته الحركات الاحتجاجية. ولكن يظل السؤال المحوري في هذه النقطة يدور حول ماهية دور الدولة في التأثير على الحركات الاحتجاجية والبيئة التي تعمل بها، سواء تم ممارسة هذا الدور من خلال

التشريع، أو التوافق، أو الاستمالة، أو القمع المباشر، والحالة المصرية على وجه الخصوص بها الكثير من التحول في نمط تفاعل الدولة مع الحركات الاحتجاجية مع تحولات البيئة السياسية والسياق الكلي الحاكم للمشهد السياسي. لذا، يصبح السؤال في شكله النهائي هو كيف أثرت استراتيجيات الدولة، وما أتت به من تحولات على البيئة السياسية على الحركات الاحتجاجية ودورها في المجال العام في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٨؟

وللتوصل لإطار نظري قادر على احتواء الإجابة عن هذه التساؤلات، استخدمنا عددا من المفاهيم في مجال نظريات الحركات الاجتماعية، Social Movement Theory، وعلى رأس هذه المفاهيم نظرية العملية السياسية political process theory، والتي خرجت منها أطر نظرية أخرى على رأسها نظرية هيكل الفرصة السياسية political opportunity structure ، وتقوم النظريتان على تكثيف التحليل في ما يتعلق بالبيئات السياسية وظروفها المختلفة التي تواجهها الحركات الاجتماعية خلال عملها في المجال العام. هناك الكثير من الجدل العلمي بين النظريتان في ما يتعلق بتعريف «هيكل الفرصة السياسية»، جدل بين النظريتين وجدل داخل كل نظرية بين مختلف العلماء الذين كتبوا عنها، ولكن الجدل الأكبر بين نظرية العملية السياسية ونظرية هيكل الفرصة السياسية هو حول المعايير والمتغيرات التي تتبعها كل نظرية لتفسير ما هي الفرصة السياسية وقياس مدى انفتاحها أو انغلاقها. ويقبع الخلاف الرئيسي في اختيار المعايير في الجدلية الدائمة التي تعرفها نظريات علم الاجتماع السياسي، جدلية دور الهيكل البنيوي في مواجهة دور تأثير الفرد structure and agency بالإنجليزية.

ظهر الجدل في استخدام المتغيرات البحثية في أكثر من عمل عن الحركات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، استخدم كل من بيتر إيسنجر في عمله عن سلوك التظاهر في المدن الأمريكية، ودوج ماك آدام في عمله عن حركة الحريات المدنية civil rights movement متغيرات بنيوية كهيكل الدولة والنظام السياسي في تحليل البيئة السياسية التي تعمل فيها الحركات الاجتماعية [١]، وكانت الرؤية البنيوية حاكمة في اختيار تلك المتغيرات أو العوامل، حيث إنها في النهاية تتسم بالثبات مع مرور الوقت وتقع تفاصيلها والعوامل المؤثرة فيها خارج سيطرة الفاعلين من أعضاء الحركات الاجتماعية، وبالتالي هي معايير أكثر دقة للقياس عليها، وهو النهج العلمي الذي تنتهجه البنيوية structuralism في كل النظريات في المجالات المختلفة.

١ انظر في ذلك

Eisinger, Peter K. “The conditions of protest behavior in American cities” American Political Science Review, Vol.81, pp.11-28.

McAdam, Doug “Political process and the development of black insurgency 1930-1970” University of Chicago Press, Chicago, Illinois, 1982.

وعلى الجانب الآخر، ذهبت العديد من الدراسات لمتغيرات وعوامل غير بنيوية non-structural variables، وكان من أهم هذه الأعمال ما كتبه كينيث كينيستون عن الحركات الطلابية في الولايات المتحدة وفرانك باركين عن الحركات المناهضة للتسليح النووي في بريطانيا [٢]. تضمنت المتغيرات في هذه الدراسات أشياء مثل استراتيجيات العمل المختارة، والدور الذاتي للفرد كفاعل، والثقافة العامة للمجتمع، وهي كلها متغيرات وعوامل تعود بالأساس لاختيارات الأعضاء الفاعلين في الحركات الاحتجاجية، وبالتالي تتحول الفرصة السياسية في هذه الحالة لنتاج مدركات هؤلاء الأعضاء عنها نظريا. ولذا، يقبع الخلاف الرئيسي بين النظريتين في اختيار المتغيرات التي تستخدم كأدوات لقياس التحول الاجتماعي أو السياسي، وتنوع الاختيارات يعبر عن خلاف تحليلي بين السياق والاستراتيجية، العوامل الخارجية التي تتعلق ببناء الدولة والمجتمع، والداخلية التي تصنع مفاهيم الأعضاء عن قدرات الحركة في ظل المناخ التي تعمل به.

ونظرا لهذا الجدل النظري بين مدارس مختلفة في التحليل، ظهر تعريفان لمفهوم الفرصة السياسية، تعريف عريض broad definition، وآخر من الممكن وصفه بأنه أقل شمولا أو narrow definition، والاختلاف الرئيسي بين التعريفين يتمحور حول العوامل التي تصنع الفرصة السياسية. التعريف الواسع لمفهوم الفرصة السياسية يرى أنها تتشكل من مجموعة من العوامل التي من الممكن تصنيفها على أنها عوامل تؤثر على اختيارات وفرص الأفراد في العمل الجمعي، عوامل قد لا تنتمي للمجال السياسي بالأساس، ولكنها تصنع فارقا في قدرة الحركات الاجتماعية على العمل في المجال العام أو البيئة المحيطة بهم، وبالتالي فمكونات الفرصة السياسية قد تحتوي على أي شيء طالما كان مؤثرا على الحركة.[٣]

على الجانب الآخر، قام دوج ماك آدام في العام ١٩٩٦ بالتوصل لتعريف أقل شمولا من التعريف السابق، تعريف يبني الفرصة السياسية على عوامل ومتغيرات بنيوية وسياسية، وهو التعريف الذي سنستخدمه في التحليل في سياق الإطار النظري لهذا الكتاب، وسنتعرض له بتفصيل أكثر لاحقا. وكانت الأزمة الحقيقة أن التعريف الواسع يضع نظرية الفرصة السياسية في موقف ضعيف جدا، حيث إن تعدد المتغيرات التي من الممكن الاعتماد عليها في تعريف الفرصة السياسية يجعل من النظرية منصة لاختبارات علمية عدة، فوفقا للتعريف الواسع للنظرية، من الممكن استخدامها لتحليل تحولات السياسات، والعمل الجمعي، والسياسات

٢ انظر

Keniston, Kenneth “Young Radicals” Harcourt Brace, New York, 1968 Parkin, Frank “Middle-Class Radicalism: The Social Bases of the British Campaign for Nuclear Disarmament” Manchester University Press, Manchester, 1968.

٣ انظر

Meyer, David S. and Debra C. Minkoff “Conceptualizing political opportunity” Social Forces, Vol.82, No.4, June 2004, pp.1460-1461.

التنازعية، والتحالفات السياسية، والهزات الاجتماعية، وما يتم استخدامه لتفسير الكثير قد يفضي في النهاية لتفسير لا شيء.[٤]

ولا يُعد الجدل حول التعريف ومتغيراته تقعيرا نظريا أو تحذلقا من علماء الاجتماع السياسي في ما يتعلق بالتنظير، ولكن النتيجة النهائية للتحليل تعتمد بشكل مباشر على المتغيرات التي يتم قياس التحليل وفقا لقراءتها، بخاصة في ظل توجه أغلب علماء الحركات الاجتماعية للتوجه لاستخدام نظرية الفرصة السياسية واهتمامهم بالتنظير الكثيف حول البيئات السياسية التي تعمل فيها الحركات.

وبالقياس على الحالة المصرية، نجد أن استخدام التعريف الأشمل أو الأقل شمولا يختلف كثيرا في نتائجه النهائية. على سبيل المثال، اللجوء للتعريف الأشمل لتحديد أبعاد البيئة السياسية في مصر من الممكن أن يتضمن معايير متنوعة، سياسية وغير سياسية، بعض هذه المعايير يتعلق بالثقافة السياسية وبالدور الذاتي للفرد، وبالتالي يرى البعض وفقا لهذا النهج أن أحد أبعاد البيئة السياسية هو عدم استعداد الشعب المصري ثقافيا للممارسات الديمقراطية. وعلى الجانب الآخر، استخدام التعريف الأضيق، والذي يرتكز على عدد قليل من المتغيرات من شأنه أن ينتج عنه تحليل يشوبه القصور، كاستخدام العوامل السياسية البحتة في توصيف البيئة السياسية، كالتشريع على سبيل المثال، وبالتالي يتم اختزال البيئة السياسية التي تعمل فيها الحركات الاحتجاجية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو في صدور قوانين تقوض العمل الجمعي كقانون التظاهر وقانون الجمعيات الأهلية، وهذا التحليل، وإن كان به جزء من الحقيقة، فإنه يهمل أبعادا أخرى تشارك في صناعة الصورة الكاملة. ولذا يُعد التحدي الحقيقي أمام الباحث ـ الذي يسعى لاستخدام نظرية الفرصة السياسية ـ هو تحديد العوامل الخارجية التي تؤثر على الحركات الاجتماعية، أو بمعنى آخر، وضع مفهوم الفرصة السياسية في سياقه المناسب concept contextualization.

جاءت نظرية الفرصة السياسية بإطار جديد في ما يتعلق بالنظر لأسباب نجاح الحركات الاجتماعية أو فشلها، وكان سيدني تارو من أوائل من دفعوا بفكرة أن احتمالات التعبئة في الحركات الاجتماعية social movement mobilization تعتمد بالأساس على تواجد الفرصة السياسية. كتب تارو أن الأفراد ينضمون للحركات الاحتجاجية نتيجة لتوافر فرص سياسية، ومن خلال العمل الجمعي، تخلق هذه الأفراد فرصا سياسية جديدة، وبالتالي يصبح

٤ للمزيد حول الخلل النظري انظر
Gamson, William A. and David S. Meyer “Framing political opportunity” Comparative perspectives on social movements, Ed. Doug McAdam, John D. McCarthy and Mayer Zald, Cambridge University Press, 1996.

التوقيت عامل رئيسي والمسبب الحقيقي للتعبئة.[٥] خلق سيدني تارو من خلال هذه الفكرة نوعا من الانقطاع مع نظرية تعبئة الموارد resource mobilization theory ونظرية العمل الجمعي collective action theory. فما كتبه تارو يوضح أن القضية ليست في حجم الموارد المتوفرة لدى الحركة أو في كم المظالم والمطالب التي من شأنها تعبئة الحركة لكن القضية في توافر الفرصة السياسية المناسبة، وبالتالي من الممكن أن تكون هناك حركات اجتماعية لديها القليل من الموارد المادية والبشرية وتنجح في التواجد في المجال العام وتحقيق بعض من أهدافها نظرا لوجود فرصة سياسية تسمح بذلك، وقد شهدت مصر عددا من هذه الحركات الضعيفة بنيويا ولكنها تمكنت من التواجد نظرا لوجود فرصة سياسية مفتوحة في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣. على الجانب الآخر، من الممكن أن تكون هناك حركات يتوفر لديها الموارد المادية والبشرية، ويتوفر عندها كم كاف من المظالم grievances ، ولكنها غير قادرة على التواجد في المجال العام وإحداث فارق نظرا لعدم توافر الفرصة السياسية، وهو ما ينطبق على عدد من الحالات في مصر في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو نظرا للتحول الشديد في هيكل الفرصة السياسية. وبالتالي من الممكن أن نقول إن الفرصة السياسية كنظرية لا تتجاهل نظريات أخرى، ولكنها تضع هذه النظريات في إطار أشمل وأوسع، بحيث تعمل الفرصة النظرية كمظلة لاقترابات approaches نظرية أخرى.

واذا كان سيدني تارو يرى أن التوقيت فيما يتعلق بتواجد الفرصة السياسية يشرح سبب التعبئة من قبل الحركات، فأنا أرى أن التوقيت أيضا يشرح كيفية التعبئة فيما يتعلق بالأساليب المستخدمة للتواجد الفعلي أو الافتراضي للحركة. وما أسعى لقوله هنا أن الفرصة السياسية هي إطار يجمع في طياته عدد من النظريات الأخرى، وعدد من العوامل المسببة causal factors ، والقدرة الكلية للمجتمع لإحداث تغيير على مستوى السياسات. انفتاح الفرصة السياسية يسمح للحركة الاحتجاجية بالتواجد في المجال العام، ولكن أسلوب التواجد وتكتيك العمل يعتمد في النهاية على الموارد المتوفرة لدى الحركة من أعضاء وأموال وتحالفات، وما لدى أعضاء الحركة من مظالم أو مطالب، وبالتالي الفرصة السياسية نظريا يجب أن ترتبط بنظريات أخرى حتى لا يتجاهل التحليل أبعادا محورية، وهو ما ننتوي فعله في سياق هذا الكتاب. لذا، يصبح التعريف الذي صاغه سيدني تارو للفرصة السياسية مناسبا للتكييف النظري الذي نسعى إليه لشرح حالة الحركات الاحتجاجية في النموذج المصري، فقد عرف تارو الفرصة السياسية على أنها «الأبعاد المختلفة في البيئة السياسية التي تمنح دوافع للأفراد للمشاركة في العمل الجمعي من خلال التأثير على مدركاتهم عن العمل الجمعي وتوقعاتهم بالنجاح أو الفشل».[٦]

٥ انظر
Tarrow, Sydney G. “Power in movement: social movements and contentious politics” Cambridge University Press, 1994, pp.17-18.

٦ انظر نفس المرجع السابق

تعرض سيدني تارو للعديد من الانتقادات النظرية الخاصة برؤيته عن الفرصة السياسية وعلاقتها بالحركات الاجتماعية، انتقد كثير من علماء الحركات الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي ما جاء به تارو كونه أشمل من اللازم، وغير محدد، ومن الممكن إساءة استخدامه في التحليل نظرا لما به من اتساع في المفاهيم، وهي الجدلية التي كنا أشرنا إليها من قبل بخصوص اختلاف التعريف. في عام ١٩٩٦، وبعد عامين مما كتب سيدني تارو، جاء دوج ماك آدم Doug McAdam بمحاولة نظرية للهروب من مصيدة التعريفات العريضة التي تعاني منها نظرية الفرصة السياسية، وخرج ماك آدم بما أسماه بالإنجليزية a highly consensual list of dimensions of political opportunity أو قائمة أبعاد الفرصة السياسية التي تحظى بإجماع حولها، وجاءت فيها العوامل التالية:[٧]

– مدى انفتاح أو انغلاق النظام السياسي المؤسسي، وهو ما يعني قدرة الأفراد على المشاركة في الحياة السياسية من خلال النظام المؤسسي الذي تعمل به الدولة، سواء من خلال انتخابات المحليات أو الانتخابات التشريعية أو الرئاسية، سهولة الدخول للمنظومة المؤسسية للعمل العام، وتوفير فرص متكافئة للأفراد في سياق هذه المنظومة، أو غلقها امام فئات بعينها، أو غياب الشفافية عنها، كل هذه العوامل تؤثر في انفتاح أو انغلاق النظام السياسي المؤسسي institutional political system، وبالتالي على هيكل الفرصة السياسية ككل.

– ثبات أو عدم ثبات علاقات النخب التي تشكل شبكات تفاعل المجتمع، أو كما صاغها ماك آدم بالإنجليزية the stability or instability of the broad set of elite alignments that typically undergird a polity. الانتقال بين الفترات الثلاث (المجلس العسكري – محمد مرسي – ما بعد ٣٠ يونيو) في الحالة المصرية يظهر كمّا من عدم ثبات ميول النخب في المجتمع، والتحول المستمر في تفاعلاتهم وتحالفاتهم، ولعل أفضل مثال يدلل على هذا العامل هو تحولات الخطاب الإعلامي في مصر في المراحل المختلفة، وتحولات حجم المساحة المتروكة للحركات الاحتجاجية وممثليها في الإعلام، وأيضا تغير الشراكات الاقتصادية الخاصة بملكية وسائل الإعلام الخاصة كالقنوات الفضائية والصحف. الثبات النسبي في تفاعلات النخب داخل المجتمع من شأنه أن يخلق فرصة سياسية أكثر انفتاحا أو انغلاقا وفقا لما تتفق عليه النخب، ولكن عدم ثبات هذا التفاعلات عادة ما يحدث في فرصة سياسية أكثر انفتاحا.

– وجود أو غياب حلفاء من النخب (the presence or absence of elite allies)، هذا العامل معني بفكرة تواجد تحالفات نخبوية من عدمها، حيث إن وجود تحالفات بين النخب واتفاقات حول أهداف جمعية في أي مجتمع من شأنها أن تخلق حالة من السيولة في

٧ انظر

McAdam, Doug “Conceptual origins, current problems, future directions”, Comparative Perspectives on Social Movements, Ed. Doug McAdam, John D. McCarthy and Mayer Zald, Cambridge University Press, 1996, pp.27.

المجال العام، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على مدى انفتاح الفرصة السياسية. وفي حالة الحركات الاجتماعية، وجود حلفاء بين النخب يجعل من عملية التعبئة والتواجد في المجال العام أكثر سلاسة، وفي بعض الأحيان تكون التحالفات النخبوية مدخلا لزيادة حجم موارد الحركة، وهو ما حدث في الحالة المصرية مع حركات مثل ٦ أبريل في المرحلة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢، عندما تبرع ممدوح حمزة بمقر للحركة مكنّها من التواجد والانتشار بشكل مؤثر، وهو ما سنتعرض له بتفصيل أكثر لاحقا.

- قدرة الدولة واستعدادها للقمع (the state's capacity and propensity for repression)، هذا العامل يتعلق بسلوك الدولة تجاه العمل الجمعي في المقام الأول، ومدى استعدادية الدولة لاستخدام العنف في التعامل مع العمل الجمعي واستخدام المساحة العامة. ومما لا شك فيه يعد هذا العامل من أحد أهم العوامل التي تحكم اختيارات أعضاء الحركات الاحتجاجية، ففي النهاية، الحركات الاحتجاجية هي كيانات جمعية تشكلت لكي ترفع مطالب وتحقق أهداف لم تحققها أو تلتفت لها الدولة، وبالتالي، تظل العلاقة بين الدولة والحركات الاحتجاجية علاقة تتسم بطابع نزاعي contentious. لذا، يعد توجه الدولة حيال العمل الجمعي أحد أهم العوامل المشكلة لهيكل الفرصة السياسية، وقد تنوع هذا التوجه في الحالة المصرية أكثر من مرة خلال المراحل الثلاث التي نتناولها في سياق هذا الكتاب، ومع كل تحول من فرصة سياسية لأخرى، كان هناك تحول في قدرة واستعداد وإرادة الدولة في ما يتعلق بالتعامل القمعي مع العمل الجمعي والحركات الاحتجاجية.

ما فعله ماك آدم هو أنه لخص الأبعاد المشكلة للفرصة السياسية لأبعاد بنيوية صرفة، واختار متغيرات وعوامل تبدو أكثر ثباتا على مر الوقت من العوامل المتعلقة بدور الفرد أو بثقافة المجتمع، فالعوامل غير البنيوية يؤخذ تأثيرها في الحسبان على المشهد الإجمالي، ولكنها لا تعد أحد أبعاد الفرصة السياسية القابلة للقياس بشكل ثابت ومستقر. وعلى الجانب النظري، ظل الجدل مطروحا بين ما طرحه ماك آدم من طرح بنيوي ينظر للفرصة السياسية من خلال متغيرات مؤسسية أو شبه مؤسسية، وبين طرح آخر يرى دورا للثقافة في اختراق المؤسسات السياسية، ومن ثم دورا في صناعة الفرصة السياسية. ولكن بعيدا عن الجدل النظري المستمر بين دور البناء ودور الفرد في العلوم الاجتماعية، نستخدم خلال هذه الدراسة عوامل ومتغيرات بنيوية، بخاصة تلك التي أتت في التعريف الذي صاغه دوج ماك آدم، ومعايير أخرى غير بنيوية تعتمد على اختيارات ومدركات أعضاء الحركات الاجتماعية.

من أهم الأعمال التي ظهر فيها إمكانية الدمج بين عوامل ومتغيرات بنيوية وغير بنيوية في تطبيق نظرية الفرصة السياسية كان العمل الذي قام به هيربرت كيتشلت عام ١٩٨٦ عن الحركات المناهضة للتسلح النووي في أربع ديمقراطيات مختلفة، ولم يكن الغرض هو محاولة بناء جسور بين تيارات نظرية، ولكن كيتشلت في النهاية تمكن من التوصل لعدد من العوامل،

ويعد الدمج بينها هو المصدر للفرصة السياسية وتحولاتها.[٨]

كيتشلت أضاف الكثير للمفهوم النظري للفرصة السياسية ولكيفية استخدامها لتحليل الحركات الاحتجاجية، كيتشلت صاغ مفهومه عن الفرصة السياسية بشكل يتسم بالكثير من السيولة مقارنة بالطابع البنيوي الصلب الذي تبناه دوج ماك آدم فيما بعد. رأى هيربرت كيتشلت أن هيكل الفرصة السياسية يتكون من ترتيب محدد للموارد configuration of resources المتوفرة لدى الحركة، والشكل المؤسسي للدولة والمجتمع institutional arrangements، والسوابق التاريخية للتعبئة في المجتمع historical precedents for social mobilization، هذه العوامل تمكن الحركات الاحتجاجية من تنمية نفسها ومن التواجد في المجال العام بشكل فاعل، ومن تحقيق أهدافها ومطالبها في بعض الأحيان، كما أنها من الممكن أن تقوض دور الحركات الاجتماعية وحجم نفوذها في المجال العام في أحيان أخرى[٩]. هذا التعريف يدمج عددا من الاقترابات النظرية تجاه الحركات الاجتماعية، نظريات تعبئة الموارد والفرصة السياسية بالأساس، وبالتالي، مفهوم كيتشلت عن الحركات الاحتجاجية يعتمد على المزج بين قدرات الحركة على التعبئة، واختيارات الحركة لاستراتيجيات تواجدها في المجال العام، وعلاقة الحركة بالبيئة السياسية التي تعمل بها، سواء فيما يتعلق بتأثير الحركة على البيئة أو بتأثير البيئة السياسية على الحركة، وهو المعني المقصود من الشكل المؤسسي للدولة والمجتمع.

هناك إضافتان مهمتان قام بهم كيتشلت خلال بحثه، الأولى كانت إثبات قدرة هيكل الفرصة السياسية على تسهيل أو قمع إمكانية الحركات الاحتجاجية على التعبئة والتظاهر، وهو ما يعد شديد الارتباط بما نحاول بحثه في هذا الكتاب من محاولات تأقلم الحركات الاحتجاجية مع تحولات البيئة السياسية. الإضافة الثانية هي ما حاول كيتشلت صياغته كمفهوم عن مدخلات ومخرجات العملية السياسية input-output structure، حيث فرق كيتشلت بين مرحلة مدخلات العملية السياسية من حراك اجتماعي ومطالب وقدرات تعبوية لدى الحركات الاحتجاجية input phase of the policy cycle، وبين مرحلة المخرجات ممثلة في تغير في السياسات من قبل الدولة نزولا على مطالب الحراك السياسي، أو قمع الدولة لهذه المطالب من خلال تحول في السياسات output phase of policy cycle، وهو ايضا احد المفاهيم النظرية المستخدمة في سياق التحليل في هذا العمل.

٨ انظر

Kitschelt, Herbert P. “Political opportunity structures and political protest: anti-nuclear movements in four democracies” British Journal of Political Science, Vol.16, No.1, January 1986.

٩ انظر المرجع السابق ص.٥٨

حدد كيتشلت في دراسته ثلاثة طرق يتقاطع من خلالها هيكل الفرصة السياسية مع قدرات الحركات الاجتماعية على التواجد بشكل فاعل، وللطرق الثلاث علاقة كبيرة بالحالة المصرية. الطريقة الأولي تتعلق باحتياج أي حركة احتجاجية لموارد تمكنها من التواجد في المجال العام، ولكن الحصول على هذه الموارد ووصول الحركة لها يعتمد على طبيعة الفرصة السياسية التي قد تمكن الحركة من الوصول لهذه الموارد، وقد تمنعها من استخدامها رغم توافرها، وهو ما يعني ان استخدام الموارد في حد ذاته، سواء كانت مادية، أو بشرية يعتمد على وجود فرصة سياسية تسمح بذلك. الطريقة الثانية التي تتقاطع من خلالها الفرصة السياسية مع الحركات الاحتجاجية هي من خلال القواعد المؤسسية الحاكمة لتفاعل الدولة مع الحركات الاحتجاجية، حيث ان هذه القواعد تحكم فرص دخول الحركات الاجتماعية للمجال العام، وتحكم ايضا مدركات الجماهير التي تفكر في التنظيم الاجتماعي أو السياسي غير المؤسسي، وتُعد مما لا شك فيه جزءا محوريا من هيكل الفرصة السياسية. شهدت الحالة المصرية عدد من التحولات في هذه القواعد من بيئة سياسية لأخرى تجلت في تشريعات جديدة، واحكام قضائية، وتعامل امني مختلف مع العمل الجمعي بشكل عام. الطريقة الثالثة تتلخص في كون فرص الحركات الاحتجاجية للنجاح في إحداث تغيير تعتمد على تواجد حركات اجتماعية أو احتجاجية أخرى، سواء كانت داعمة للحركة أو كانت حركات مضادة counter movements، حيث ان التحالفات بين الفاعلين المختلفين تصنع فرصا سياسية جديدة، ولكن القدرة على عقد التحالفات تعتمد بالأساس على مدى انفتاح الفرصة السياسية. وقد شهدت الحالة المصرية تحالفا عريضا بين حركات احتجاجية مختلفة في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢، مثل تحالف «الثورة مستمرة» الذي احتوى على عدد من الحركات الاحتجاجية في انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠١٢، والجبهة الوطنية للإنقاذ التي ظهرت في أواخر عام ٢٠١٢.

عوده للمفهوم الذي صاغه كيتشلت عن مدخلات ومخرجات العملية السياسية، طرح كيتشلت من خلال هدا المفهوم العديد من الأفكار حول انفتاح وانغلاق الفرصة السياسية في أي مجتمع. جادل كيتشلت ان الخلاف حول انفتاح وانغلاق الفرصة السياسية هو خلاف من طرف واحد، حيث انه يأخذ في الاعتبار جانب واحد من المعادلة وهو الجانب المعني بدوائر صنع القرار السياسي) input process of political decision cycles، ومدخلات العملية السياسية وفقا لكيتشلت تتضمن التعبئة من قبل الحركات الاحتجاجية، وتحديد استراتيجيات التواجد ورفع المطالب، وإنشاء التحالفات لزيادة الضغوط على الدولة وعلى النظام السياسي لإحداث تغير على مستوى السياسات. ولكن الجانب الآخر من المعادلة معني بالقدرة الحقيقية للدولة أو للنظام السياسي لتلبية مطالب الحركات الاحتجاجية، وهو المعني الذي يقصده هيربيرت كيتشيلت من لفظ مخرجات العملية السياسية أو output phase of policy cycle.[١٠]

١٠ انظر المرجع السابق ص. ٦١-٦٢

وفي محاولة لتبسيط الفكرة السابقة، حاول كيتشيلت ان يثبت ان انفتاح أو انغلاق الفرصة السياسية لا يتعلق فقط بإمكانية الحركات الاحتجاجية على التواجد في المجال العام من خلال الاستراتيجيات والتكتيكات المختارة، ولكن نجاح الحركات الاحتجاجية في تحقيق مطالبها وإحداث تغيير على مستوى السياسات يعود لقدرة النظام السياسي والدولة على استيعاب المطالب المرفوعة وترجمتها في سياسات لا تضر بمصالح النظام السياسي، بغض النظر عن حدة النزاع بين الحركات الاحتجاجية والنظام، وهذه المعضلة تحديدا هي التي يعبر عنها المصطلح الذي صاغة كيتشلت input-output structure. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تكون هناك حركات احتجاجية لديها مطالب لا يستطيع النظام السياسي أن يلبيها، وبالتالي تتحول الفرصة السياسية لنوعا من الموازنة بين المأمول من ناحية، وما يمكن تحقيقه على أرض الواقع وفقا للسياق العملي للمجتمع من ناحية أخرى. ولكن الجدير بالذكر، أن قدرة النظام على تحقيق مطالب الحركات الاحتجاجية لا يجب أن يتم الخلط بينها وبين الإرادة السياسية للنظام المتعلقة بإحداث تغييرات، حيث إن هذا شق، وذلك شق آخر. وبالتالي نرى أن مفهوم هيكل المدخلات والمخرجات، أو الـ input-output structure الذي صاغة كيتشلت يعتمد في مرحلة المخرجات بشكل أساسي على شقين، شق متعلق بقدرة الدولة أو النظام السياسي على تلبية المطالب المرفوعة من قبل المجتمع من خلال الحركات الاحتجاجية، وشق آخر متعلق بإرادة النظام السياسي في ما يتعلق بإحداث تغيير، فإذا توافرت الإرادة للتغيير، باتت القضية قضية ما يتوافر لدى النظام السياسي والدولة من إمكانيات عملية، وإذا لم تتوافر هذه الإرادة، باتت القضية قضية صدامية بين كيانات اجتماعية تسعى للتغيير، ونظام سياسي لا يرغب في إحداث تغييرات، وهو ما يرتبط بأحد العوامل التي استخدمها دوج ماك آدم وهي «قدرة واستعدادية الدولة للقمع، أو state's capacity and propensity for repression».

للتدليل أكثر على هذا المفهوم وعلاقته بالسياق المصري، من الممكن النظر لحركات الأولتراس. ففي فبراير ٢٠١٢ حدثت مذبحة استاد بورسعيد التي راح ضحيتها ٧٤ فردا من جماهير النادي الأهلي وأعضاء أولتراس أهلاوي، وهو الحادث الذي سنتعرض لتفاصيله وتداعياته لاحقا عند الحديث عن حركات الأولتراس. قامت حركة أولتراس أهلاوي بعد الحادث، بدعم ومشاركة من حركة أولتراس وايت نايتس، التي ينتمي لها جمهور نادي الزمالك، بتنظيم عدد من المسيرات والمظاهرات والاعتصامات، ومنها اعتصام أمام اتحاد الكرة، وكان المطلب الرئيسي هو إلغاء بطولة الدوري وعدم عودتها مرة أخرى حتى يتم التحقيق في الحادث ومحاسبة الجناة بحثا عن حقوق من سقط من ضحايا. ونجحت حركة أولتراس أهلاوي في الاستمرار في الضغط على اتحاد الكرة حتى رضخ الاتحاد وأعلن إلغاء بطولة الدوري هذا الموسم.

وللأسف الشديد تكرر نفس الموقف مع أعضاء حركة «أولتراس وايت نايتس» عام ٢٠١٥ في حادث استاد الدفاع الجوي، والذي راح ضحيته ٢٢ فردا من أعضاء الحركة وجماهير

النادي بعد أن اختنقوا في ما يشبه قفصا حديديا كان الأمن وضعه لتنظيم دخول الجماهير، علما بأن هذا العرف لم يكن متبعا من قبل. وقامت الحركة بالحشد لإلغاء بطولة الدوري حتى تنتهي التحقيقات، ولكن الفرصة السياسية كانت قد تغيرت كثيرا عن تلك التي كانت سائدة في ٢٠١٢، وتغير معها هيكل المدخلات والمخرجات، حيث باتت الإرادة السياسية لتلبية مطالب الحركات الاحتجاجية غير موجودة، وبالتالي، توقفت بطولة الدوري العام بعد حادث استاد الدفاع الجوي لفترة قصيرة ثم تم استئنافها بعد ذلك. فعلى الرغم من أن المدخلات ممثلة في مطالب من خلال استخدام المساحة العامة سواء بالتظاهر أو الاعتصام كانت واحدة في الحالتين، فإن مرحلة المخرجات أو الـ output phase كانت مختلفة تماما، بخاصة فيما يتعلق بتوافر الإرادة للتغيير واستعداد الدولة لاستخدام أساليب القمع.

تظل هناك ملحوظة مهمة خاصة باستخدام نظرية الفرصة السياسية لتحليل الحركات الاجتماعية في الحالة المصرية، فالفرصة السياسية كنظرية نشأت، وتم تطبيقها واختبارها واستخدامها كمفهوم تحليلي في سياقات ديمقراطية، وهو ما لم يكن متوفرا في النموذج المصري. الفرصة السياسية كمفهوم الغرض منه هو محاولات تنظير العلاقة بين الحركات الاجتماعية والبيئات السياسية التي تعمل بها، وبالتالي طبيعة هذه البيئة وتوجهات النظم السياسية الحاكمة لها تعمل بمثابة إطار عام يغلف الفرصة السياسية، لذا، يتحول المفهوم نظريا من نظام ديمقراطي إلى نظام شمولي. فعلى سبيل المثال، النظم السياسية الديمقراطية عادة ما تكون بها مواد دستورية تحفظ الحقوق المدنية للمواطنين ومن ضمنها الحق في العمل الجمعي والتظاهر السلمي، ويكون بها إعلام حر وغير موجه، وتكون بها قوانين تقوّض من استخدام الدولة للعنف، وحالة قبول عام لفكرة المعارضة والاحتجاج والتنظيم السياسي أو الاجتماعي. على الجانب الآخر، النظم غير الديمقراطية أو الاستبدادية أو الشمولية لا تشهد مثل هذه الظروف، حتى إن توافرت بعض هذه العوامل كالمواد الدستورية، لا يتم تطبيقها أو الالتزام بها بالطريقة نفسها، كما أن هناك عوامل أخرى مثل قوانين الطوارئ والتظاهر التي عادة ما تكون مطبقة في النظم غير الديمقراطية. يصنع هذا الاختلاف في طبيعة النظام السياسي سياقا خاصا لكل حالة على حدة، حيث إن هذا السياق يحكم طريقة وجود أي تنظيم سياسي أو اجتماعي في المجال العام. ومن هذا المنطلق، من المنطقي أن نتساءل إذا كانت ذات المتغيرات المستخدمة نظريا في سياقات ديمقراطية تصلح للاستخدام في سياقات غير ديمقراطية، أو إذا كانت نظرية الفرصة السياسية من الممكن أن تطبق في نماذج غير ديمقراطية أو شمولية؟

والإجابة على هذا السؤال هي نعم، من الممكن تطبيق نظرية الفرصة السياسية على الحالات غير الديمقراطية، ولكن يجب أن يتم وضع المتغيرات في سياقها الصحيح وفقا لطبيعة النظام السياسي. في العام ٢٠٠٣، قامت ماري جين أوسا وكريستينا هوتشي بعمل دراسة عن تطبيق نظرية هيكل الفرصة السياسية في ٢٤ دولة غير ديمقراطية، لم تتضمن الدراسة

أية دول عربية، ولكنها تعاملت مع نظم سياسية غير ديمقراطية شديدة التشابه مع الأنظمة السياسية العربية.[١١] وتعترف الباحثتان بوجود اختلافات بين النظم الشمولية، ولكن كل هذه النظم تتشارك في صفة محددة، وهي غياب آلية لتداول مستمر وشرعي للسلطة تحظى بثقة الشعوب، كما أن هناك عددا من العوامل التي تستخدمها هذه النظم في التعامل مع العمل الجمعي collective action بشكل متساو. تشترك النظم الشمولية في عدد من الصفات مثل قصر العمل السياسي على حزب واحد، وسيطرة الدولة على وسائل الإعلام، وغياب ضمانات حقيقية لحقوق المواطنة citizenship rights. واتخذت الدراسة المتغيرات التالية والتي تتفق مع السياقات غير الديمقراطية التي عملت عليها:

- انقسامات النخب elite divisions
- التغير في معدلات قمع الدولة changes in state repression
- إمكانية الوصول لوسائل الإعلام media access
- وجود حلفاء ذوي نفوذ ومردود influential allies

وقد تبدو هذه المتغيرات والعوامل شديدة التشابه مع تلك المستخدمة في السياقات الديمقراطية، ولكن الجدير بالذكر، أن أحد أهم متغيرات السياقات الديمقراطية، وهو سهولة الدخول للعملية السياسية المؤسسية the relative openness or closure of the institutionalized political system تتقلص قيمته الفعلية في السياقات غير الديمقراطية، وهو ما يصنع فارقا في التكييف النظري لمفهوم الفرصة السياسية بين سياق وآخر وفقا للتأثير الفعلي للمتغيرات المستخدمة. ويمكننا اللجوء للنموذج المصري للتدليل على هذه الفكرة، فمرحلة ما بعد ٣٠ يونيو شهدت نشاطا ملحوظا في العملية السياسية المؤسسية في الفترة من ٢٠١٣ إلي ٢٠١٥، حيث شهدت تلك الفترة استفتاء دستوريا، وانتخابات رئاسية، وانتخابات نيابية، وبالتالي كانت هناك عملية سياسية مؤسسية مثل تلك الموجودة في النظم الديمقراطية. ولكن على الرغم من ذلك، ظلت الفرصة السياسية مغلقة في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو بعدد من الوسائل المتنوعة، نظريا كان الدخول للنظام السياسي المؤسسي مفتوحا، ولكن عمليا، لم يتأثر هيكل الفرصة السياسية بالاستحقاقات الديمقراطية التي رعتها الدولة في سياق العملية السياسية المؤسسية، بل في واقع الأمر زاد هيكل الفرصة السياسية انغلاقا أمام الحركات الاحتجاجية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، وبات تواجد هذه الحركات في المجال العام أكثر صعوبة وأقل تأثيرا. لذا، يحتاج استخدام نظرية الفرصة السياسية في سياقات غير ديمقراطية لمراعاة خاصة في اختيار المتغيرات المستخدمة في التحليل وفقا لمغزاها الفعلي وليس النظري في الدولة والمجتمع.

١١ انظر

Osa, Maryjane and Cristina Corduneanu-Huci “Running Uphill: Political opportunity in non-democracies” Comparative Sociology, Volume 2, issue 4, 2003.

على الرغم من الإسهاب والتفصيل في شرح نظرية هيكل الفرصة السياسية، بتعريفاتها، ومتغيراتها، وأبعادها المختلفة، فإن الهدف من هذا البحث ليس اختبار النظرية بقدر ما هو استخدامها كإطار واسع لشرح وتحليل السياق الذي تعاملت معه الحركات الاحتجاجية منذ ثورة ٢٥ يناير في ٢٠١١ وحتى الآن. ما نحاول فعله في هذا البحث هو أن نصنع مفهوما مرنا للفرصة السياسية يتفق في متغيراته مع السياق المصري في ما يتعلق بالبيئة السياسية والواقع الاجتماعي، وتوجهات الدولة تجاه العمل الجمعي.

وكما ذكرنا من قبل، سنلجأ خلال هذا البحث لمفهوم تعبئة الموارد resource mobilization لمحاولة تقييم وتحليل الأبعاد الداخلية التي أثرت على الحركات الاحتجاجية موضوع البحث. بما أن أحد أهداف هذا البحث هو تقييم وتحليل ردود أفعال واستراتيجيات تأقلم الحركات الاحتجاجية مع تحولات البيئة السياسية، سيحتاج ذلك للتعرض للطبيعة البنيوية للحركات ولحجم الموارد المتاح أمامها، وبالتالي يصبح مفهوم تعبئة الموارد وثيق الصلة بما نقوم به من تحليل. يرى تشارلز تيلي أن العمل الجمعي أو collective action هو القيام بأفعال بصورة مجمعة لتحقيق أهداف مشتركة، وأن قدرة الحركات الاجتماعية على القيام بالعمل الجمعي تعتمد على عدد من العوامل مثل حجم الاهتمامات والقضايا المشتركة بين الأعضاء the extent of shared interests، وحجم الترابط التنظيمي بها the intensity of organization، وهو العامل الذي يربطه تيلي بوجود شعور بالهوية المشتركة بين الأعضاء، والعامل الثالث هو قدرة الحركة على التعبئة من خلال توافر الموارد التي تحتاجها العملية التعبوية.[١٢] استخدام ما جاء به تيلي من أدوات تحليلية ومعايير لقياس قدرات الحركات الاجتماعية يخلق توازنا في الجانب النظري من هذا البحث بين المعايير المتعلقة بالفرصة السياسية والخارجة عن إرادة الحركات الاحتجاجية، بمعنى أن الحركات الاحتجاجية لا تمتلك القدرة على تغيير هذه العوامل، بل هي فقط تبحث عن سبل للتأقلم معها والعمل في ظلها، وبين المعايير المتعلقة بالحركات من الداخل، سواء في اختياراتها، أو في ترابطها البنيوي، أو في الهوية المشتركة السائدة بين الأعضاء.

وفي محاولة لتلخيص وربط ما قمنا باستعراضه من مفاهيم نظرية، نجد أن التحليل الذي يعتمد على منهج نظري واحد لن يوفر ما يكفي من نتائج بحثية عن علاقة الحركات الاحتجاجية بتحولات البيئة السياسية في الحالة المصرية. وفي واقع الأمر، من الممكن تعميم هذه المقولة على الحركات الاحتجاجية في البلدان التي شهدت ثورات وهزات اجتماعية في العالم العربي، أو بمعني آخر، حالات الربيع العربي. من الضروري المزج بين مفاهيم نظرية مختلفة لاحتواء أبعاد السياق الخاص للعمل الجمعي في العالم العربي بشكل عام، وفي مصر على وجه التحديد. فالحركات الاحتجاجية التي تعمل في المجال العام المصري تتسم تفاعلاتها سواء مع الدولة

١٢ انظر
Tilly, Charles “From mobilization to revolution” Random House, New York, 1978, pp.84

أو المجتمع بالكثير من الصفات التي لا تتسم بها هذه التفاعلات في سياقات أخرى، بخاصة لو كانت في نظم ديمقراطية. كما أن التحول الذي حدث في هيكل الفرصة السياسية في مصر في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦ شهد ثلاث مراحل مختلفة، لكل مرحلة فيهم هيكل فرصة سياسية خاص، بما يعني أن مصر عرفت تحولات إجمالية في البيئة السياسية بشكل متكرر خلال فترة زمنية قصيرة، وهو ما يضع تحديات أكثر أمام الدور المأمول والمناط بالحركات الاجتماعية القيام به داخل المجال العام، لذا، يجب أن يتم تكييف العوامل والمتغيرات المستخدمة في البحث مع السياق المناسب لها وفقا لمسار مرحلة ما بعد الثورة post-revolutionary trajectory. استخدام نظرية هيكل الفرصة السياسية، ونظرية تعبئة الموارد، مع تطبيق مفهوم هيربرت كيتشلت حول مدخلات ومخرجات العملية السياسية كأدوات نظرية للتحليل من شأنه أن يقدم غطاء نظريا شاملا لمختلف أبعاد تلك المرحلة من تاريخ العمل الجمعي في مصر.

أدبيات ٢٥ يناير

نتعامل في هذا الكتاب مع المحاولات التي تقوم بها الحركات الاحتجاجية للتأقلم مع تحولات الفرصة السياسية من بيئة سياسية لأخرى، ولكن الفترة الزمنية التي نسعى لتحليل دور الحركات الاجتماعية خلالها تظل محكومة بحدث رئيسي فاعل وصانع للتحول، أو كما يُقال بالإنجليزية formative incident، وهذا الحدث هو ثورة الخامس والعشرين من يناير. ولذا، مثلما بحثنا في الادبيات النظرية الخاصة بالفرصة السياسية وبدور الحركات الاجتماعية في التأقلم مع تحولات البيئة السياسية، يتعين علينا التعامل مع ما كُتب من ادبيات حول ثورة الخامس والعشرين من يناير، ليس بغرض تفنيد ما تم كتابته بقدر ما هو بغرض طرح ما قد يكون مختلف لدينا لطرحه، فربما مثل إضافة في سياق الكتابات التي تم نشرها عن الثورة.

تعاملت أدبيات ما قبل الثورة مع شقين رئيسيين في النموذج المصري، تعاملت من ناحية مع فكرة بقاء نظام حسني مبارك دون تحديات فاعلة من المجال العام لفترة تجاوزت الثلاثين عاما، ومن ناحية أخرى تعاملت الأدبيات مع فكرة نمو الحراك الاجتماعي في مصر في ظل العقد الأخير من حكم مبارك، والتحالفات السياسية التي ظهرت كمعاداة للنظام السياسي وأفكاره التي تجلت في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، بخاصة في ما يتعلق بمسألة توريث الحكم.

طرح ستيفن كينج عام ٢٠٠٧ رؤيته أن نظام مبارك تمكن من البقاء من خلال آليات ثلاث، الأولى هي استراتيجيات استخدام الآلة القمعية للدولة strategies of repression and the use of the state's coercive apparatus، والهندسة المؤسسية institutional engineering التي قام النظام باستخدامها، وتتعلق هذه النقطة تحديدا بأمور مثل إصدار التشريعات السياسية وتكييف التعديلات الدستورية واستمالة قوى المعارضة، والآلية الثالثة كانت خلق نظام انتخابي تغيب عنه التنافسية الحقيقية، وبالتالي يفرز نموذج لديكتاتورية

الأغلبية.[١٣] كما يجادل كينج أن السياسات الاقتصادية النيو- ليبرالية وسياسات الخصخصة خلقت نخبة جديدة، وعمقت هذه النخبة من حجم الهوة بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع، وهي نفس الرؤية التي كتبها جلال أمين في ٢٠١١ والذي رأى أن مصر خلال فترة مبارك كانت تُحكم من خلال معادلة دقيقة توازن بين مصالح النخب السياسية والاقتصادية الجديدة وبين مصالح القوى الأجنبية التي كان لها اهتمام باستمرار الوضع في مصر على ما هو عليه، دون تغيير سياسي.[١٤] واستمر تحليل نظام مبارك في أدبيات العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي من خلال فكرة الديكتاتوريات الجديدة أو الـ neo-patrimonialism، والمقصود هنا هو الأنظمة القعمية التي سمحت بسقف من الحرية محكوم مؤسسيا بآليات تسمح للنظام بالبقاء على الرغم من القمع، بل وتسمح للنظام السياسي بادعاء تبني سياسات تحول ديمقراطي، وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد تطيل في عمر النظم التي ينطبق عليها فكرة الديكتاتورية الجديدة، إلا أنها تخلق العديد من نقاط الضعف في تلك الأنظمة نظرا لفك الارتباط في العلاقة بين الدولة والمجتمع.[١٥]

وكان هناك نوع آخر من الأدبيات والكتابات ومحاولات التنظير والتحليل التي اهتمت بفكرة سياسات النزاع أو contentious politics، والمقصود من المصطلح هو السياسات القائمة على النزاع بين النظام السياسي والدولة من ناحية، وبين الكيانات الجمعية التي تفرزها هذا السياسات في المجال العام، أو بمعني آخر، الحركات الاجتماعية. من أهم ما تم نشره في هذا الشق كان دراسة رباب المهدي عن الحركات الاحتجاجية في العقد الأخير من حكم مبارك، وهي دراسة نشرت في ٢٠٠٩ وتعد هي والكتاب الذي نشرت فيه من أهم الأعمال التي كُتبت عن الحركات الاحتجاجية في هذه المرحلة من تاريخ العمل العام في مصر.[١٦]

١٣ انظر

King, Stephen J. “Sustaining authoritarianism in the Middle East and North Africa” Political Science Quarterly, Vol.122, No.3, 2007.

١٤ انظر

Amin, Galal “Egypt in the era of Hosni Mubarak” The American University in Cairo Press, Cairo, 2011.

١٥ انظر في ذلك

Posusney, Marsha Pripstein “Multiparty elections in the Arab World: election rules and opposition responses, Authoritarianism in the Middle East: regimes and resistance,” Ed. Marsha Pripstein Posusney & Michele Penner Angrist, Lynne Reinner Publishers, Colorado, 2005.

Goldstone, Jack A. “Revolutions: theoretical, comparative and historical studies” Wadsworth/Cengage Learning, California, 2008.

١٦ انظر

El-Mahdi, Rabab “The democracy movement: cycles of protest, Egypt: moment of change,” Ed. Rabab El-Mahdi and Philip Marfleet, The American University in Cairo Press, Cairo, 2009.

حاولت المهدي في هذه الدراسة أن تشرح فكرتين رئيسيتين، الأولى أن ما حدث خلال العقد الأخير من حكم مبارك من حراك اجتماعي وسياسي أفضى إلى ظهور وإفراز كيانات جديدة دخلت للمجال العام لم يكن وليد اللحظة ولم يتم بعشوائية، بل كان حلقة في سلسلة طويلة من العمل الجمعي غير المؤسسي. والفكرة الثانية، هي كون الحراك السياسي في هذه المرحلة أتى بنمط مختلف، وأنشطة متنوعة من قبل كيانات مختلفة، تقاطعت هذه الأنشطة مع بعضها البعض بشكل تكميلي، بحيث بات الحراك على أصعدته المختلفة يصب في مصلحة مشتركة، وهو ما وصفته المهدي بـ different but complementary activities.

أدبيات ما بعد الثورة، بخاصة تلك التي نُشرت بعد أسابيع أو أشهر قليلة من قيام الثورة تعاملت مع ثلاثة أبعاد رئيسية، الأول كان حجم المظالم الموجودة بالمجتمع المصري، والذي أفضى في النهاية لاندلاع التظاهرات، وهو ما تم التعامل معه بعد ذلك نظريا من منطلق علم الاقتصاد السياسي في أغلب الكتابات، والثاني كان تماسك المؤسسة العسكرية وعدم حدوث انشقاقات military defections بها أثناء أو بعد الثورة، والبعد الثالث كان حجم نفوذ الثورة التونسية على الأحداث في الإقليم، ونُشرت أغلب هذا الكتابات في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. كتب جاك جولدستون، وهو أحد أهم الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي والثورات المقارنة، أن موقف القوات المسلحة المصرية خلال الثورة، وعدم دعمها لنظام مبارك وانحيازها لمطالب الثورة كان بسبب فشل نظام مبارك في خلق توازن مناسب بين النخب العسكرية والنخب الاقتصادية الجديدة التي ارتبطت بالأساس بجمال مبارك ومشروع التوريث.[١٧] وترى إيفا بيلين أن اختيار انحياز القوات المسلحة المصرية وقت الثورة على نظام مبارك كان بسبب قدرة المؤسسة العسكرية المصرية على التواجد والاستمرارية بغض النظر عن شخص الحاكم الذي يشغل منصب رأس القيادة السياسية، وهو تحليل اعتمد على المهنية والمؤسسية المتواجدين لدى القوات المسلحة المصرية، واللتين كان لهما دور في نمط تعامل القوات المسلحة مع النظام السياسي ومع المتظاهرين خلال الثورة.[١٨] في حين طرحت دينا شحاتة أن الحركات الاحتجاجية المصرية، بخاصة تلك التي تتكون من غالبية عضويتها من الشباب، تمكنت من كسر العديد من الحواجز في المجال العام المصري التي كانت موجودة في فترة حكم مبارك، وتمكنت هذه الحركات للوصول لأعلى معدل من ممارسة نفوذها وإحداث تغيير في المجال العام بعد قيام الثورة في تونس ونجاحها في إنهاء حكم زين العابدين بن علي.[١٩]

١٧ انظر

Goldstone, Jack A. “Understanding the revolutions of 2011,” Foreign Affairs, Vol.90, No.3, May/June 2011.

١٨ انظر

Bellin, Eva “Lessons from the Jasmine and Nile revolution: possibilities of political transformation in the Middle East” Middle East Brief, Crown Center for Middle East Studies, No.50, May 2011.

١٩ انظر

Shehata, Dina “The fall of the Pharaoh” Foreign Affairs, Vol.90, No.3, May/June 2011.

تنوعت وتعددت الأسئلة والاهتمامات والتحليلات البحثية والأكاديمية الخاصة بثورة ٢٥ يناير مع مرور الوقت واختلاف التطورات السياسية في المراحل المختلفة التي مرت بها البيئة السياسية في مصر في مرحلة ما بعد الثورة. اتسمت أغلب الأدبيات التي نشرت في مرحلة ما بعد وصول محمد مرسي للحكم بعد انتخابات ٢٠١٢ الرئاسية بالتساؤل حول أسباب تصاعد نفوذ التيارات الإسلامية في سياقات ما بعد الثورة في حالات الربيع العربي. كما اهتم عدد آخر من الأدبيات بتصاعد دور وسائل التواصل الاجتماعي في المجال العام، بخاصة في السياقات غير الديمقراطية، وأيضا دور الفاعلين الاجتماعيين مثل العمال وسكان المناطق العشوائية أو كما بالإنجليزية urban poor. كما ذهبت عدد من أدبيات السياسات المقارنة comparative politics والعلاقات الدولية إلى تحليل دور الجيوش في حالات الربيع العربي، ومنها الحالة المصرية بالطبع، وأيضا الدور الذي لعبته المؤسسات السياسية خلال المراحل الانتقالية في الحالات المختلفة، وبالطبع السياق المقارن بين النماذج المختلفة في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا، والبحرين، واليمن. ولكن الجدير بالذكر أن الأدبيات التي نشرت عن الحركات الاحتجاجية كانت أقل إذا ما تم مقارنتها بالأدبيات التي نُشرت عن أبعاد أخرى من المشهد الكلي للربيع العربي بشكل عام، والثورة المصرية بشكل خاص.

وفي ما يتعلق تحديدا بالأدبيات التي تم نشرها عن دور الحركات الاجتماعية في الثورة المصرية ومدى تأثرها بالتحولات السياسية التي تشهدها مصر من مرحلة لأخرى، قامت الباحثة بسنت أحمد بنشر ورقة عام ٢٠١٥ بعنوان «الحركات الاجتماعية: تقدم نحو الأمام أم تراجع محتوم».[٢٠] طرحت الدراسة فكرتين رئيسيتين، الأولى هو التحول في البيئة التشريعية، والتي قلصت من المساحة المتروكة للكيانات غير المؤسسية في المجال العام، والثانية هو اعتماد الحركات الاجتماعية على فكرة التعبئة الجماهيرية mass mobilization، وعدم تمكن هذه الحركات من خلق آليات جديدة تتناسب مع تحولات المناخ السياسي، وهو قضية سوف نتعرض لها لاحقا بشكل أوسع. وتستنتج الباحثة في نهاية دراستها أن الحركات الاجتماعية ستظل أحد أدوات العمل العام في مصر نظرا لوجود ما يكفي من مظالم تسمح لهذه الحركات بالبقاء ككيانات اجتماعية في المجال العام، ولكن حجم النشاط الذي من الممكن أن تقوم به هذه الحركات يعتمد بالأساس على السقف المسموح لهذه الحركات بالعمل في سياقه من قبل الدولة، وهو تحليل يقترب كثيرا مما سنحاول طرحه في الفصل الخاص بمرحلة ما بعد ٣٠ يونيو. على الجانب الآخر، طرح الباحث جورج فهمي فكرة مغايرة تتعلق بمسببات نجاح الحركات الاحتجاجية، حيث رأى أن الحركات الاحتجاجية المصرية استطاعت أن تخلق تواصل قوى مع التعبئة الجماهيرية من خلال العمل الجمعي في المساحة العامة، ومكن هذا

٢٠ انظر بسنت احمد «الحركات الاجتماعية: تقدم نحو الامام ام تراجع محتوم»، أوراق البدائل، العدد الثالث، يناير ٢٠١٥، منتدى البدائل العربي للدراسات

الأسلوب تلك الحركات من طرح خطابا مختلف عن ذلك الذي كانت تطرحه الدولة أو الذي كان يتم طرحه من قبل القوى السياسية المؤسسية مثل الأحزاب.[٢١] وفي واقع الأمر، يعبر الاختلاف في وجهتي النظر بين الدراستين عن كيفية التعامل الأكاديمي والتحليل البحثي مع الحركات الاجتماعية في بيئة سياسية تتحول بشكر مستمر ومكثف، فما كتبه جورج فهمي كان تحليلا لدور الحركات في بيئة سياسية مختلفة عن تلك التي كتبت عنها بسنت أحمد. كما نشرت نادين عبد الله في عام ٢٠١٦ دراسة عن الحركات الشبابية، وكان الاهتمام الأكبر في هذه الدراسة منصب على دور الشباب كفئة عمرية في إحداث حالة التعبئة التي تسعى إليها الحركات الاجتماعية.[٢٢] وتستنتج نادين عبد الله في نهاية الدراسة ان الحركات الاجتماعية لم تتمكن من تطوير دورها كفاعل سياسي في ظل تحولات البيئة السياسية، وذلك نظرا لغياب القدر الكافي من التنظيم الداخلي، وفشل هذه الحركات في التعامل مع تغير مزاج المجتمع المصري تجاه فكرة التعبئة الجماهيرية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو من خلال الفشل في تطوير استراتيجيات جديدة للتأقلم مع التحولات في البيئة السياسية.

الجدير بالذكر أن الأدبيات التي تم نشرها عن حركات الأولتراس كانت قليلة نسبيا بالمقارنة بسائر الحركات الاجتماعية التي كانت ناشطة في مصر في مرحلة ما بعد الثورة. ومما لا شك فيه، يعد إلقاء الضوء على حركات الأولتراس أحد أهداف هذا الكتاب، ولكن كانت هناك عدد من الكتابات التي تناولت دور الأولتراس في حراك ٢٥ يناير، ودور هذا الحركات في مرحلة التعبئة لما قبل الثورة، ونشأتها ودخولها كنوعية مختلفة من الكيانات الاجتماعية المتواجدة في المجال العام المصري. كتب كل من كونور جيرزاك وروبيرت والتيرينج إسهامات أكاديمية مهمة عن دور حركات الأولتراس في ثورة ٢٥ يناير خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣، ومثلت هذه الدراسات نوعا من الإسهام غير التقليدي أكاديميا في البعد المتعلق بحركات الأولتراس، وارتباط الكيانات الاجتماعية غير المؤسسية المتعلقة بكرة القدم بالمشهد الكلي للحراك السياسي في مصر.[٢٣] ولا يختلف ما يطرحه الباحثان كثيرا عن بعضه البعض، حيث تطرح الدراستان فكرة تسييس حركات الأولتراس من خلال التفاعل مع الدولة، سواء

٢١ انظر جورج ثروت فهمي «الحركات الشبابية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١: أفكار التحرير في مواجهة مؤسسات مبارك، منتدى البدائل العربي للدراسات، ديسمبر ٢٠١٣

٢٢ انظر

Abdalla, Nadine "Youth movements in the Egyptian transformation: strategies and repertoires of political participation" Mediterranean Politics, Vol.21, No.1, pp.44-63, January 2016.

٢٣ انظر كل من

Jerzak, Connor T. "Ultras in Egypt: state, revolution and the power of public space" Interface, Vol.5, No.2, November 2013.

Woltering, Robbert "Unusual suspects: Ultras as political actors in the Egyptian revolution" Arabic Studies Quarterly, Vol.35, No.3, May 2012.

بتفاعل حركات الأولتراس مع أجهزة الأمن في مرحلة ما قبل الثورة، أو من خلال ما تم وصمه على حركات الأولتراس من توجه سياسي بعد أحداث بورسعيد والدفاع الجوي، وبعد زيادة المساحة التي تشغلها هذا الحركات في المجال العام بعد هذه الأحداث. ولكن الجدير بالذكر أن الأدبيات التي كُتبت عن حركات الأولتراس كانت معنية بالنشاط السياسي لهذه الحركات، دون خلفية كافية عن منظومة كرة القدم في مصر التي ترتبط بها حركات الأولتراس ارتباطا وثيقا، وهو الارتباط الذي يؤثر على حجم وكثافة تواجد حركات الأولتراس في المجال العام. ومما لا شك فيه، لا يمكن إغفال ما قامت به الباحثة داليا إبراهيم عن الأولتراس، حيث إنها قامت بتحليل حركة أولتراس أهلاوي من منحى متعلق بعلم الاجتماع أكثر من تعلقه بالعلوم السياسية، وهو ما أدى للتعامل مع حركات الأولتراس بحثيا وفقا لمنهج مختلف.[٢٤] تعاملت دراسة داليا إبراهيم مع العوامل الداخلية المؤثرة على حركات الأولتراس، مفهوم الحركة عن الهوية، وطريقة تفاعل الحركة مع المجتمع، إضافة لممارسات الحركة الطقسية أو ritual practices، ولكنها لم تتناول الحركة في سياقها السياسي أو استراتيجيات تأقلمها مع تحولات البيئة السياسية، وهو ما سنسعى لإلقاء الضوء عليه في سياق هذا الكتاب.

ومما لا شك فيه، لن نتمكن من عرض كل الأدبيات الأكاديمية التي تم نشرها عن ثورة ٢٥ يناير، وتحولات البيئة السياسية من مرحلة لأخرى، وعلاقة هذه التحولات بقدرة الحركات الاجتماعية على العمل العام وإحداث تأثير سياسي أو مجتمعي. ولكن بنظرة عامة على الأدبيات الأكاديمية، يمكننا تقسيمها لثلاثة أنواع، النوع الأول هو ذلك الذي يتعامل مع مفاهيم أصول الثورة أو revolutionary origins، والثاني يتعامل مع مرحلة العملية الثورية revolutionary processes، والثالث يتعامل مع مرحلة مخرجَات الثورة أو revolutionary outcome. مرحلة أصول الثورة تم تناولها أكاديميا من منطلق استمرارية الأنظمة السلطوية في منطقة الشرق الأوسط، ومعادلات تحالفات النخب في مرحلة الإعداد لتحول في القيادة السياسية. مرحلة العملية الثورية اتجه الانتباه الأكاديمي خلالها إلى صعود وأفول القوى السياسية التي طالما تصدرت المشهد في المجال العام المصري، وتعلقت الغالبية العظمى من هذه الأدبيات بأفكار استخدام أساليب واستراتيجيات جديدة تساعد على التعبئة الجماهيرية، وقدرة الحركات الاحتجاجية والكيانات السياسية والاجتماعية غير المؤسسية على إحداث تغيير بناء على مجمل التحولات الحاصلة في المجال العام. وفي مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، توجهت أغلب الأدبيات الأكاديمية للبحث في العلاقة بين المناخ السياسي وقدرة الحركات الاحتجاجية على التواجد في ظل ما تواجهه من تحديات متنوعة.

٢٤ انظر
Ibraheem, Dalia Abdelhameed “Ultras Ahlawy and the spectacle: subject, resistance and organized football fandom in Egypt.” http://dar.aucegypt.edu/handle/10526/4394

ومع كل الاحترام للمحاولات البحثية التي أتت من باحثين وأكاديميين في سياق سعيهم للتوصل لتحليلات سياسية واجتماعية عن فترة شهدت خلالها مصر العديد من التحولات على المستويات السياسية والاجتماعية، إلا أن هناك سياقات خاصة تم تجاهلها في هذه الأدبيات، بخاصة في ما يتعلق بدور الحركات الاجتماعية في تحولات الأحداث في مصر في تلك الفترة. كان هناك نوعا من التعميم البحثي في ما يتعلق بالدراسات المنشورة عن ثورة ٢٥ يناير بمختلف مراحلها، كما أنه كان هناك نوعا من التركيز على دور الدولة في مجمل التحولات، statist perspective أكثر من التركيز على الدور التفاعلات المجتمعية من خلال الكيانات غير المؤسسية وحجم الأثر الذي صنعته في المجال العام. ولذا، سنحاول في سياق هذا الكتاب أن نملأ الفراغات التي لم يتم التعامل معها في الأدبيات الأكاديمية لثورة ٢٥ يناير، في محاولة لمزج ذلك مع تحليل للأحداث الميدانية التي صنعت مجمل التحولات السياسية التي أثرت على دور الحركات الاحتجاجية في المجال العام، وهو ما سيأتي تفصيلا في الفصول القادمة.

الفصل الثاني:

الحـركات الاحتجاجيـة وهيـكل الفرصـة السياسـية فـي مرحلـة حكـم المجلـس الأعلـى للقوات المسـلحة

فبراير ٢٠١١ - يوليو ٢٠١٢

عن البيئة السياسية خلال تلك المرحلة

كانت مرحلة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة شديدة الخصوصية في سياق ما بعد ثورة ٢٥ يناير، فمن ناحية تعرضت الدولة لهزة عنيفة بعد نظام سياسي رسخ سلطته على مدار ثلاثين عاما، ومن ناحية أخرى، أدت هذه الهزة لتحول واضح في المجال العام، وارتفعت أسقف الحريات والمشاركة السياسية بأشكال غير مسبوقة في سياق العمل العام في مصر. كما تزامنت مع هذه المرحلة تحولات في تحالفات النخب داخل المجتمع، ودخلت أفواج من المواطنين غير المسيسين في العمل العام والمشاركة السياسية، ومع زيادة سقف التعبير وتخفيف القيود على استخدام المساحة العامة نتيجة للهزة التي تعرض لها النظام، ارتفع سقف توقعات المواطنين وزادت المطالب التي تمحورت حول الإصلاح السياسي والاقتصادي في مجالات مختلفة. في ذات الوقت، بدأت القوى السياسية المؤسسية التي عملت خلال فترة حكم مبارك في بناء تحالفات جديدة بين بعضها البعض، وأفرز ذلك عدد من الكيانات السياسية الجديدة مثل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي على سبيل المثال، كما تحولت عدد من الحركات الاجتماعية غير المؤسسية إلى كيانات مؤسسية، وكان على رأس هذه الكيانات الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، والذي تشكل بالأساس من أعضاء متنوعين في حركات احتجاجية. وقد صنعت هذه التحولات فارقا ملموسا بين نظام لم يعرف التنظيم السياسي سوى من خلال كيان واحد منذ الخمسينيات وحتى السبعينيات، ثم تعددية سياسية وحزبية صنعتها الدولة من خلال تحالفات دقيقة واختراق مستمر للقوى الاجتماعية والسياسية المنظمة، وبين مجال أصبح أكثر ترحيبا بفكرة التنظيم، سواء على أرضية مؤسسية أو مستقلة.

التطرق لتحولات النظام السياسي ومقارنته بتطوراته التاريخية على مدار الفترة من ١٩٥٢ وحتى ٢٠١١ في مصر يتطلب الكثير من التفصيل، وقد يخرج بنا من السياق المحدد الذي نتناوله في هذه الدراسة، لذا لن نلجأ للإسهاب في مقارنات تاريخية، ولكن الهدف من التعرض للتحول في طبيعة النظام السياسي، وتفاعلات الدولة مع القوى السياسية والاجتماعية هو أثبات أن مرحلة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة كانت بمثابة إعادة تعريف لتفاعلات القوى (بما فيها الدولة) داخل السياق السياسي المصري، حتى لو لمرحلة لحظية.

خلال الأسابيع القليلة التي تلت رحيل حسني مبارك عن سدة الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١، وصلت حالة السيولة في المجال العام لمعدلات عالية جدا، ودخلت عدد من القوى السياسية، سواء المؤسسية أو المستقلة، في خلافات حول فض اعتصام ميدان التحرير، حيث رأى البعض ضرورة الاستمرار في الاعتصام للضغط على الدولة لإحداث المزيد من التغييرات، ورأى البعض الآخر أن الهدف قد تحقق برحيل مبارك، وهو موقف يجسد أحد أبرز الخلافات بين المشاركين في ثورة ٢٥ يناير، سواء كانوا أفرادا أو قوى سياسية مؤسسية أو حركات احتجاجية، وهو خلاف بالأساس حول الهدف من التحرك واللجوء للاعتصام في ميدان التحرير من

خلال الاستخدام الجمعي للمساحة العامة، فقد كان رحيل حسني مبارك هدفا مشتركا بين القوى التي تحركت، وهناك من كان لديه أهداف أكثر عمقا في سياق النظام السياسي والمجتمع وما يجب أن يشهداه من تغيرات في سياق الثورة. استخدمت القوى السياسية المختلفة أيام الجمعة للحشد لتنظيم مسيرات لميدان التحرير بعد صلاة الجمعة، وشهدت هذه المسيرات نسبا عالية من المشاركة السياسية في تلك الفترة، كما أن مؤسسات الدولة المعنية بالتعامل مع التحرك الجماهيري، كانت في حالة من عدم اليقين والتخبط في القرار بشأن التحركات الجماهيرية، وهو ما أدى إلى حالة من غياب الإرادة السياسية لدى هذه المؤسسات لفض المسيرات أو التظاهرات أو الاعتصامات بالعنف، لذا تميزت تلك الفترة بمعدل غير عال من قمع الدولة state propensity for repression، وهو ما انعكس على حالة السيولة في الشارع المصري في تلك المرحلة.

في الرابع عشر من شهر فبراير ٢٠١١، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الخامس، وحث فيه المواطنين على العودة لأعمالهم والكف عن الاحتشاد والتظاهر، حتى يتمكن المجلس من توفير مناخا ديمقراطيا يستطيع تحقيق مطالب الجماهير التي رفعتها خلال الثورة. إذ ورد في البيان أن الاعتصام والتظاهر يُعد تهديدا للأمن القومي وخطرا على الاقتصاد المصري.[١] ولكن الجدير بالذكر، أنه على الرغم من التوجه الواضح لدى الدولة لمعاداة الحشد الجماهيري والتحرك الجمعي، وإيمانها أن مثل هذه الأفعال من قبل المواطنين من شأنها أن تضر بمصالح الدولة، إلا أنه خلال تلك المرحلة لم تلجأ الدولة لاستخدام القوة في فض هذه المظاهرات أو المسيرات أو الاعتصامات. ذلك لأن البيئة السياسية في تلك المرحلة تميزت بشيء من الرعونة في اتخاذ قرار استخدام العنف بالمقارنة بفترة حكم حسني مبارك أو بمرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو، التي كانت الدولة بهم لديها توجهات واضحة في رفضها لفكرة العمل الجمعي ولاستخدام الجماهير للمساحة العامة.

ومما لا شك فيه، كان التحول في موقف الدولة من استخدامها للعنف إزاء العمل الجمعي أحد اهم العوامل التي أثرت على نمط تواجد الحركات الاحتجاجية في المجال العام. تركزت البيانات الصادرة عن الحركات الاحتجاجية في تلك الفترة حول النضال المستمر لتحقيق حالة من التحول الديمقراطي، والتغير السياسي والاجتماعي، وكان الكثير من هذه البيانات موقعة من قبل عدد من القوى تحت راية ائتلاف شباب الثورة، وهو من التحالفات المهمة التي تواجدت في المجال العام ولكن لفترة قصيرة خلال تلك المرحلة، أو من خلال الحشد على أرضية من الأهداف المشتركة. تم إنشاء ائتلاف شباب الثورة خلال الأسبوع الثاني من اعتصام ميدان التحرير في يناير ٢٠١١، وتضمن الائتلاف ممثلين عن حركة ٦ أبريل، والحملة

١ للاطلاع على النص الكامل للبيان، أنظر
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=44125#.Vnp0W_FwbV0

الشعبية لدعم البرادعي، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، وجماعة الإخوان المسلمون، وحزب الجبهة الديمقراطي.[٢] تركزت المطالب الجمعية في تلك المرحلة على عدد من المحاور مثل الإفراج عن المسجونين السياسيين، إلغاء قانون الطوارئ، التأكيد على المشاركة المدنية في العملية السياسية، وإقالة حكومة أحمد شفيق الذي تم تعيينه من قبل حسني مبارك. تزامن ذلك مع حالة هجوم من الدولة على رموز نظام مبارك، فتم إلقاء القبض على الكثير من الوزراء ورجال الأعمال المتحالفين مع النظام المخلوع، كما هرب عدد منهم خارج مصر، ثم أصدر القضاء حكما بحل الحزب الوطني الديمقراطي والتحفظ على أصوله في أبريل ٢٠١١، وانتهي الأمر بإلقاء القبض على حسني مبارك ونجليه وإيداعهم السجن. والجدير بالذكر أن كل هذه الإجراءات، والبيانات، والأفعال كانت مدفوعة بالأساس بالتحول في المناخ السياسي الذي خلفته ثوره ٢٥ يناير ورسخه لفترة قليلة تخبط الدولة إزاء سياساتها في ما يتعلق بالعمل السياسي والمجال العام، فلم تثمر محاكمات رموز نظام مبارك ومبارك نفسه عن أية تحولات ديمقراطية أو ارتفاع في معدلات الشفافية، بل انتهى الأمر بحصول كل هذه الرموز على أحكام بالبراءة أو على اتفاقات بالتصالح، ولكن ما حدث في تلك اللحظة خلال الأشهر القليلة التي تلت رحيل مبارك كان محوريا في إعادة تشكيل بيئة سياسية عالية السيولة اتسمت بها فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

تزامن مع توجه الدولة لتقبل أسقف أعلى في سياق العمل العام، حالة من إعادة بناء تحالفات النخب داخل المجتمع المصري، وهي الحالة التي تقاطعت في أكثر من مرة مع تغيير البيئة السياسية ومع دور الحركات الاجتماعية فيها. ولعل مجال الإعلام يعد أحد أهم المجالات التي شهدت تبلورا لتحول تحالفات النخب في المجتمع، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. تم خلال تلك المرحلة إتاحة مساحة غير مسبوقة في الإعلام المصري لأعضاء الحركات الاحتجاجية، وهي الفئة التي كان الإعلام يطلق عليها تسمية «النشطاء السياسيين». والجدير بالذكر أن الإعلام المصري، سواء ذلك المملوك للدولة أو ذاك المملوك للقطاع الخاص، لا يعد إعلاما مهنيا بالمعني الموضوعي للمفهوم، ولكنه إعلام موجه بشكل مستمر من خلال علاقاته مع الدولة أو تحكم رؤوس الأموال الداعمة له في المحتوى النهائي الذي يراه المشاهد. ولذا، خلق مساحة للوجوه التي نالتها الشهرة في سياق الثورة كقيادات شبابية لتحرك جماهيري كان قرارا اشترك فيه عدد من الأطراف، وهو ما يدل على تحول محوري في تحالفات النخب خلال تلك الفترة، وهو التحول الذي انعكس على البيئة السياسية ككل. وامتد هذا التحول في تحالفات النخب elite alliances للتعامل المباشر بين بعض الحركات

٢ انظر في ذلك

Shehata, Dina “Youth movements and the 25 January Revolution Arab Spring in Egypt: Revolution and Beyond, Ed. Bahgat Korany and Rabab El-Mahdi, The American University in Cairo Press, Cairo, 2012, pp.119-120.

الاجتماعية وبين عدد من رموز العمل السياسي في فترة ما بعد الثورة خلال تلك المرحلة. فعلى سبيل المثال، قدم المهندس ممدوح حمزة منزلا كان يملكه لحركة «٦ أبريل» ليكون مقرا للحركة، كما ساهم رجل الأعمال نجيب ساويرس في الدعم المادي لإنشاء كيان مؤسسي تحت مسمى «المصريين الأحرار»، وساعد عددٌ من الفنانين مثل شيريهان وخالد أبو النجا عددا من الحركات الاجتماعية بطرق مباشرة أو غير مباشرة.[٣]

ولكن محاولتنا لشرح وتفصيل البيئة السياسية في مرحلة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا تعني أبدا أن الظروف خلال تلك الفترة كانت مثالية لبناء أسس ديمقراطية ينشأ على أرضيتها نظام سياسي جديد في مرحلة ما بعد الثورة. ولكن مما لا شك فيه كانت هناك حالة سيولة ملحوظة في المجال، وهو ما دفع الدولة في ذلك الوقت، متمثلة في المجلس العسكري، للبحث عن إقامة تحالفات مع القوى السياسية ذات النفوذ في المجال العام، والتي أدركت الدولة أنها فقدت سلطانها عليه خلال فترة اعتصام ميدان التحرير في الثمانية عشر يوما التي أدت لرحيل مبارك، وخلال الأشهر القليلة التي تلت رحيله شهدت سيولة شديدة في المجال العام من قبل قوى سياسية أو فئات اجتماعية. ووجدت الدولة ضالتها في ذلك الوقت في التيار الإسلامي، والذي كان لديه ما يكفي من المرونة للتعامل مع الدولة في مرحلة ما بعد إسقاط مبارك، وكان لديه أيضا رغبة في إجراء عملية انتخابية في أسرع وقت ممكن. كما تزامنت مع تلك حالة، حالة أخرى من التفكك شهدتها الحركات الاحتجاجية والقوى السياسية بشكل عام في مرحلة مع بعد الثورة، إذ تفككت عدد من الحركات لجبهات وتيارات مختلفة، ودخل عدد من الأحزاب السياسية في مرحلة من إعادة التشكيل، وهو ما ترك المجال مفتوحا لتحالف المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع التيار الإسلامي، وجاءت النتيجة بشكل واضح في استفتاء التعديلات الدستورية التي طرحها المجلس العسكري في مارس ٢٠١١.

ولكن يظل الجدير بالذكر أن فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على الرغم من كونها لم تقدم مؤسسيا تحولات ديمقراطية حقيقية تربط بين الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الثورة، فإنها في المجمل كانت أكثر انفتاحا من منطلق مفهوم الفرصة السياسية بالمقارنة لسنوات حكم مبارك والضوابط التي كانت تحكم البيئة السياسية خلاله. وإذا ما أخذنا في الحسبان العوامل البُنيوية structural factors التي تغيرت خلال فترة حكم المجلس العسكري، نرى أن هناك تحولات على مستوى تحالفات النخب، وعلى مستوى مدى الانفتاح في النظام السياسي المؤسسي وعلاقته بالمشاركة السياسية، وبين تحالفات عدد من القوى

٣ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل بعنوان:
Egypt's Marginalized Revolution: Social Movements in a Changing Political Opportunity Structure 2011- 2015
علي الرابط التالي:
http://schools.aucegypt.edu/huss/SEA/gradprog/Pages/SOAN%20Alumni.aspx

السياسية مع عدد من النخب، وبين استعداد الدولة لاستخدام العنف لفض التحركات الجماهيرية وفعاليات العمل الجمعي في المجتمع، وجاءت كل هذه التحالفات معا كي تخلق ضوابط جديدة للدخول للمجال العام من ناحية، ولكي تطرح هيكلا مختلفا للفرصة السياسية من ناحية أخرى.[٤]

ومن ضمن أبعاد هيكل الفرصة السياسية التي شهدت تغيرات خلال تلك الفترة كانت القواعد المنظمة للدخول للمجال السياسي المؤسسي، وجاء ذلك بالأساس من خلال تعديلات في قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات. خلال فترة حكم مبارك، كانت الأحزاب السياسية يجب أن تنال موافقة لجنة الأحزاب السياسية بمجلس الشورى، والذي كان يرأسه صفوت الشريف، أمين عام الحزب الوطني في ذلك الوقت ووزير الإعلام السابق. وخلال تلك الفترة، لم تكن هناك معايير واضحة لإجازة الأحزاب السياسية ومنحهم الأوراق اللازمة لتقنين أوضاعهم وتواجدهم، والجدير بالذكر أن عددا من الأحزاب السياسية خلال فترة حكم مبارك كان يتلقى دعما من الدولة، ولكن كانت هذه الأحزاب تخضع لرقابة لصيقة من عدد من أجهزة الأمن المعنيين بالعمل السياسي والمجال العام في مصر.[٥] بعد ثورة ٢٥ يناير، قام المجلس العسكري بعدد من التعديلات على قانون الأحزاب السياسية، وخلقت هذه التعديلات حالة من السيولة في إجراءات إنشاء الأحزاب، وهو ما انعكس على أرض الواقع من خلال إنشاء ٦٠ حزبا سياسيا في الفترة من مارس إلى ديسمبر ٢٠١١. وبالتوازي مع تلك التعديلات في قانون وضوابط إنشاء الأحزاب، جاء الإعلان الدستوري الذي قام المجلس العسكري باستفتاء الشعب عليه في مارس ٢٠١١، وجاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة على الإعلان، بعدد من التعديلات على ضوابط إقامة وتنظيم الانتخابات. المواد ٣٩ و٤٠ من الإعلان الدستوري الصادر في مارس ٢٠١١ أعادت الإشراف القضائي الكامل والمباشر على العملية الانتخابية، وهو ما كان توارى بعد التعديلات الدستورية التي أدخلها نظام مبارك على الدستور عام ٢٠٠٧.[٦] وكان نتاج التعديل في ضوابط المجال السياسي المؤسسي هو أكبر نسبة مشاركة سياسية عرفتها مصر في الفعاليات السياسية المؤسسية مثل استفتاء التعديلات الدستورية، انتخابات مجلس الشعب، والانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢.

٤ للمزيد حول تلك النقطة انظر

Holmes, Amy Austin “There are weeks when decades happen: structure and strategy in the Egyptian revolution” Mobilization, Vol.17, No.4, December 2012.

٥ للمزيد حول أوضاع الأحزاب السياسية خلال فترة حكم مبارك، انظر

Taha, Ahmed “Political party life in Egypt after the revolution” Jadaliyya, 29/11/2012. http://www.jadaliyya.com/pages/index/8647

٦ للمزيد حول تلك النقطة، انظر: زياد عقل «الإشراف القضائي ومصداقية الانتخابات» في «نحو انتخابات حرة نزيهة» تحرير عمرو هاشم ربيع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢

وإمعانا في وصف وتحليل البيئة السياسية خلال تلك الفترة، يجب التطرق لتحالفات النخب، وتفاعلاتها، وانحيازاتها، مع بعضها البعض أو مع الدولة، حيث أنها أحد الأبعاد المشكلة للمناخ السياسي خلال تلك الفترة. والجدير بالذكر أن المجتمع المصري لم يشهد حالات من انشقاقات النخب خلال الثمانية عشر يوما التي اعتصم فيهم الثوار في ميدان التحرير. ولكن تزايد حالة التعبئة والسيولة الاجتماعية، وزيادة نسب المشاركة السياسية، وخضوع الدولة للضغوط الجماهيري التي أثمرت في النهاية عن استقالة رئيس الوزراء أحمد شفيق وتعيين حكومة جديدة بقيادة عصام شرف في ٣ مارس ٢٠١١، كانت كلها عوامل أدت لتحولات في تحالفات وانحيازيات النخب السياسية والاقتصادية على وجه الخصوص في المجتمع المصري في تلك المرحلة.[٧] وتعود بنا واقعة إقالة أو استقالة أحمد شفيق إلى أحد المفاهيم النظرية التي ذكرناها في الفصل الأول، وهو مدخلات ومخرجات العملية السياسية input-output policy cycle والذي صاغه هيربيرت كيتشلت. ففي تلك اللحظة، توافقت مطالب الجماهير مع قدرة الدولة على تحقيقها، وهي أحد أهم الأبعاد التي يجب أن تكون الحركات الاجتماعية والقوى السياسية على دراية بها خلال العمل في المجال العام، بخاصة في ظل مرحلة انتقالية.

كانت أحد أهم وسائل فرض النفوذ وتعظيمه من قبل الحركات الاجتماعية خلال تلك الفترة هي وجود حلفاء لهذه الحركات من نخب المجتمع، أو ما يعرف في علم الاجتماع السياسي بـ elite allies، حيث زادت هذه التحالفات من الموارد المادية والبشرية والتنظيمية لدى عدد من الحركات الاجتماعية، وهو ما يتضح أكثر إذا ما تم مقارنته بحجم الموارد المتاحة أمام الحركات الاجتماعية خلال فترة حكم حسني مبارك. تمتعت القوى الثورية خلال تلك المرحلة بمساحة ضخمة في الإعلام، بخاصة في قنوات وصحف عدد من رجال الأعمال الذين كانوا على وفاق مع الثورة، وكان ذلك بمثابة آلية جديدة امتلكتها الحركات الاجتماعية من خلال المساحة التي خُصصت لهم في الإعلام، وما كان لهذه المساحة من دور في دخول هذه الحركات، وأفكارها، ورموزها للمجال العام بشكل أكثر انتشارا، كما كان لهذه المساحة دور في استمالة عدد من المواطنين غير المُسيسين للأرضية التي تعمل عليها هذه الحركات. كل من قناة ONTV، المملوكة في ذلك الوقت لرجل الأعمال نجيب ساويرس، وصحيفة المصري اليوم المملوكة لرجل الأعمال صلاح دياب، وهما من نماذج النخب التي كانت متحمسة للثورة والفاعلين بها، وقدموا تغطية مكثفة للعمل الجمعي في تلك المرحلة، فكانت هناك تغطية صحفية وإعلامية لفعاليات سياسية جمعية، سواء كانت تظاهرات أو مسيرات أو مؤتمرات، وهو ما زاد من حجم المساحة التي تشغلها الحركات الاجتماعية والقوى الثورية في الوعي

٧ للمزيد انظر:
Irshad, Ghazala “Egypt’s political transition” The Cairo Review of Global Affairs, The American University in Cairo, Summer 2012. http://www.thecairoreview.com/timelines/timelines-egypts-political-transition/

العام، وكان ذلك بالأساس نتيجة لوجود حلفاء بين النخب elite allies. كما كان هناك عدد من المشاهير الذين شاركوا سواء في المسيرات والمظاهرات أو من خلال الدعم المادي لعدد من الحركات الاحتجاجية، مثل نجيب ساويرس، وممدوح حمزة، والفنانة شريهان، والفنان خالد أبو النجا. دوافع هؤلاء لدعم الحركات الاجتماعية تختلف من حالة لأخرى، ويجب أن يكون لها سياقها الخاص في التحليل، ولكن أثر ذلك على تمكين الحركات الاجتماعية بشكل إيجابي خلال تلك المرحلة لا يمكن إنكاره.

كما أنه لا يمكن إنكار دور استعداد الدولة لاستخدام العنف مع التحرك الجماهيري واستخدام المساحة العامة في تشكيل البيئة السياسية، وهو ما عرفناه في الفصل الأول بـ state's capacity and propensity for repression. لقد تميزت فترة حكم المجلس العسكري بسياسة «انتقائية» selective في التعامل مع العمل الجمعي، وكان استخدام العنف يخضع لعدد من العوامل مثل أعداد المتظاهرين، خلفياتهم الاجتماعية، وتواجد رموز من النخب المؤثرة بينهم. إضافة لذلك، كانت هناك خلال تلك الفترة العديد من المحاكمات العسكرية للمدنيين، وهو النهج الذي أسفر عن أحد أهم نماذج الحركات الاجتماعية في تلك الفترة وهي حركة «لا للمحاكمات العسكرية». وبالتالي لا يمكننا القول بأن الدولة قررت بعد رحيل مبارك في أعقاب ثورة ٢٥ يناير أنها لن تلجأ لآليات القمع coercion والعنف في التعامل مع التحركات الجماهيرية، ولكن الأقرب للحقيقة هو أن الدولة بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ذلك الوقت، قامت بتطبيق سياسة مختلفة إزاء التحرك الجمعي، فهي لم ترفضه كليا مثلما كان الوضع خلال فترة حكم مبارك أو في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، ولكنها وضعت لها عدد من المعايير التي يتم توظيف العنف وفقا لها، وكان لذلك دورا في صناعة البيئة السياسية خلال تلك المرحلة.

ولعل النقطة التي من المهم الانتباه لها هو كيف أثر هذا التحول في البيئة السياسية على استراتيجيات وتكتيكات الحركات الاجتماعية خلال تلك المرحلة. تشاركت الحركات الاحتجاجية خلال تلك الفترة بشكل أو بآخر في عدد من المطالب التي كانت بمثابة أرضية مشتركة بين عدد من القوى السياسية، وكان على رأس هذه المطالب إنهاء الحكم العسكري، ووقف المحاكمات العسكرية للمدنيين، وإصلاح مؤسسات الدولة (بخاصة وزارة الداخلية)، ومحاكمة رموز نظام مبارك. وفي ظل مناخ سياسي يتسم بالسيولة وبسقف مرتفع، وباستراتيجية جديدة تتبعها الدولة إزاء استخدام العنف، جاءت كل هذه المطالب ردا على قرارات اتخذها وأفعال كان مسؤول عنها المجلس العسكري بحكم قيادته للبلاد في ذلك الوقت، وهو ما يعني أن سلوك الدولة أو السلطة لم يكن شديد الاختلاف عما سبق، ولكنه يعني أن التغير اللحظي الذي حدث في طريقة صناعة القرار داخل الدولة أثر على المجال المتاح للحركات الاجتماعية، ومن ثم كان له أثر على استراتيجيتها والتكتيكات التي تتبعها في التعامل مع المجال العام والتفاعل مع الدولة.

على المستوى التكتيكي، لجأت الحركات الاجتماعية للتعبئة، ولجأت عدد من الحركات مثل حركة الاشتراكيين الثوريين لمحاولة التوسع الجغرافي لنفوذ الحركة، وكانت الحركة مهتمة بالأساس بنشر فكرها (كونها حركة إيديولوجية) في بقاع جغرافية مختلفة.[٨] مثل هذه التحركات كانت مدفوعة بالأساس بالانفراجة التي شهدتها البيئة السياسية من ناحية، وبالتزايد المستمر في عدد الأعضاء من ناحية أخرى. على الجانب الآخر، لجأ عدد من الحركات الأخرى، مثل حركة «٦ أبريل» لإنشاء التحالفات والدخول في تفاعلات متنوعة مع سائر القوى السياسية، وقد ساعدت عوامل مثل حالة السيولة التي شهدها المجال العام وزيادة عدد الأعضاء في هذه الحركات على تحقيق هذه الأهداف خلال تلك المرحلة.

ومما لا شك فيه أن فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة اتسمت بحالة من الانفتاح في هيكل الفرصة السياسية، وهي الحالة التي سمحت للحركات الاحتجاجية بحيز أكبر من التركيز على أهدافها وأساليب تواجدها في المجال العام الذي شهد انخفاض ملحوظ في نسب عنف الدولة، خاصة بالمقارنة بفترة مبارك. ولكن الجدير بالذكر، أن البيئة السياسية التي اتسمت بالانفتاح واستخدمتها الحركات الاجتماعية لزيادة حجم تأثيرها في المجال العام طرحت عددا من التحديات الداخلية والخارجية أمام هذه الحركات. على المستوى الداخلي، واجهت الحركات الاجتماعية تحد تمثل في زيادة عدد الأعضاء بعد رحيل مبارك وانفتاح المجال العام، وهو ما دفع بأعداد كبيرةً من الأعضاء الذين لم يمروا بمرحلة الإعداد التي كان يمر بها الأعضاء في فترات سابقة، وسمح لعدد من الاختراقات الأمنية للحركات الاحتجاجية، وأيضا خلق آلية أكثر تعقيدا لصناعة القرار داخل هذه الحركات.[٩] كما أدى الانفتاح في البيئة السياسية وهيكل الفرصة لعدد من النزاعات داخل الحركات الاجتماعية، بخاصة حول آليات القيادة، وهو ما أدى لانشقاقات وحالة من التفسخ داخل حركة كانت تحظى بالكثير من التأثير في ذلك الوقت مثل «٦ أبريل». أما بالنسبة للحركات التي لا تمتلك هيكلا واضحا وتراتبية في صناعة القرار مثل حركات الأولتراس، جاء الانفتاح في البيئة السياسية ليخلق حالة من التوتر بين أفعال الحركة ككيان جمعي، وأفعال أعضاء الحركة كأفراد، وهي حالة سنتعرض لها بالتفصيل في سياق الحديث عن حركة «أولتراس وايت نايتس».[١٠]

وما نسعى لإثباته من خلال هذا الشرح للمناخ السياسي وهيكل الفرصة السياسية خلال فترة حكم المجلس العسكري هو أن الانفتاح في البيئة السياسية، وظهور حجم من المرونة

٨ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

٩ كالسابق

١٠ للمزيد حول تلك النقطة وحركات الأولتراس، انظر:
Akl, Ziad A. “Misunderstanding Egypt’s Ultras” Egypt Source, The Atlantic Council, 1/9/2015. See:
http://www.atlanticcouncil.org/blogs/egyptsource/misunderstanding-egypt-s-ultras

في ضوابط الدخول للمجال العام كان له أثر مزدوج على الحركات الاجتماعية. فمن ناحية، تمتعت الحركات الاجتماعية ببيئة سياسية أكثر تقبلا للعمل العام، بخاصة من قبل الكيانات غير المؤسسية، وجاء هذا التحول بالعديد من الفرص التي لم تكن متاحة للحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة من حكم مبارك. ولكن من ناحية أخرى، خلقت تلك التحولات عددا من التحديات أمام الحركات الاجتماعية خلال تلك المرحلة، تمثلت هذه التحديات في عدد من الصراعات الداخلية بين القيادات، والتي أدت في بعض الحالات لانشقاقات وظهور جبهات مستقلة انبثقت عن الحركة الأم، وتمحورت غالبية هذه الخلافات حول استراتيجيات التحرك، بخاصة بعد انفتاح المجال العام وزيادة الخيارات المتاحة أمام الحركات، وزيادة شعبية هذه الحركات بعد أن اتسعت المساحة التي يشغلونها في الإعلام وتغير انطباع الرأي العام عنهم نتيجة لذلك، ودخول بعض الحركات في عدد من التحالفات مع قوى سياسية أخرى، أو تفاعل البعض الآخر مع الدولة بأشكال ودرجات متنوعة. لذا، يُعد المزج بين التحديات الداخلية والتحديات الخارجية التي واجهت الحركات الاجتماعية ضروريا للتوصل لتحليل واف لقيمة الدور الذي لعبته الحركات الاجتماعية في تلك المرحلة، وعلاقة هذا الدور بهيكل الفرصة السياسية الذي كان موجودا خلال فترة حكم المجلس العسكري.

وبعد الخوض في تفاصيل البيئة السياسية خلال الفترة من فبراير ٢٠١١ وحتى يوليو ٢٠١٢، بكل ما بها من أبعاد، نتطرق الآن لعدد من الحركات الاجتماعية الناشطة خلال تلك المرحلة داخليا وخارجيا، وهم حركة الاشتراكيين الثوريين، وحركة «٦ أبريل»، وحركة «أولتراس وايت نايتس Ultras White Knights».

حركة «الاشتراكيون الثوريون»

كانت حركة الاشتراكيين الثوريين إحدى الحركات التي دعت وساهمت في التعبئة لمظاهرة يوم ٢٥ يناير، كما كانت أيضا جزءا من الصراع مع نظام مبارك خلال السنوات العشر الأخيرة من حكمه، لإحداث تغيير سياسي واجتماعي يؤدي لتحول ديمقراطي. نظرا لكون الحركة حركة أيديولوجية ماركسية بالأساس، كان للحركة حضور مستمر بين الحركة العمالية في مصر، سواء في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، أو أثناء الثمانية عشر يوما من ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير، أو في مرحلة ما بعد سقوط حسني مبارك، كان هناك دائما تواصل بين الحركة والتنظيمات العمالية المختلفة، ولعل مرحلة خصخصة شركات القطاع العام التي شهدها العقد الأخير من حكم مبارك كانت أحد أهم الأرضيات التي نشطت عليها الحركة واكتسبت من خلالها شعبية بين الطبقة العمالية، نظرا لما بذلته الحركة من جهد في الدفاع عن حقوق العمال في ظل برنامج خصخصة مجحف في ما يتعلق بهم، ومحاولة الحركة لرفع نسب الوعي في المجتمع في ما يتعلق البعد الخاص بالعمال في السياق العام لبرنامج الخصخصة. وعلى الرغم من مرور

الحركة بحالة من الانشقاق الداخلي في العام ٢٠٠٧، وهي الحالة التي نتج عنها فصيل من الاشتراكيين الثوريين منفصل عن الحركة تحت مسمى تيار التجديد الاشتراكي، إلا أن الحركة استطاعت بعد هذا الانشقاق أن تستمر في الوجود وتحافظ على هيكلها الداخلي internal structure ، وهي أحد أهم النقاط التي تصنع فارقا بين حركة الاشتراكيين الثوريين وبين عدد آخر من الحركات الاجتماعية التي لا تمتلك آليات التنظيم الداخلي.

كانت حركة الاشتراكيين الثوريين من أولى الحركات التي قررت أن تستخدم تقنيات الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت بشكل عام في أساليب الحشد والتعبئة. كما أن الحركة، ونظرا للموجود بين أعضائها من نخب مهنية، استطاعت أن تفتح قنوات اتصال مع الصحافة الخاصة ومع الصحافة الأجنبية التي تعمل في مصر، بخاصة في ظل انخراط الحركة في العمل مع حركة «كفاية» في ظل العقد الأخير من حكم مبارك.[١١] تحت مظلة حركة كفاية، والتي جمعت بين ثناياها عددا من الكيانات السياسية والاجتماعية المؤسسية وغير المؤسسية، استطاعت حركة الاشتراكيين الثوريين أن تحشد وتعمل على التعبئة السياسية والتحرك الجماهيري على أرضية قضايا مثل التوريث، الخصخصة، القمع من قبل الدولة، وقانون الطوارئ. وتمكنت الكوادر التي تنتمي لفئة النخب المهنية بين أعضاء الحركة من إقامة علاقات مع عدد من الصحفيين المنتمين لحركة كفاية في ذلك الوقت، وكان الهدف هو توفير تغطية إعلامية كافية للفعاليات المختلفة التي تقوم الحركة بتنظيمها. وهو ما يعود بنا لأحد أهم نقاط القوة في حركة الاشتراكيين الثوريين، وهي توافر عدد كبير من النخب بين صفوف الحركة، قادر على ممارسة نفوذ وإقامة تحالفات خلال تفاعلات مختلفة، وهو ما لا يتوفر لدى حركات الأولتراس على سبيل المثال. لذا، تتسم حركة الاشتراكيين الثوريين بقدرتها على إقامة تحالفات نخبوية نظرا للانتماءات المهنية، والطبقية، والنخبوية لأعضائها، وهي ميزة تمكنت الحركة من توظيفها في الحشد لأهدافها وتوفير التغطية الإعلامية لفعالياتها.

خلال تلك المرحلة، كانت هناك أهداف واضحة تسعى حركة الاشتراكيين الثوريين لتحقيقها، وكانت تلك الأهداف يتم التعبير عنها بوضوح من خلال بيانات الحركة التي كان يتم نشرها على موقع الحركة الرسمي، وشدد البيان على ضرورة الاحتفال بسقوط ديكتاتورية حسني مبارك، ولكنه أكد على ضرورة مراقبة الشرعية الشعبية والسيادة التي وُلدت في ميدان التحرير وفي شوارع مصر المختلفة.[١٢] وعلى عكس عدد كبير من القوى السياسية التي فسرت سقوط حسني مبارك من خلال اعتصام ميدان التحرير، ركزت حركة الاشتراكيين الثوريين على دور الاعتصامات العمالية التي جاءت في الأيام الأخيرة من اعتصام الثمانية عشر يوم، كما أن الحركة

١١ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

١٢ للاطلاع على النص الكامل للبيان انظر الرابط التالي:
http://revsoc.me/statements/statementlthwr-lmsry-mstmr/

في عدد غير قليل من البيانات كانت دوما تؤكد على أهمية استمرار نضال الطبقة العمالية من أجل الحصول على حقوقهم، وكون هذه الطبقة هي النواة الحقيقية للتغيير. ولعل الجدير بالذكر في تلك النقطة هو تركيز أغلب التحليل السياسي لمشهد ما بعد الثورة على دور «شباب التحرير» (إن صح المصطلح) في إسقاط حسني مبارك وإحداث تغيير سياسي لم تشهد مثله مصر منذ الخمسينيات في ما يتعلق بتغيير الحاكم، ولم تشهده على الإطلاق في حجم التفاعلات السياسية والاجتماعية بين الجماهير والقوى السياسية. ولكن على الجانب الآخر، ركزت حركة الاشتراكيين الثوريين من خلال بياناتها على الدور الذي لعبته الطبقة العمالية والطبقات العاملة في إحداث هذا التغيير، وهو ما يضع للحركة مكانة خاصة كونها قادرة على الربط بين الانتماء الفكري أو الأيديولوجي من ناحية، وبين التأقلم مع تحولات البيئة السياسية من ناحية أخرى.

والنقطة التي يجب التأكيد عليها في دراسة حركة الاشتراكيين الثوريين في مرحلة حكم المجلس العسكري هي تفريق الحركة الواضح بين رحيل مبارك، وبين فكرة الثورة. فعلى عكس الكثير من القوى السياسية، جاء عدد كبير من بيانات الحركة كي يوضح أن رحيل مبارك لا يعد مكسبا في حد ذاته، ولكنه إجراء في سلسلة طويلة من استحقاقات يجب على الجماهير الخوض فيها حتى تتحقق فكرة الثورة بمفهومها لدى الحركة. كما كانت هناك نقطة أخرى حرصت الحركة على إبرازها في بياناتها المختلفة وهي رفض المجلس الأعلى للقوات المسلحة ككيان حاكم، ورفض شرعيته وعدم الاعتراف بها كونه أحد الكيانات المحسوبة على نظام حسني مبارك، وكون توليه السلطة لا يعد سوى تغير في الأسماء والوجوه وليس في السياسات. في ٢١ فبراير ٢٠١١، أصدرت الحركة بيانا لإدانة استخدام العنف من قبل الدولة ضد إحدى المظاهرات بمدينة السويس، وجاءت في هذا البيان تفرقة واضحة بين قيادات المجلس العسكري الذين عينهم في مناصبهم حسني مبارك، وبين الجنود الذين يعدون إحدى القواعد الجماهيرية للثورة.[١٣] ولذا، من الممكن تلخيص الإطار العام لمطالب الحركة خلال تلك المرحلة في محاولات تفكيك deconstructing الأبعاد المختلفة لنظام مبارم، بما فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتمكين قطاعات اجتماعية كالعمال والطبقة المتوسطة، ومعارضة عنف الدولة الذي انتهجه المجلس العسكري حيال عدد من التظاهرات، والمسيرات، والاعتصامات، كما أن الحركة لم تر الكثير من الثقة في العملية السياسية المؤسسية التي تلت ثورة يناير بدءا من استفتاء التعديلات الدستورية في مارس.

على المستوى التكتيكي، لجأت الحركة لعدد من الأدوات كي تتمكن من ترجمة أهدافها على أرض الواقع في مرحلة ما بعد الثورة. كانت الحركة حريصة خلال تلك المرحلة على فكرة «نشر المعلومات» dissemination of information وإيضاح الصورة الكاملة لفعاليات العمل الجمعي للجماهير، وبالتالي كان المكتب الإعلامي للحركة ناشط جدا في مناطق مختلفة

١٣ للاطلاع على نص البيان انظر الرابط التالي:
http://revsoc.me/statements/statementfy-mwjh-jnrlt-mbrk-lshb-wljnwd-yd-whd/

في مرحلة ما بعد سقوط مبارك. كانت فكرة كشف الحقيقة أحد أهم الآليات التي رأت الحركة في ذلك التوقيت أنها من الممكن أن تصنع رابطا بين أفكار الحركة وبين الجماهير من الشعب، وهي إحدى الأفكار التي كانت مدفوعة بشكل أو بآخر بكون الحركة حركة أيديولوجية لها أهداف ثابتة. كما كان المكتب الإعلامي في ذلك الوقت مهتم بنقل محتوى مرئي للجماهير من خلال موقع الحركة، وبالتالي كانت الحركة تتابع من خلال التصوير عدد من الفعاليات السياسية الجمعية مثل الإضرابات والمسيرات والاعتصامات، أو الاشتباكات بين الجماهير والمؤسسات الأمنية، سواء الشرطة أو القوات المسلحة خاصة تلك التي كانت تحدث في سياق الحركة العمالية خلال تلك المرحلة.

كانت هذه المحاولات جزءا من استراتيجية تبنتها الحركة لمواجهة الأكاذيب، أو التغطية غير الدقيقة، أو الانحياز السياسي في الإعلام في ما يتعلق بالأخبار الخاصة بالعمل الجمعي المتعلق بالثورة. مراجعة بيانات الحركة في تلك المرحلة تدل على أن التواجد في المجال العام وشغل المساحة العامة كانا أحد أهم أبعاد الاستراتيجية التكتيكية للحركة. وعلى الرغم من أن شغل المساحة العامة واستخدامها في العمل السياسي والجماهيري في ذلك الوقت كانت استراتيجية اتبعها عدد كبير من الحركات الاجتماعية في تلك المرحلة، إلا أن المكون الأيديولوجي للحركة جعل من هذا الاستخدام للمساحة العامة تكتيك وهدف في آن واحد، حيث كان اتساع مساحة التواجد في المجال العام أحد أهداف الحركة، كما أنه كان أحد الأهداف التي اتسقت مع رؤية الحركة لدورها في سياق الأحداث، وهنا يظهر الفارق بين الاختيار التكتيكي لدى الحركات الاجتماعية إذا كان لديها مرجعية أيديولوجية.

على الصعيد الداخلي، مرت الحركة بعدد من التحديات مثلها مثل سائر الحركات الاجتماعية في تلك المرحلة، حيث أدى ارتفاع سقف الحريات وتسهيل ضوابط العمل العام إلى اتساع مساحة الاختيارات المتاحة أمام الحركات الاجتماعية، وكان ذلك من شأنه في أكثر من حالة أن يخلق عددا من خلافات الرأي والصراعات الداخلية في الحركات الاجتماعية. كانت إحدى التحديات التي واجهت الحركة هي حجم الزيادة في عدد الأعضاء كنتيجة لزيادة حيز المجال العام الذي كانت تشغله الحركة، ودخول الحركة في عدد من الصدامات مع المجلس العسكري من خلال بياناتها، وهو ما صنع للحركة مساحة كبيرة من التغطية الإعلامية أدت لزيادة العضويات في الحركة من خلال عضويات جديدة كان أغلبها غير مسيس. نظرا للإقبال الملحوظ نسبيا على الانضمام للحركة، لم يمر الأعضاء الجدد بمرحلة التحضير التقليدية التي تتبعها الحركة مع الأعضاء الجدد، حيث إن الحركة لها عدد من التقاليد في إعداد الأعضاء الجدد، وأغلب هذه التقاليد يتعلق بعدد من الأدبيات الاشتراكية والماركسية التي يقرأها الأعضاء، وعدد من المفاهيم التي من المفترض أن يكتسبها الأعضاء قبل انخراطهم في العمل في الحركة، وهو ما لم تكن الحركة تمتلك ما يكفي من قدرات وموارد بشرية لتطبيقه خلال تلك

المرحلة، وهو ما كان بمثابة تحول في استراتيجية الإدارة الداخلية للحركة من ناحية، وفرصة لاختراقها من ناحية أخرى.

للأسف لا تتوافر أعداد دقيقة للعضويات التي انضمت للحركة في مرحلة ما بعد الثورة وإسقاط مبارك، ولكن من دلائل زيادة حجم العضويات خلال تلك المرحلة هي عدد المكاتب أو الفروع التي كانت للحركة في ذلك التوقيت، قبل ٢٥ يناير كانت الحركة تمتلك مكتبان فقط، زاد عدد هذه المكاتب أو الفروع إلى ستة عشر مكتبا إقليميا في أوائل عام ٢٠١٢.[١٤] ولكن الجدير بالذكر أن التزايد في عدد العضويات والانتشار الجغرافي لم يكن فقط نتاج المساحة الإعلامية الأكبر التي شغلتها الحركات الاجتماعية خلال تلك المرحلة، ولكنه كان أحد الاستراتيجيات التي تبنتها الحركة من أجل رفع الوعي في الشارع المصري. في حوار مع مجلة International Socialist Review، قال عضو الحركة مصطفى علي: جزء مما أدركته الحركة خلال تلك المرحلة أننا لا يمكن أن نظل في ميدان التحرير ننظم الاعتصامات وننتظر حتى يأتي الجيش لفضها، حيث إن هذا سيسمح للسلطة بعزلنا سياسيا وأيديولوجيا عن الجماهير، ميدان التحرير رمز مهم وسوف نعود هناك دائما للأحداث الكبرى، لكننا يجب أن نأخذ الثورة لكل منطقة بها طبقة عاملة في مصر.[١٥]

وبخصوص تلك النقطة تحديدا، ندخل في إحدى جدليات الحركات الاجتماعية في الحالة المصرية خلال تلك الفترة. فيرى البعض أن زيادة أعداد أعضاء الحركة وإقبال الجماهير على الانضمام لها بعد رحيل مبارك هو أحد دلالات نجاح الحركة التي لا يمكن أن ينكرها أحد. على الجانب الآخر، يرى البعض أن هذه الزيادة في الأعداد سوف تضع عبئا على الحركة لن تتمكن مع التعامل معه سياسيا وتنظيميا، وهذا الرأي الأخير قريب من تجربة حركة الاشتراكيين الثوريين خلال هذه الفترة. فالحركة لم يكن لديها القدرة في ذلك التوقيت على استيعاب الأعداد الكبيرة من الأعضاء الجدد. ومن المهم في هذا السياق تفهم أن الحركة لديها عملية داخلية لإعداد الأعضاء الجدد، أو ما يمكن تسميته بـ prepping process، وتتضمن هذه العملية تعريض الأعضاء الجدد لعدد من الأدبيات، تكليفهم بحضور عدد من الندوات وورش العمل والفعاليات، وتعريفهم بتاريخ الحركة الاشتراكية عالميا، وهو تقليد داخلي دأبت الحركة على اتباعه لسنوات طوال. ولكن خلال المرحلة المذكورة، أدركت الحركة أنها لا تمتلك الموارد البشرية، والتنظيمية، واللوجستية، بل وأيضا المادية لصقل الأعضاء الجدد عن طريق مرحلة الإعداد التقليدية نظرا للزيادة في العضويات. أدركت الحركة أنها لا تمتلك عددا

١٤ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

١٥ انظر نص المقابلة على الرابط التالي

Interview with Revolutionary Socialists member Mostafa Ali, published in International Socialist Review, Issue #82, January 2012 http://isreview.org/issue/82/year-one-egyptian-revolution

كافيا من الأعضاء لأعداد الوافدين الجدد، كما أن انفتاح المجال العام وزيادة عدد الفعاليات السياسية الجماهيرية التي كانت تشارك فيها الحركة لم يسمح بوجود وقت كاف لدى الأعضاء القدامى لقيادة وتوجيه عملية الإعداد. والجدير بالذكر أن عددا كبيرا من الأعضاء القدامى رأوا أن العضويات الجديدة أدت لنوع من إبطاء عملية صناعة القرار داخل الحركة، وأغلب هذه العضويات الجديدة لم تلعب دورا فاعلا أو اختفت من صفوف الحركة.[١٦]

لم تدخل حركة الاشتراكيين الثوريين في تحالفات سياسية أو انتخابية خلال فترة حكم المجلس العسكري، على الرغم من تعدد العمليات السياسية والتحالفات خلال تلك المرحلة. كان هناك عدد من البيانات التي قامت الحركة بالتوقيع عليها مع قوى سياسية واجتماعية أخرى خلال تلك المرحلة، وكان هناك أيضا دعم واضح لحركتي «لا للمحاكمات العسكرية»، و«كاذبون»، ولكن هذا الدعم لم يسفر عن أية تحالفات بشكل مؤسسي. ومن المهم هنا ملاحظة أن الانتماء الفكري والإيدولوجي للحركة كان أحد أهم العوامل المؤثرة في موقفها من التحالفات السياسية خلال فترة اتسمت بالسيولة في المجال العام، ولكن الحركة كانت أيضا رافضة للعملية السياسية المؤسسية التي كان يرعاها المجلس العسكري، وكانت تحشد ضد فعالياتها. ولهذه الأسباب لم تعلن الحركة تأييدها لأي مرشح أو تحالف خلال انتخابات مجلس الشعب، أو مجلس الشورى، أو جولتي الانتخابات الرئاسية خلال عام ٢٠١٢. فكانت رؤية الحركة أن العملية السياسية المؤسسية هي نوع من المنهج التصالحي reconciliatory approach مع فكرة الثورة، وبها الكثير من التحجيم لدور القوى الاجتماعية في التعبئة، والذي كان من المفترض أن يستمر، كما أن الحركة رأت أن العملية السياسية المؤسسية ترسخ من سلطة كل من المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين، وهما طرفان كانت الحركة ترى أنهما خطر على الثورة.

يقر عدد من أعضاء الحركة أن هذه المرحلة شهدت عددا من المحاولات من قبل الدولة، للتواصل مع الحركة من خلال عقد لقاءات ومقابلات، سواء خلال أيام الاعتصام في ميدان التحرير التي امتدت لثمانية عشر يوما، أو في الأشهر القليلة التي تلت رحيل مبارك.[١٧] خلال تلك المقابلات، كان مندوبو الجهات الرسمية يطلبون التعرف على فكر الحركة وطلباتها، وما يدفعها للتظاهر أو لفض التظاهرات، وهي نقطة مهمة في سياق تفاعلات الدولة مع الحركات الاجتماعية خلال تلك المرحلة سوف نتعرض لها بالكثير من التفصيل في نهاية هذا الفصل. ولكن الجدير بالذكر أن هذه اللقاءات لم ينتج عنها أية تحالفات بين الدولة والحركة على أي مستوى، أو أي انحراف من قبل الحركة عن خطابها المعتاد. من المنطقي استنتاج أن تواصل الحركة القليل مع الدولة، وتمسكها بعدد من المبادئ التي تُمليها عليها انتماءاتها الفكرية، وعدم

١٦ انظر رسالة دكتوراه زياد

١٧ كالسابق

الدخول في تحالفات سياسية كانت من أهم العوامل التي صنعت حالة من التماسك الداخلي في حركة الاشتراكيين الثوريين بالمقارنة ببعض الحركات الاجتماعية الأخرى التي كانت فاعلة خلال فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو ما يجعلنا نعيد التذكير بالفارق في العمل العام بين الحركات ذات المرجعية الأيديولوجية، وبين الحركات الاجتماعية التي لا تمتلك انتماء أيديولوجيا.

حركة ٦ أبريل

منذ لحظة ظهورها في المجال العام بالترابط مع اعتصام الحركة العمالية في مدينة المحلة عام ٢٠٠٨، كانت حركة «٦ أبريل» إحدى أهم الحركات الداعمة لقضية التحول الديمقراطي وإحدى الحركات الرافضة بعنف لفكرة تولي جمال مبارك الحكم بعد أبيه، أو بمصطلح آخر، إحدى الحركات الرافضة لفكرة التوريث. على الرغم من أن الحركة تزامن انطلاقها مع اعتصام للحركة العمالية في المحالة في عام ٢٠٠٨، إلا أنها دخلت المجال العام كحركة تسعى لتطبيق الديمقراطية دون الانحياز لطبقات اجتماعية بعينها، وهو ما كان ظاهرا في السلوك السياسي للحركة منذ بدء ظهورها. في تاريخ ظهورها عام ٢٠٠٨، كانت لحركة «٦ أبريل» مكانة خاصة بين الحركات الاجتماعية المتواجدة في المجال العام خلال تلك المرحلة. ففي تلك الآونة، كان هناك عدد من العوامل التي صنعت فوارق بين حركة «٦ أبريل» وبين العديد من الحركات الاجتماعية التي صنعت الكثير من الفوارق بين حركة «٦ أبريل»، وبين الكثير من الحركات التي شهدتها فترات ما قبل ٢٠١١. الجدير بالذكر أن هذه العوامل كان لها دور في عدم الاهتمام بالبعد المؤسسي (على عكس العديد من الحركات الاجتماعية في تلك الفترة)، ورفض الاتصال مع الأحزاب السياسية أو النقابات. الغالبية العظمى من تلك الأعضاء كانت تنتمي للفئة التي تقل عن الثلاثين عاما من العمر، كما أن العديد من الأعضاء الحركة كانوا يتقنون التعامل مع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي ذات الوقت، افتقدت الحركة لإطار عام من أيديولوجية عامة أو فكر جمعي يسمح بوضع معايير للأعضاء الذين يدخلون في صفوفها، ولكنها تمكنت على هذه الأرضية من جذب العديد من الشباب غير المُسيسين، واجتذاب التعاطف والدعم من عدد من الحركات الاجتماعية الأخرى التي كانت فاعلة في ذلك الوقت.[١٨]

كانت حركة «٦ أبريل» أحد أهم الحركات التي حشدت لتظاهرات يوم الخامس والعشرين من يناير، واستغل عدد من أعضائها حساباتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال محتوى مرئي كي يحاولون حشد الجماهير للمشاركة. كان أحد أهم هذا المحتوى

١٨ انظر في ذلك الأمر، دينا شحاتة، «عودة السياسة»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠ ص. ٢٤٧-٢٤٨

هو الفيديو الذي نشرته عضوة الحركة أسماء محفوظ، وحظى بنسب عالية جدا من المشاهدة، تجاوزت الثلاثمائة ألف مشاهدة، وهو خير دليل على المزج بين العمل العام وتقنيات التواصل الاجتماعي التي استخدمتها حركة «٦ أبريل» بشكل مكثف على الرغم من كونها حركة نشأت في سياق اعتصام للحركة العمالية، واستمر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأحد تكتيكات الحركة خلال فترة حكم المجلس العسكري.[١٩] طرح الفيديو الذي نشرته أسماء محفوظ عددا من القضايا التي تعبر عن توجهات الحركة، وأهدافها، وأسس تحركاتها داخل المجال العام، حيث تناولت موضوعات مثل فساد مبارك والمؤسسات الأمنية، فشل الحكومة في أداء دورها إزاء الشعب، وأيضا الانتخابات البرلمانية المزورة في عام ٢٠١٠. طرح فيديو أسماء محفوظ عددا من الموضوعات المتعلقة بالمشاركة في العمل العام في سياق المجتمع المصري، بخاصة في ما يتعلق بمشاركة النساء في العمل العام، حيث حثت «محفوظ» الرجال الذين يتبنون هذه الآراء بالمشاركة في تظاهرات ٢٥ يناير لحماية النساء من أي مضايقات أو انتهاك لخصوصيتهن. ونحن هنا لسنا بصدد الخوض في المغزى الاجتماعي للفيديو الذي سجلته أسماء محفوظ يوم ٢٤ يناير، ولكن الجدير بالذكر أن هذا الفيديو، وما قالته محفوظ فيه كان بمثابة تلخيص لعدد كبير من أفكار حركة «٦ أبريل» في مرحلة ما قبل الثورة، وهناك عدد من هذه الأفكار التي استمرت خلال فترة حكم المجلس العسكري.

من الإضافات التي قدمتها حركة «٦ أبريل» لسياق العمل العام في مصر كان التجديد في نموذج المعارضة السياسية التي تمكنت الحركة من صنعه في مرحلة ما قبل الثورة. المعارضة السياسية في فترة ما قبل الثورة لم تكن فقط محكومة سياسيا وبيروقراطيا بعدد من القوانين والتشريعات والإجراءات الأمنية، ولكنها كانت أيضا تعاني من نظرة المجتمع لها فيما يتعلق بفكرة الاختلاف أو الاعتراض، وهو ما يُعرف بالإنجليزية باسم stigma ، حيث عانت الحركات غير المؤسسية على مدار تاريخ مصر السياسي الحديث من عنونة (تصنيف) المجتمع لما يقومون به من نشاط، وهو ما يتفق مع نظريات العمل الجمعي لتحليل الحركات الاجتماعية التي تطرقنا لها خلال الفصل الأول. ما فعلته أسماء محفوظ كان بمثابة انفتاح في قواعد المشاركة النوعية في العمل العام من قبل النشطاء السياسيين، وكان أيضا بمثابة كسر لأحد تقاليد المجتمع المصري المتعلقة بمشاركة النساء في فعاليات المجال العام. ونحن لا نحاول أن نقول أن النساء لم يشاركن من قبل في فعاليات جماهيرية في المجال العام، ولكن حركة «٦ أبريل» جاءت لكي تتصدى لسنوات طويلة من تهميش النساء من التمييز النوعي في سياق العمل العام بالمجتمع المصري في مرحلة ما قبل الثورة.

تواجدت الحركة خلال عدد من الفاعليات السياسية التي سبقت الثورة، بخاصة تلك المرتبطة بحركة «كلنا خالد سعيد» في مرحلة ما قبل الثورة، كما كانت الحركة من الفاعلين الرئيسيين في فترة

١٩ لمشاهدة الفيديو الخاص بأسماء محفوظ، انظر الرابط التالي
https://www.youtube.com/watch?v=hKgN6A0UWCU

الثمانية عشر يوم من اعتصام ميدان التحرير قبل رحيل مبارك. خلال اعتصام ميدان التحرير، كما كان لها ممثل في الكيان الذي نشأ عن اعتصام ميدان التحرير وهو «ائتلاف شباب الثورة»، وهو الكيان الذي تم حله بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢ عنما تفرقت القوى السياسية المؤسسية بين مؤيد ومعارض، وسيطرة حالة من الانشقاق على القوى السياسية غير المؤسسية أو الحركات الاجتماعية التي كانت ناشطة في ذلك الوقت. ضم ائتلاف شباب الثورة في ذلك الوقت أعضاء آخرين من الحملة الشعبية لدعم البرادعي، وشباب جماعة الإخوان المسلمين، وممثلين عن شباب حزب الجبهة الديمقراطي، وأعضاء من حركة شباب من أجل العدالة والحرية.[٢٠]

هذا التأريخ الموجز للحركة يُظهر عددا من الحقائق عن «٦ أبريل» كقوة اجتماعية، وهي حقائق سوف تتبلور بشكل أكثر وضوحا في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٥. ولكن الملاحظة الأولى أن حركة «٦ أبريل» تمتعت بمرونة فكرية وأيديولوجية سمحت لها باجتذاب عدد كبير من الأعضاء من ناحية، ومن التواصل مع قوى سياسية من ناحية أخرى. والملاحظة الثانية هي تركيز الحركة على فكرة إقامة التحالفات السياسية مع قوى سياسية واجتماعية أخرى من أجل تحقيق أهدافها، وهو ما يختلف كثيرا عن رؤية حركة إيديولوجية مثل الاشتراكيين الثوريين لدورها خلال تلك المرحلة. في أكثر من بيان، أكدت حركة «٦ أبريل» أن هدفها هو الوصول الفعلي لأهداف ثورة ٢٥ يناير التي تلخصت في شعار: «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وأوضحت الحركة أن هناك فارقا بين مطالبها في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير، ومطالبها في مرحلة ما بعد رحيل حسني مبارك. تركزت مطالب الحركة في مرحلة ما قبل ٢٥ يناير في مناهضة استمرار مبارك في الحكم، وفي معارضة فكرة توريث الحكم لابنه جمال، ولكن بعد رحيل مبارك بات اهتمام الحركة معنيا بالضغط لإنهاء الفترة الانتقالية بتحول ديمقراطي يأتي بحكومة مدنية منتخبة من خلال عملية سياسية ديمقراطية.[٢١]

قد تبدو أهداف حركة «٦ أبريل» عامة وعريضة، ولا تعبر عن توجهات دقيقة إذا ما وضعناها في المقارنة بحركة الاشتراكيين الثوريين وأهدافها، ولكن في ذات الوقت، تتسق هذه الأهداف مع طبيعة الحركة غير الإيديولوجية وهدفها لإحداث تغيير في المطلق دون أسس محددة مسبقا. كان هناك خلال تلك الفترة تأكيد من قبل الحركة من خلال بياناتها على أهمية تحقيق الديمقراطية، وعدم العودة لنظام الحكم الشمولي التي اتسمت به فترة حكم حسني مبارك بأي شكل من الأشكال.

٢٠ انظر في ذلك،

See “Dismantling the Revolution’s youth coalition in Egypt.” Sky News Arabia, 7/7/2012. http://www.skynewsarabia.com/web article/32292

٢١ للإطلاع على بيانات الحركة انظر الرابط التالي:

https://shabab6april.wordpress.com/about/

على المستوى التكتيكي، من الممكن تصنيف حركة «٦ أبريل» كأحد الحركات التي كانت بين الأكثر تأثيرا وتجديدا خلال تلك المرحلة، أدى انفتاح المجال العام وحجم المساحة التي سمحت بها الدولة للحراك السياسي إلى زيادة شعبية الحركة وحجم تأثيرها في المجال العام.

استغلت الحركة عدد من حساباتها وحسابات أعضائها على وسائل التواصل الاجتماعي كي تحشد لمشاركة الجماهير في عدد من الفعاليات السياسية خلال مرحلة حكم المجلس العسكري. تبلور التواجد في المجال العام في تلك المرحلة من خلال استخدام المساحة العامة، والتعبئة للمسيرات، وفكرة سلاسل الثورة.[٢٢] وخلال انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٢، قدمت الحركة تكتيكا جديدا عُرف باسم «الدائرة البيضاء والدائرة السوداء»، وكان الهدف من هذا التكتيك هو إطلاع الناخبين على المرشحين المؤيدين للثورة، أولئك الذين في الدائرة البيضاء، والمرشحين المعارضين للثورة التي وضعتهم الحركة في الدائرة السوداء.[٢٣] هنا يتضح الفارق بين حركة «٦ أبريل» وعدد من الحركات الاحتجاجية الأخرى التي كانت ناشطة في ذلك التوقيت، كحركة الاشتراكيين الثوريين على سبيل المثال، فحركة «٦ أبريل» لم ترفض العملية السياسية المؤسسية التي اقترحها ورعاها المجلس العسكري، ولكنها استخدمت هذه العملية لمحاولة تحقيق أهداف الحركة من خلالها، وهو اختلاف واضح في العلاقة مع المؤسسة بين حركة «٦ أبريل» وعدد من الحركات الأخرى. «٦ أبريل»، وعلى الرغم من خطابها الذي كان معاديا لسياسات الدولة في تلك المرحلة، إلا أنها كانت تحتفظ بمقدار من التواصل مع الدولة ومسؤوليها يفوق ذلك الذي حظيت به أية حركة أخرى، ويفسر ذلك البعد من منطلق استغلال الفرصة أو political opportunism، أو من منطلق المرونة السياسية لحركة لا تمتلك مرجعية إيديولوجية. ولكن الجدير بالذكر أن الاستراتيجية التكتيكية لحركة «٦ أبريل» خلال تلك المرحلة من الممكن تلخيصها في ثلاث محاور رئيسية. الأول هو استخدام المساحة العامة لتنظيم فعاليات تسمح بالعمل الجمعي في المجال العام، والثاني هو رفع درجة الوعي العام بقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي من خلال الظهور الإعلامي ومبادرات الحركة، والثالث هو استخدام قدرة الحركة على عقد التحالفات السياسية مع أطراف مختلفة داخل المشهد السياسي خلال تلك المرحلة.

على المستوى الداخلي، شهدت حركة «٦ أبريل» عدد من التحديات في فترة حكم المجلس العسكري. وكانت الحركة إحدى أهم الكيانات السياسية والاجتماعية التي جسدت فكرة الصراعات الداخلية في مرحلة ما بعد انفتاح هيكل الفرصة السياسية. في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، تحولت حركة «٦ أبريل» لأحد أهم الفاعلين السياسيين في تلك المرحلة، وتضخمت عدد العضويات في الحركة خلال تلك المرحلة. ولكن غياب

٢٢ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل
٢٣ كالسابق

المرجعية الإيدولوجية في الحركة أدى لدخول أعداد كبيرة من الأعضاء الجدد من مرجعيات فكرية مختلفة، بحلول منتصف عام ٢٠١١، كانت الحركة تحتوي توجهات متنوعة من التيار الليبرالي، والتيار اليساري، والتيار الإسلامي، والتيار غير المسيس. الجدير بالذكر أن غياب المرجعية الأيديولوجية والتوجه الفكري الواضح بات بمثابة مشكلة متكررة للحركة خلال تلك المرحلة نظرا لتأثيراته السلبية على عملية صناعة القرار داخل الحركة.

في شهر أبريل خلال العام ٢٠١١، شهدت حركة «٦ أبريل» خلافا داخليا قويا حول أسس ومفاهيم الإدارة الداخلية للحركة، وكان نتاج هذا الخلاف انقسام الحركة داخليا لجبهتين، جبهة أحمد ماهر بقيادة أحمد ماهر، أحد الأعضاء المؤسسين للحركة، وجبهة أخرى انقسمت عن الحركة سمت نفسها الجبهة الديمقراطية بقيادة طارق الخولي، وهو أيضا أحد قيادات الحركة في مرحلة ما قبل الثورة. لم يكن الانقسام في ٢٠١١ هو أول انقسام داخل الحركة، بل كان هناك حادث مماثل عام ٢٠٠٩ عندما قرر بعض أعضاء الحركة السفر للولايات المتحدة للمشاركة في دورة تدريبية ينظمها مركز فريدوم هاوس Freedom House. في ذلك الوقت، قاد محمد عبد العزيز، أحد أعضاء الحركة، حملة ضد سفر من سافروا للولايات المتحدة، وأعلن تجميد عضوية أحمد ماهر وعدد من الأعضاء الذين ذهبوا للولايات المتحدة، وردا على هذا القرار، أعلن أحمد ماهر رفضه لهذا القرار حيث أنه لم يُتخذ من قبل أكثر من١٢ عضوا، وهو ما يعني أنه لا يمثل رأي الحركة بأي شكل من الأشكال. كما أضاف أحمد ماهر أن هذا القرار تم اتخاذه من قبل تيار إسلامي داخل الحركة.[٢٤] ولكن الحركة تمكنت من استيعاب هذا الصدام الداخلي، وبقي أحمد ماهر منسقا عاما للحركة. من المهم ملاحظة أن حجم التنوع الذي كان موجود بحركة «٦ أبريل»، سواء تنوع طبقي أو أيديولوجي، أثر سلبا على الترابط الداخلي للحركة movement cohesion، كما بدأ المنسق العام للحركة، أحمد ماهر، في الحصول على كاريزما تعارضت مع مبادئ الحركة فيما يتعلق بالهيكل الأفقي للقيادة وبغياب التراتبية عن آلية صناعة القرار داخلها. من عارضوا أحمد ماهر في ذلك الوقت، مثل طارق الخولي ومحمد عبد العزيز، لم يتمكنوا من حشد ما يكفي من دعم داخلي لإقصاء أحمد ماهر عن منصبه أو عن قيادته للحركة، وهو ما سيكون له عدد من الانعكاسات على الحركة داخليا في الفترات اللاحقة.

والانشقاق الذي حدث في الحركة عام ٢٠١١ لم يكن مختلفا عن الخلاف الذي طرأ عليها عام ٢٠٠٩، ولكنه كان أكثر انتشارا في الإعلام نظرا لحجم المساحة التي شغلتها الحركة في

٢٤ انظر في ذلك الرابط التالي

"A division within the Egyptian 6 April" Al Jazeera.net, 18/7/2009.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/7/18/%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-6-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

الخريطة الإعلامية في تلك المرحلة بعد التحول في هيكل الفرصة السياسية. حدث الانشقاق في «٦ أبريل» بعد انتخابات المكتب التنفيذي للحركة، والتي كان أحد أهم إبعادها هي مشاركة الحركة في ائتلاف شباب الثورة. وقد أعلن أحمد ماهر في هذا الوقت انسحاب الحركة من ائتلاف شباب الثورة لأن الأعضاء الفاعلين في هذا الائتلاف يتلقون الدعم من جهات محسوبة على التيار الإسلامي. على الجانب الآخر، نفت الجبهة الديمقراطية بقيادة طارق الخولي، وهو الكيان الذي ظهر ليحمل اسم الحركة بعد مرحلة الانشقاقات هذه الاتهامات، وقال الخولي إن السبب في الانفصال هو إصرار أحمد ماهر على تحويل الحركة لمنظمة مجتمع مدني حتى تتمكن قانونا من تلقي التمويل. طالبت جبهة أحمد ماهر في ذلك الوقت بفصل كل من طارق الخولي وعمرو عز أعضاء ائتلاف شباب الثورة، ولكن الأعضاء المفصولين ومعهم عضو المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة خالد السيد رفضوا الاعتراف بهذا القرار، وأعلنوا استمرار كل من الخولي وعز في المكتب التنفيذي للائتلاف.[٢٥] شهدت انتخابات المكتب التنفيذي نجاح كل من أحمد ماهر وطارق الخولي في ذلك الوقت، ولكن حجم الخلاف بينهم في تلك المرحلة كان أكبر من أن يتم تداركه، وقاد كل عضو منهم جبهة تحت اسم «٦ أبريل»، وهو ما تم التعارف عليه إعلاميا بجبهة أحمد ماهر على ناحية، والجبهة الديمقراطية على الناحية الأخرى. في حوار مع جريدة أخبار اليوم في أكتوبر ٢٠١١، قال طارق الخولي إن الخلاف حول التحول المؤسسي للحركة، والتمويل الأجنبي، ودعم التيار الإسلامي كانت الأسباب الرئيسية وراء حالة الانشقاق التي حدثت في الحركة.[٢٦] استمر في ذلك الوقت التراشق بين الجبهتين وتوجيه الاتهامات بينهما، ولكن لم تستطع جبهة منهم تقديم ما يكفي من أدلة لإدانة الجبهة الأخرى. ولكن الجدير بالذكر في سياق تفاعل حركة «٦ أبريل» مع تحولات البيئة السياسية، أن جبهة أحمد ماهر ظلت ثابتة على مواقفها المعادية لتصرفات النظام السياسي ومطالبة بالتغيير، في حين إن قيادات الجبهة الديمقراطية مثل طارق الخولي ومحمد عبد العزيز أصبحوا أعضاء في مجلس النواب عام ٢٠١٥، وهو ما يدعونا مرة أخرى للنظر في تفاعل حركة «٦ أبريل» بجبهاتها المختلفة مع الدولة، وأثر ذلك على تطور الحركة وتأقلمها مع تحولات البيئة السياسية.

مرت حركة «٦ أبريل» خلال فترة حكم المجلس العسكري بعدد من التفاعلات مع الدولة، والتي خلقت سياقا خاصا لعلاقة الحركة بالسلطة المؤسسية، ربما لم تشهده حركة اجتماعية أخرى خلال تلك المرحلة بخلاف الإخوان المسلمين. مثل عدد آخر من الحركات الاجتماعية،

٢٥ انظر في ذلك
El-Sayed, Samir "Contention between fronts peaks inside 6 April", Al-Ahram newspaper, 19/4/2011. http://www.masress.com/ahram/74926

٢٦ انظر نص الحوار على الرابط التالي
interview with Tarek El-Khouly published in Akhbar Al Youm newspaper on 14/10/2011. http://www.masress.com/akhbarelyom/6333

تم التواصل مع حركة «٦ أبريل» من قبل الدولة خلال الثمانية عشر يوما التي شهدت اعتصام ميدان التحرير.[٢٧] وعلى الرغم من أنه لم تتم أية اجتماعات رسمية مع أعضاء هذه الحركات خلال تلك المرحلة، إلا أن كل النشطاء في الحركات الاجتماعية الفاعلة في مشهد ميدان التحرير خلال الفترة من ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير أقرت بتواصل جهات أمنية من الدولة معها، وبتواجد هذه الجهات داخل الميدان في العديد من الأحيان، وهو ما يتنافى مع نظرية غياب الدولة عن المشهد السياسي خلال فترة الاعتصام بعد انسحاب الداخلية من الإطار العام للحدث يوم ٢٨ يناير.

في الوقت ذاته، عقد المجلس العسكري اجتماعا مع أعضاء القوى السياسية في سبتمبر ٢٠١١، وهو الاجتماع الذي خلف وراءه عددا من الإشكاليات. لم يقم المجلس العسكري بدعوة أية حركات اجتماعية لهذا الاجتماع، بل اكتفى بدعوة القوى السياسية المؤسسية التي مثلها عدد من الأحزاب، وظهر المتحدث الرسمي لحركة «٦ أبريل» في ذلك الوقت، محمد عادل، كي يقول في الإعلام إن المجلس العسكري تجاهل قطاعا كبيرا من القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في تلك الآونة. كما أكد عادل أن الحركات الاجتماعية لها مطالب أكثر تبلورا على المستوى السياسي بالمقارنة بالأحزاب السياسية، وأنها كانت تعبر عن الغالبية من الجماهير التي نزلت للشارع خلال تلك الفترة.[٢٨] ولكن الخلاف بين المجلس العسكري وحركة «٦ أبريل» ترجع نشأته لما هو قبل اجتماع سبتمبر ٢٠١١، ويعود الخلاف تحديدا ليوم ٢٢ يونيو ٢٠١١ حين أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة البيان رقم ٦٩، والذي اتهم فيه مباشرة حركة «٦ أبريل» بمحاولة التفرقة بين الشعب والجيش.[٢٩] تمحور ذلك البيان حول تكذيب بيانات الحركة والتي تناولت استخدام العنف من قبل الدولة في عدد من الاعتصامات والتظاهرات في مدن المحلة والسويس، فضلا عن وصم الحركة بالعديد من الاتهامات وقولبتها في قالب غير وطني يضر بمصالح الدولة.

وكان من نتائج بيان المجلس العسكري وخلاف الحركة معه الزيادة الملحوظة في عدد العضويات داخل الحركة، كما أدى انتقاد الحركة للعنف المستغل من قبل الدولة في أحداث المحلة والسويس لخلق مساحة كبيرة من التعاطف مع الحركة.[٣٠]

٢٧ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

٢٨ انظر في ذلك الرابط التالي
Elsayed, Samir "SCAF refuses to invite youth movements to its meeting with political parties" Al-Ahram newspaper, 18/9/2011 http://gate.ahram.org.eg/News/117054.aspx

٢٩ للنص الكامل للبيان، انظر الرابط التالي
http://www.soonaa.com/vb/showthread.php?t=8554

٣٠ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

شهدت انتخابات الرئاسة خلال عام ٢٠١٢ عددا من التفاعلات بين الحركة وبين الفاعلين السياسيين في ذلك الوقت. لم تقم الحركة في تلك المرحلة بدعم مرشح رئاسي بشكل واضح، ولكن النقاشات الداخلية أدت لموافقة ضمنية من الحركة على كل من عبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي كمرشحين رئاسيين يمثلان الثورة، ولكن دون صدور بيانات رسمية أو اتخاذ موقف مؤيد لأحدهم. بمعنى آخر، كان للحركة موقف محايد من المرشحين، والجدير بالذكر أن أغلب القوى الاجتماعية والسياسية الثورية خلال تلك المرحلة كانت ترى في هذين المرشحين ومعهم خالد علي تمثيلا للثورة يخلق انفصالا مع وجوه أخرى، سواء تلك المحسوبة على التيار الإسلامي كمحمد مرسي، وحازم صلاح أبو إسماعيل، أو تلك المحسوبة على نظام مبارك مثل أحمد شفيق أو عمرو موسي، وهو ما يُعيد إحياء فكرة التحالفات النخبوية وعلاقتها بعمل الحركات الاجتماعية خلال تلك المرحلة، وهو أحد المفاهيم النظرية التي تطرقنا لها في الفصل الأول. الجدير بالذكر أن المرشحين الثلاثة كانوا يمثلون التيارات الفكرية الثلاث التي كانت تسيطر على حركة «٦ أبريل» خلال تلك الآونة، فكان هناك حمدين صباحي، وكان مدعوما من تيار القومية العربية والناصرية داخل الحركة، ثم كان هناك عبد المنعم أبو الفتوح الذي يدعمه تيار الإسلام الليبرالي في «٦ أبريل»، وأخيرا خالد علي الذي كان مؤيدا من قبل التيار اليساري في الحركة. ولذا، كان الاختلاف في وجهات النظر داخل الحركة، على الرغم من أنه يعبر عن ديمقراطية تعددية في صناعة القرار، ولكنه يعبر أيضا عن تيارات شديدة التناقض، وسوف يكون لهذا التناقض دور في خلق عدد من الخلافات الداخلية في مراحل لاحقة، بخاصة في مرحلة انتخابات الإعادة التي جرت بين محمد مرسي وأحمد شفيق.

خلال مرحلة الإعادة في انتخابات الرئاسة، تواصلت جماعة الإخوان المسلمين مع حركة «٦ أبريل» لمحاولة ضمان تأييدها للمرشح محمد مرسي في جولة الإعادة، وكانت جماعة الإخوان ترى أن شعبية الحركة بين قطاعات الشباب المؤيد للثورة من الممكن أن تكون ذات نفع لحظوظ مرشح الجماعة في جولة الإعادة.[٣١] كان هناك تصويت داخلي في الحركة لحسم قرار تأييد مرشح بعينه، ولكن ما مثله المرشح أحمد شفيق من تعارض مع مبادئ وأفكار الحركة – كونه أحد الرموز السياسية المحورية للعقد الأخير من حكم حسني مبارك – كان أحد العوامل التي قادت هذا التصويت لمصلحة مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي، كما أن عددا من التيارات المنتمية أو المتعاطفة مع الفكر الإسلامي بشكل أو بآخر داخل الحركة كانت أحد الأسباب الفارقة في التحكم في التصويت وفي صدور بيان رسمي عن الحركة يعلن تأييدها للمرشح محمد مرسي في جولة الإعادة، وعقدت الحركة بالفعل مؤتمرا رسميا كي تعلن تأييدها لمحمد مرسي. وعلى الرغم من أن البعض يرى تأييد «٦ أبريل» لمحمد مرسي يمثل إحدى الدلالات التي تشير إلى تحالف بين الحركة وبين جماعة الإخوان المسلمين في

٣١ كالسابق

ذلك الوقت، ولكن طبيعة الخلافات الداخلية حول موضوع اختيار مرشح لتأييده تدل على أن الاختيار تكتيكيا جاء من منطلق إدارة الأزمات وليس من منطلق التحالف الفعلي على المستوى السياسي بين «٦ أبريل» وجماعة الإخوان.

الربط بين هيكل الفرصة السياسية وبين الحركة وتفاعلاتها خلال تلك المرحلة يوضح أن «٦ أبريل» عانت خلال فترة حكم المجلس العسكري من الصراعات والانقسامات الداخلية في المقام الأول. انفتاح المجال العام وارتفاع سقف التعبير السياسي أدت إلى ظهور العديد من الآراء المتناقضة داخل هيكل صناعة القرار في الحركة. كما كان للتنوع الإيديولوجي الموجود داخل الحركة أثر سلبي على التماسك بداخلها، وهو الأثر نفسه الذي خلقه تفاعل الحركة مع القوى السياسية الأخرى. وبالتالي، عانت الحركة بالأساس من غياب الطبيعة البِنيوية القادرة على استيعاب تحولات هيكل الفرصة السياسية خلال مرحلة من الانفتاح.

حركة أولتراس وايت نايتس

كانت حركات الأولتراس بشكل عام، وحركة «أولتراس وايت نايتس» على وجه الخصوص ضمن الكيانات الفاعلة والمؤثرة في التواجد الجمعي في ميدان التحرير خلال اعتصام الثمانية عشر يوما. تأسست «الوايت نايتس: كحركة بشكل رسمي عام ٢٠٠٧، بينما تواجدت الحركة من خلال أعضائها ومن خلال خطابها تحت اسم «رابطة مشجعي الزمالك» منذ العام ٢٠٠٤. ولحركات الأولتراس تاريخ طويل في السياق المصري، بخاصة حركتا «أولتراس وايت نايتس» و«أولتراس أهلاوي»، اللتان تمتعا منذ تأسيسهما بالقدرة على الحشد وتنظيم الجماهير. وخلال مرحلة ما قبل الثورة نظمت الحركتان العديد من الفعاليات الجماهيرية واصطدمت بشكل شبه متكرر مع الشرطة المصرية التي كانت رافضة لفكرة التنظيم الجماهيري في المساحة العامة. وعلى الرغم من تواجد حركات الأولتراس في المجال العام منذ سنوات طوال، كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير بمثابة إعادة تقديم ما بين المجتمع والحركة من ناحية، وما بين الحركة والعمل العام من ناحية أخرى، ولكن هذه العملية من إعادة التقديم لم تتم على أرضية سياسية، ولم تتبنَ أي حركة من حركات الأولتراس على المستوى الجمعي أي توجه سياسي، أو تعلن دعمها لأي فرد أو فصيل خلال تلك المرحلة.[٣٢]

ولعل هناك نقطتين من المهم مراعاتهما في إطار التحليل السوسيو-سياسي لحركات الأولتراس في السياق المصري. النقطة الأولى هي الفارق بين تصرفات الحركة ككيان جمعي وتصرفات الأعضاء كأفراد، وهي نقطة تعيد للأذهان الجدلية الشهيرة في علم الاجتماع بين

٣٢ انظر في ذلك

Akl, Ziad A. “Misunderstanding Egypt’s Ultras” Egypt Source, The Atlantic Council, 1/9/2015 http://www.atlanticcouncil.org/blogs/egyptsource/misunderstanding-egypt-s-ultras

دور التنظيم البنيوي ودور العامل الفردي، أو structure and agency. وللمزيد من التوضيح وعلى سبيل المثال، لم تقم أية حركة من حركات الأولتراس بإصدار بيان يطلب من الأعضاء الذهاب لميدان التحرير يوم ٢٥ يناير، ولكن الأعضاء كانوا قادرين بشكل فردي على حشد بعضهم البعض والظهور بالشكل الجمعي المعتاد للحركة يوم ٢٨ يناير. وعلى الرغم من انقطاع الإنترنت في ذلك اليوم عن مصر كلها، تمكنت العلاقات الأشبه بالعنقودية داخل حركة الأولتراس أن تحشد دون استخدام أي وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي. النقطة الثانية هي ضرورة الاعتراف بوجود عدد من المبادئ والأفكار الجامعة overarching ideas التي تؤمن بها حركات الأولتراس، وهذه الأفكار من الممكن أن يتم وضعها في سياق سياسي لكي تضفي بعدا به نوعا من التسييس politicization على أفعال الحركة وخطابها، بخاصة وأن الأفكار التي تُشكل الوعي الجمعي لحركات الأولتراس تُعد أحد الدوافع للتحرك الجمعي للحركة وللأعضاء. ولكن ما يجب أخذه في الحسبان أن هذه الأفكار لا يمكن النظر إليها على أنها أجندة سياسية، فهي لا تتعدى كونها عددا من مبادئ الحركة التي من الممكن توظيفها في سياقات مختلفة.

كما ذكرنا من قبل، ظهرت الحركتان الرئيسيتان للأولتراس، أولتراس أهلاوي وأولتراس وايت نايتس بشكل رسمي وتنظيمي خلال عام ٢٠٠٧، وتحديدا في الفترة بين شهري فبراير ومارس. هنا يجب أن نتطرق لنقطتين، الأولى هي كون الحركتين من أوائل حركات الأولتراس التي أعلنت عن نفسها، إلا أنهما ليستا الوحيدتين، فهناك أولتراس للنادي الإسماعيلي تحت اسم يلو دراجونز yellow dragons، وهناك أولتراس للنادي المصري البورسعيدي تحت اسم أولتراس جرين إيجلز green eagles، وهناك أولتراس لنادي الاتحاد السكندري تحت اسم أولتراس جرين ماجيك green magic. ولكن وفقا لسياق الكرة المصرية التي لا تعرف التعددية، هناك قطبان للكرة يتمتعان بالشعبية الأكبر، وهما ناديا الأهلي والزمالك، كما أن هناك رابطا بين العلاقة المدينة بالأقاليم، أو center–periphery relationship في الشعبية الطاغية للناديين كونهما ينتميان لمدينة القاهرة أو للعاصمة، هذا بخلاف التدخلات السياسية التي صنعها عدد من المسؤولين السياسيين الذين تولوا مسؤولية كرة القدم في مصر، وعلى رأسهم عبد الحكيم عامر خلال فترة الخمسينيات والستينات من القرن الماضي، وهي التدخلات التي ساهمت دون شك في صناعة شعبية هذه الأندية، وانعكست بالتبعية على بلورة حركات اجتماعية نشأت لتشجيعهم. النقطة الثانية هي عدم وضوح توقيت نشأة الحركتين، فهناك إجماع أن الفترة من فبراير إلى مارس ٢٠٠٧ هي التي شهدت ظهور الحركتين، ولكن هناك خلافا شديدا بين أعضاء الحركتين حول أية حركة جاءت قبل الأخرى، وهناك الكثير من التعصب الكروي الذي يطغى على موضوعية التأريخ في هذا السياق. وكما كتب أشرف الشريف: «في الحالة المصرية، ظاهرة الأولتراس في حد ذاتها من الممكن تحليلها من خلال

بعدين، الأول هو تطور تقاليد جمهور كرة القدم، والثاني هو تطور وتحول ثقافة الشباب في المجتمع المصري خلال العقد الأخير من حكم مبارك».[٣٣] عرفت ثقافة تشجيع كرة القدم فكرة الجمهور المنظم الذي يجد هوية شخصية في الانتماء لكيان يمارس كرة القدم، وهو ما صنع الكثير من التطورات في ممارسات مشجعي كرة القدم. على سبيل المثال، كان التنظيم في المدرج، وتأليف الأغاني والأناشيد للنادي، والإبداع الفني في الشعارات والأعلام دليلا على اختلاف تقاليد تشجيع الكرة في مصر. تطور ثقافة الشباب في العقد الأخير من حكم مبارك شهدت نسبا عالية من المشاركة في المجال العام، سواء من خلال المشاركة السياسية، أو من خلال المنصة التي أتاحتها وسائل التواصل الاجتماعي للشباب للتعليق على الأحداث اليومية في المجتمع، أو من خلال التنظيم الاجتماعي في حركات اجتماعية ترغب في إحداث تغيير اجتماعي وسياسي.

انطلقت بطولة الدوري المصري للمرة الأولى عام ١٩٤٨، ولم تعرف مدرجات ملاعب الكرة في مصر فكرة الجمهور الذي يتنظم اجتماعيا قبل ظهور روابط المشجعين في ٢٠٠٤، والتي تبعها ظهور حركات الأولتراس عام ٢٠٠٧. الجدير بالذكر أن المدرجات المصرية عرفت نمطا غير تقليدي من التنظيم الجماهيري في مرحلة ما قبل حركات الأولتراس، فكانت هناك مجموعات من المشجعين قادرة على قيادة المدرج فيما يتعلق بالهتافات والتشجيع، ولكن هذه المجموعات كانت تهتف للأطراف الذين يقومون بدعمها ماديا، مثل مجالس إدارة الأندية أو حتى بعض اللاعبين الذين كانوا يبحثون عن دعم جماهيري في ظل انخفاض مستواهم الفني في الملعب. وبالتالي كانت هذه الفئة ترتزق من تشجيع الكرة، وتهتف لمن هو مسؤول عن رزقها. النوع الثاني من مشجعين الكرة في مصر كان نوعا نمطيا عرفته مدرجات العالم، وهو مشاهد كرة القدم وليس مشجعها، أي الأفراد الذين يذهبون للمدرجات كي يستمتعوا بحدث رياضي، ولا يتفاعلون مع المباراة بذات الشغف الذي تتفاعل به الجماهير التي أتت لتشجيع أحد الأندية، وهي أحد أهم النقاط التي حاولت حركات الأولتراس التأكيد عليها، في شرح الفارق بينها وبين مشاهدي الكرة، كما أن هناك تقسيما طبقيا في ما يتعلق بنمط التشجيع يجب الانتباه له في السياق المصري، فحركات الأولتراس أو مشجعي كرة القدم الذين يرتزقون من التشجيع يتخذون من مدرجات الدرجة الثالثة أرضية لهم، لكن مشاهدي الكرة يجلسون في مدرجات الدرجة الأولى أو في المقصورة. ونحن لا نسعى هنا أن نقول إن تشجيع الكرة يقتصر على الطبقات الفقيرة، بل نسعى لإيضاح فارق العامل الطبقي في التنظيم الجمعي للجماهير.

والجدير بالذكر أن التحول في ثقافة التشجيع مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية العولمة التي مرت

٣٣ انظر
El-Sherif, Ashraf “The Ultras’ politics of fun confront tyranny” Jadaliyya, 5/2/2012. http://www.jadaliyya.com/pages/index/4243/the-ultras-politics-of-fun-confront-tyranny-

بها لعبة كرة القدم في مناطق مختلفة من العالم، أو بمعنى أصح، مناطق النفوذ في كرة القدم، وهي أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا بترتيب الأهمية. عندما تحولت الكرة لسلعة عالمية، وارتفعت أسعار رعايتها وحجم الاستثمار فيها، وباتت هناك تجارة تدر أرباحا عالية من وراء بثها، انتقلت ثقافات التشجيع من بلد لآخر، وانتشرت عدد من التقنيات التي مكنت الجمهور من التعرف على ثقافات التشجيع في دول أخرى بشكل دوري، لأن ذلك كان يحدث في المجتمع المصري مرة واحدة فقط كل أربع سنوات مع البث الأرضي لمباريات كأس العالم. الهدف هو القول إن عولمة كرة القدم كان لها أثر مباشر على التعددية التي شهدتها ثقافة التشجيع في مجال كرة القدم بشكل عام، وكان لها أيضا دور في ظهور حركات الأولتراس في السياق المصري بشكل خاص. وهنا يجب التفرقة بين ظاهرة الأولتراس التي كانت موجودة عالميا في أوروبا وأمريكا اللاتينية منذ خمسينيات القرن العشرين، وبين طريقة دخول هذه الثقافة للدول المهتمة بالكرة في إفريقيا وعلى رأسها مصر، وتونس، والجزائر، والمغرب.

لا توجد سجلات تاريخية واضحة تشرح نشأة حركات الأولتراس خلال فترة الخمسينيات، ولكن في بدايات الستينيات كان هناك مجموعة تم إنشاؤها في إيطاليا لتشجيع فريق إنتر ميلان intermilan ، وكانت معروفة باسم The Boys، أو الأولاد.[٣٤] لم تكن فكرة حركات الأولتراس تهدف للتقليل من مشاهدي الكرة أو من صناعة فارق بينهم، لكن الهدف كان توضيح الاختلاف في أسلوب التشجيع بين الفئتين، وفي فكرة الانتماء للكيان على حساب متعة مشاهدة اللعبة في بعض الأحيان. فحركات الأولتراس تعتقد في ضرورة التشجيع المنظم طوال الـ ٩٠ دقيقة التي تستغرقها المباراة، كما أن أعضاء هذه الحركات يمضون الوقت في التدريب على ما يلقبونه بـ«الدخلات»، وهي طُرق للتشجيع تتطلب الكثير من التنسيق الجمعي بين الأعضاء والمتواجدين في المدرج، وأيضا يساهم الأعضاء في تصميم اللافتات والوسائل المختلفة التي تُستخدم لتشجيع الفريق. وفي غضون سنين قليلة، كانت ثقافة حركات الأولتراس كتنظيم اجتماعي انتشرت في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية، وغرب أوروبا، ومنطقة البلقان.

في سياق العالم العربي، ظهرت حركات الأولتراس أولا في تونس عام ١٩٩٨ من خلال جماعة تُسمى African Winners كانت تدعم النادي الإفريقي التونسي.[٣٥] عانت المجموعة خلال تلك المرحلة من عدد من التحديات التي تمحورت حول رفض المجتمع التونسي لفكرة التنظيم الاجتماعي غير المؤسسي على أرضية كرة القدم، ولكن بحلول العام ٢٠٠٢، كانت عدد العضويات في المجموعة شهدت زيادة ملحوظة، وظهر عدد آخر من مجموعات الأولتراس المماثلة الداعمة لأندية مثل الترجي التونسي، والنجم الساحلي، وكان لدخول الأندية التونسية

٣٤ انظر في ذلك: محمد جمال بشير، «كتاب الأولتراس»، دار دواووين للنشر، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٢
٣٥ انظر نفس المرجع، ص ٤٤

في نهائيات بطولة إفريقيا خلال تلك المرحلة دورا في خلق حركات الأولتراس في المجال العام التونسي. بحلول العام ٢٠١٠، كانت الدولة التونسية دخلت بالفعل في عدد من الصراعات مع حركات الأولتراس، وهي سمة مشتركة بين كل من مصر وتونس في ما يتعلق بتقبل الدولة لفكرة التنظيم الجماهيري على أرضية كرة القدم، بخاصة أن هذا التنظيم لم يكن يتبع فكرا محددا، ولكنه كان قائما على الشغف في المقام الأول.

بدأت حركة أولتراس وايت نايتس من خلال عدد من المنتديات التي كانت قائمة على مجموعة من وسائل التواصل الاجتماعي البدائية التي جاءت ما قبل مرحلة «فيسبوك» خلال العام ٢٠٠٤. الإعلان الرسمي الأول عن الحركة كان في ١٩ مارس عام ٢٠٠٧ خلال إحدى المباريات في بطولة دوري أبطال إفريقيا، وجاء البيان كي يؤكد أن الحركة تنتمي لكيان يسمى نادي الزمالك، ولا تعبأ بالأشخاص أو الرموز، حيث إن الكيان أهم شأنا من الأفراد. وقد تطور هذا الخطاب كي يشمل فكرة المساندة المطلقة للكيان، سواء من خلال كرة القدم أو من خلال اللعبات الأخرى مثل كرة اليد، أو الكرة الطائرة، أو كرة السلة، فكانت المدرجات خلال تلك المباريات يشغلها جمهور وأعضاء الحركة، ولكن ليس بدرجة الكثافة التي كانت تشهدها مدرجات كرة القدم. والجدير بالذكر أنه كانت هناك مساحة من التسامح بين الاختلافات الاجتماعية، والطبقية، والإيدولوجية، والفكرية داخل الحركة، حيث كان الاهتمام الرئيسي هو التفاني في تشجيع كيان نادي الزمالك.

على المستوى التنظيمي، الحركة بها الكثير مما يدعو للانبهار، فعلى الرغم من غياب الهيكل البنيوي المعتاد في الحركات الاجتماعية الفاعلة، (بخاصة تلك التي تلعب دورا خلال مراحل انتقالية أو هزات سياسية أو اجتماعية)، فإن الحركة أظهرت قدرة عالية على التنظيم والحشد. تشكلت الحركة تنظيميا بشكل عنقودي، على سبيل المثال، كانت الحركة منظمة داخل مدينة الإسكندرية لستة قطاعات، وكانت منظمة داخل القاهرة لعدد أكبر من التفرعات. ونظرا للانتشار الشديد والشعبية الطاغية للحركة بين أعداد جماهير نادي الزمالك، كانت عمليات الحشد والتعبئة الجماهيرية من تلك التي واجهتها عدد من الحركات الاجتماعية الأخرى التي كانت تعمل على أرضية سياسية صرفة. كما أن الروابط الشخصية بين أعضاء الحركة، والتي كانت مرتبطة بالمبادئ الجامعة لحركات الأولتراس، خلقت نوعا من الترابط التنظيمي الذي لم يشهده عدد كبير من الحركات الاجتماعية التي كانت فاعلة خلال تلك المرحلة. ولكن مهم ملاحظة أنه في سياق حركة أولتراس وايت نايتس والتعقيب على قدراتها التنظيمية، يجب الانتباه لحقيقة أن عددا كبيرا من هذه العلاقات بين الأعضاء لم يظهر مع ظهور الحركة، ولكنه ظهر في مرحلة ما قبل ظهور الحركة بشكلها التنظيمي خلال فترة الروابط، وكان له أثره في وقت لاحق حين تجلت الطبيعة التنظيمية للحركة، وهي كلها عوامل تنفرد بها حركات الأولتراس بين الحركات الاجتماعية الأخرى الفاعلة في المجال العام خلال تلك المرحلة.

في ما يتعلق بطريقة القيادة داخل الحركة، هناك مزج بين القيادة الأفقية والقيادة الرأسية، في ما يتعلق بالقيادة الرأسية، هناك عدد من الأعضاء القدامى الذين يحظون بالكثير من الشعبية، ولهم الكثير من النفوذ بين الأعضاء نظرا لما يمتلكونه من تاريخ في تشجيع الكيان أو من قدرة على قيادة الجماهير في المدرج. ولكن غياب الهيكل أو البنيان عن تنظيم الحركة يؤدي إلى غياب دور واضح لهذه القيادات في طريقة صناعة القرار، حيث إنه من خلال المجموعات الإقليمية التي تخضع للتوزيع الجغرافي، بخاصة في مدن مثل القاهرة والإسكندرية، من المسموح لكل الأعضاء التدخل في صناعة القرار. وبالتالي، من الممكن القول أن نمط القيادة في حركة أولتراس وايت نايتس، وفي حركات الأولتراس في مصر بشكل عام هو نمط شبه أفقي quasi vertical ، فهناك مجموعة من القيادات تتخذ قرارات الحركة التي تفرز تصرفات الحركة وطريقة تواجدها الجمعي في مرحلة لاحقة، وهناك أيضا عدد من القنوات المفتوحة داخل الحركة بشكل أفقي، والتي تسمح بمشاركة الأعضاء في طريقة اتخاذ القرار.

فإن تفهم طبيعة أعضاء الحركة وانتماءاتهم يساعد كثيرا على تفهم أفعال الحركة خلال تلك المرحلة، فالانتماء للأولتراس لا يتضمن أو يعتمد على الإيمان بأية توجهات أو إيدولوجيات سياسية، ولكن ذلك لا يمنع حقيقة أن هناك عددا من الأفكار والمبادئ التي من المفترض أن يكون عضو الأولتراس مؤمن بها، مثل الحرية، والأخوة، والكرامة للجميع، والمساواة، والتضامن، والجدير بالذكر أن هذه المبادئ تتفق بشكل كبير مع المطالب التي تم رفعها خلال ثورة الخامس والعشرين من يناير، وهو ما يفسر العلاقة بين مشاركة حركات الأولتراس في الثورة دون أجندة سياسية أو مرجعية محددة. ويتواجد بين أعضاء الحركة العديد من التيارات السياسية دون أن ينعكس ذلك على الحركة ككيان أو كتنظيم. فكان في الحركة أعضاء ينتمون للتيار السلفي، وأعضاء ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين، وأعضاء ينتمون للتيار الليبرالي، وأعضاء ينتمون للتيار اليساري، والكثير من الأعضاء غير المُسيسين في المقام الأول. ومما لا شك فيه زاد عدد الأعضاء في الحركة في مرحلة ما بعد الثورة كنتيجة طبيعية لانفتاح المجال العام وإتاحة حيز أكبر من المساحة العامة للحركات الاجتماعية، ولكن يجب أن يتم ربط ذلك بحقيقة أن عدد الأعضاء كان في تزايد مستمر منذ إنشاء الحركة في ٢٠٠٧، وهو نفس حال عدد متابعي حسابات الحركة على وسائل التواصل الاجتماعي. ولكن يجب استيعاب أن أعضاء الحركة لديهم تفرقة واضحة بين الأعضاء الفاعلين، وبين المتعاطفين مع الحركة، سواء عمليا أو افتراضيا، والمعايير الرئيسية التي تقوم عليها هذه التفرقة هي حجم الانتماء للكيان، حجم الإيمان بمبادئ الحركة، حجم المشاركة الفعلية سواء في حضور الاجتماعات، أو التدريبات، أو المباريات، بمعنى آخر، حجم الوقت الذي يقوم العضو بمنحه للحركة وكم الالتزام الذي يبديه. وعلى الرغم من صعوبة إحصاء عدد الأعضاء في الحركة خلال تلك المرحلة، إلا أنه من الجدير بالذكر أن عدد متابعي صفحة الحركة الرسمية على موقع التواصل

الاجتماعي «فيسبوك» كان ٢٦١٠٠٠ متابع عام ٢٠١٢، وزاد هذا العدد في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٩٣٠٠٠٠. ومن الممكن تفسير هذه الزيادة في المتابعين من منطلق تحول البيئة السياسية وزيادة شعبية الحركة بين الجمهور، كما أن حادث استاد الدفاع الجوي الذي حدث عام ٢٠١٥ وراح ضحيته ٢٢ فردا من جماهير نادي الزمالك كان أحد أسباب زيادة عدد المتابعين.

في ما يتعلق بمسألة التواجد الجمعي على أرضية سياسية، فكانت الحركة دائما حريصة على عدم الدمج بين أهدافها الحقيقية التي تتعلق بتشجيع كرة القدم، وبين مشاركتها أو مشاركة الأعضاء في المجال العام بأي شكل من الأشكال. كان هناك ثلاثة مواقف أصدرت فيهم الحركة بيانات رسمية تحث فيها الأعضاء على التوجه للشارع أو على المشاركة السياسية أو المجتمعية، الموقف الأول كان يوم ١١ فبراير ٢٠١١، وكان البيان قد صدر قبل بيان عمر سليمان الذي أعلن فيه «تخلي» مبارك عن الحكم، وفي مايو ٢٠١٢ عندما تم الإفراج عن عدد من مساعدي وزير داخلية مبارك حبيب العادلي، والثالث كان في نوفمبر ٢٠١٢ عندما استشهد أحد أعضاء الحركة في اشتباكات شارع محمد محمود. ولكن أعضاء الحركة يؤكدون أن المشاركة في هذه الفعاليات كانت قرارات شخصية وليس التزاما تنظيميا تجاه الحركة.[٣٦] ولكن الحركة ككيان لا تتدخل في قرارات الأعضاء في ما يتعلق بالانتماء السياسي أو المشاركة في فعاليات جماعية على أرضية سياسية، وعلى الرغم من ذلك، يتم استدعاء النمط العام للتواجد الجمعي للحركة عندما يتجمع الأعضاء معا، سواء من خلال طريقة الهتاف، أو ارتداء قميص نادي الزمالك، أو في التعبير عن الهوية الجمعية خلال التواجد في الحدث.

على المستوى التكتيكي، لجأت الحركة لاستخدام المساحة العامة ولقبول الدولة للحشد والعمل الجمعي خلال فترة حكم المجلس العسكري. وهنا يجب وضع هذا التكتيك مع حقيقة زيادة الوعي السياسي بين أعضاء الحركة أو أفراد الألولتراس بشكل عام في مرحلة ما بعد الثورة، بخاصة وأن حركة أولتراس أهلاوي كانت أيضا تتبع تكتيكات مماثلة. العديد من أعضاء الحركة يرون أن علاقتهم بالسياسية بدأت بعد الثورة، حيث لم تتجاوز علاقتهم بالسياسة في مرحلة ما قبل الثورة عن قراءة عناوين الأخبار ومانشيتات الصحف، والشعور بأن هناك شيئا ما خطأ. كان هناك خلاف حول مسألة التكتيكات، حيث كان هناك تياران داخل الحركة، الأول يرى ضرورة زيادة المشاركة السياسية خلال مرحلة ما بعد الثورة، والثاني يرى أن دور الحركة يجب أن يتم حصره في تشجيع نادي الزمالك، بخاصة وأن تلك الفترة شهد نادي الزمالك عددا من الخلافات داخل مجلس إدارته، وانعكس ذلك سلبا على نتائج فريق الكرة. في النهاية كان القرار هو التركيز على علاقة الحركة بتشجيع نادي الزمالك، ولكن الهتافات في المدرجات خلال تلك المرحلة كان بها قدر كبير من المحتوى السياسي، وتركز أغلبها على انتقاد الفساد وممارسات الشرطة. ولكن الجدير بالذكر أن تلك المرحلة

٣٦ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

شهدت عددا من الاختلافات الداخلية في ما يتعلق بالمجالات التي من المفترض أن تكون الحركة ناشطة فيها، ولكن على الرغم من هذه الخلافات، ظل التركيز على المستوى التكتيكي معنيٌّ باستخدام المساحة العامة والحشد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بخاصة في مرحلة ما بعد حادث بورسعيد وإلغاء مسابقة الدوري في فبراير ٢٠١٢. كما أن التعبير الفني كان أحد التكتيكات التي لجأت الحركة إليها، كما فعلت أيضا حركة أولتراس أهلاوي، فكان هناك الكثير من الأغنيات والرسومات والجرافيتي التي قدمتها الحركة خلال تلك المرحلة، وهو ما قل كثيرا بعد تحول البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

حدث أن تواصلت الحركة مع عدد من القوى السياسية في مواقف عديدة بحثا عن دعم الحركة لهم، بخاصة في فترة انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٢، حيث تم التواصل مع الحركة من قبل جماعة الإخوان المسلمين، وتحالف الكتلة المصرية، وحزب الوفد، وتحالف الثورة مستمرة.[٣٧] وكانت القوى السياسية في هذا الوقت تسعى لاستخدام القدرات التعبوية وإمكانية الحشد التي تمتلكها الحركة، بخاصة في ذلك التوقيت وفي تلك البيئة السياسية، كان الانتماء للثورة أحد العوامل لاكتساب شعبية سياسية، وكانت حركات الأولتراس بشكل عام أحد الرموز التي تمثل الفاعلين في الثورة، ولكن قيادات الحركة رفضت رفضا باتا التعامل أو الدخول في تحالفات مع أي من القوى السياسية التي حاولت إقناعها بالتحالف معها.

بعد أحداث مذبحة استاد بورسعيد في فبراير ٢٠١٢، تضامنت الحركة بشكل كبير مع حركة أولتراس أهلاوي، وشاركت الحركتان في التظاهرات التي شهدها شارع محمد محمود في فبراير ٢٠١٢. كانت حركة أولتراس وايت نايتس موجودة في المسيرة التي نظمتها حركة أولتراس أهلاوي من اتحاد الكرة بالجبلاية وحتى مقر مجلس الشعب في شارع قصر العيني للمطالبة بإلغاء مسابقة الدوري ومحاسبة المسؤولين عن التخطيط وتنفيذ مذبحة بورسعيد، ولكن حركة أولتراس وايت نايتس لم تقم بإصدار أية بيانات رسمية تحث بها الأعضاء على المشاركة في المسيرة. بعد أحداث استاد بورسعيد، تضامن عدد من الرموز السياسية مع حركات الأولتراس، مثل حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح، والنائب بمجلس الشعب في ذلك الوقت زياد العليمي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشعر فيها أعضاء حركات الأولتراس أن هناك تضامنا سياسيا فعليا معهم، وليس محاولات من قبل قوى سياسية لاستخدامهم. وكانت هذه المرحلة هي بداية دخول بُعد سياسي على عدد كبير من أعضاء الحركة الذين قرروا الاهتمام بالسياسة أو حتى الانضمام لكيانات سياسية.

ومما لا شك فيه كان الحدث الأبرز خلال تلك المرحلة في سياق الكرة المصرية وحركات الأولتراس هو حادث استاد بورسعيد، والذي أسفر عن إلغاء بطولة الدوري العام ومنع

٣٧ كالسابق

جماهير كرة القدم من دخول المدرجات عندما عاد النشاط مرة أخرى، وهو ما حرم حركات الأولتراس بشكل عام من المساحة الرئيسية التي تستخدمها هذه الحركات للحضور والتعبير، وهي مدرجات ملاعب الكرة. إلغاء بطولة الدوري وغياب الحركة عن المدرجات خلق خلافا داخليا بين تيارين، أحدهما يرى أن الحركة من المفترض أن يكون موقفها داعما لاستكمال بطولة الدوري بدون مشاركة النادي الأهلي الذي أعلن رفضه لاستكمال البطولة، والتيار الآخر يرى ضرورة التعاطف مع ومساندة حركة أولتراس أهلاوي والإصرار على إلغاء المسابقة. ولكن في النهاية تضامنت الغالبية العظمى من أعضاء حركة أولتراس وايت نايتس مع حركة أولتراس أهلاوي، وحشدت الحركتان لإلغاء المسابقة كما ذكرنا من قبل. وبالطبع كانت صناعة كرة القدم في مصر رافضة تماما لفكرة إلغاء المسابقة التي تدر أرباحا طائلة سواء من خلال الإعلانات، أو التغطية الإعلامية أو التنظيم، وهو ما جعل الإعلام الرياضي يشن هجوما عنيفا على حركات الأولتراس بشكل عام ويتهمهم بامتلاك أجندات غير وطنية تسعى لتخريب الدولة، وهو ما يعبر عن تفاعلات حركات الأولتراس مع تحالفات النخب داخل المجتمع خلال تلك المرحلة.

وفي النهاية، قياس الأثر الكلي للبيئة السياسية أو هيكل الفرصة السياسية خلال فترة حكم المجلس العسكري على حركة أولتراس وايت نايتس أو على حركات الأولتراس بشكل عام من الممكن تلخيصه في زيادة حجم التسييس بين الأعضاء كنتيجة لتفاعل الحركة مع قوى سياسية في المجال العام. ولكن على الرغم من اتساع حجم البعد السياسي بين الأعضاء، ظلت الأهداف الجوهرية للحركة المتعلقة بتشجيع الكيان أحد العوامل التي ساهمت في الحفاظ على التماسك الداخلي لأولتراس وايت نايتس. ولكن الجدير بالذكر والذي من المهم ملاحظته هو أن الانفتاح في المجال العام وتحول البيئة السياسية زاد من مساحة السياسة بين أعضاء الحركة خلال تلك المرحلة، وهو ما انعكس على عدد من القرارات التي اتخذتها الحركة أو الأعضاء. وأخيرا، من غير الممكن تفهم تفاعلات حركات الأولتراس بشكل عام مع البيئة السياسية دون رسم خطا فاصلا بين دور الحركة ككيان جمعي، وبين قرارات الأعضاء التي تُتخذ بشكل شخصي ويتم ترجمتها لأفعال وتصرفات بسلوك جمعي يحمل في طياته هوية الحركة.

الفصل الثالث:

الحـركات الاحتجاجية خلال فترة حكم محمد مرسـي

يوليو ٢٠١٢ - يوليو ٢٠١٣

عن البيئة السياسية خلال تلك المرحلة

تم الإعلان الرسمي عن تنصيب محمد مرسي رئيسا لجمهورية مصر العربية من قبل اللجنة العليا للانتخابات في ٢٤ يونيو ٢٠١٢، بعد فوزه في انتخابات الإعادة على منافسه أحمد شفيق، وكان إجمالي الأصوات التي حصل عليها محمد مرسي هو ١٣ مليونا و٢٣٠ الف صوت، في عملية انتخابية شهدت نسبا غير مسبوقة من المشاركة السياسية خلفتها الفرصة السياسية التي سادت خلال فترة حكم المجلس العسكري. وكان في هذا الفوز الكثير من المعاني السياسية التي تفوق فكرة انتقال السلطة من المجلس العسكري، الذي كان يحكم بشكل انتقالي، لرئيس جديد جاء عن طريق صناديق الاقتراع، فمحمد مرسي كان مرشح جماعة الإخوان المسلمين، والتي تمتلك أجندة سياسية، واهداف اجتماعية، وتحالفات نخبوية، كما أنها تمتلك حجما كبيرا من الموارد المادية، وبالتالي كان فوز مرشحها بأعلى منصب تنفيذي في الدولة المصرية بمثابة الخطوة الأولى في تحول البيئة السياسية، ومما لا شك فيه أنْ كان لهذا التحول أثره على الحركات السياسية والاحتجاجية موضوع البحث.

بلا شك، حظيت العملية السياسية المؤسسية التي صنعها ورعاها المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال فترة حكمه بالكثير من الدعم من قبل التيار الإسلامي بشكل عام، ومن جماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص. كانت جماعة الإخوان في ذلك التوقيت هي القوة السياسية الأكثر تماسكا واتحادا بين منافسيها من سائر التيارات التي ظهرت بعد الثورة[١]، كما أنها كانت تمتلك خبرة كبير في التفاعل مع الدولة من ناحية، وفي إدارة العملية الانتخابية من ناحية أخرى، وهو ما جعلها البديل الأوفر حظا في مرحلة ما بعد مبارك. وفي ذات الوقت، لم يسمح نمط الثورة المصرية بإحداث تحولات طبقية في المجتمع أو تغيرات بُنيوية في هيكل الدولة. كان نمط ثورة الخامس والعشرين من يناير أشبه بنمط الثورات الملونة أو بالحركات المطلبية، والقصد هنا أن ثورة الخامس والعشرين من يناير ظلت ثورة سياسية، ولم ترتق أحداثها كي يتم توصيفها بنمط الثورة الاجتماعية، فعلى الرغم من نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير في الضغط على الدولة للإطاحة بمبارك، إلا أن هذا جاء من خلال تغيرات وتوافقات داخل هيكل الدولة نزولا على الغضب الجماهيري، ولكنه لا يعبر عن تحولات بنيوية داخل هيكل الدولة، وبالتالي لم تتمكن الثورة من إفراز قوى سياسية فاعلة حتى تكسر ثنائية الحزب الوطني وجماعة الإخوان، والتي تحتاج لتغيرات هيكلية حتى يتم كسرها.

١ انظر في ذلك

De Kerckhove, Ferry “Egypt’s Muslim Brotherhood and the Arab Spring” Canadian Defense and Foreign Affairs Institute, May 2012
https://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/cdfai/pages/43/attachments/original/1413677221/Egypts_Muslim_Brotherhood_and_the_Arab_Spring.pdf?1413677221

كانت التيارات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان أحد العناصر التي ساهمت في تشكيل هيكل الفرصة السياسية خلال تلك المرحلة، قاد التيار الإسلامي العديد من حلقات الحشد الجماهيري الذي كان سائدا ومتحكما في البيئة السياسية خلال فترة حكم المجلس العسكري وتوافق التيار الإسلامي مع الدولة على عدد من النقاط أبرزها استفتاء التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١، كما صنع عدد من التحالفات السياسية والنخبوية، سواء على الصعيد المؤسسي أو غير المؤسسي، وهو ما جعل التيار الإسلامي وعلى رأسه جماعة الإخوان الفاعل الأكثر نفوذا في المشهد السياسي في مرحلة ما بعد المجلس العسكري.[٢] استغل التيار الإسلامي كل الفعاليات السياسية المؤسسية التي تم تنظيمها خلال فترة ما بعد الثورة وحكم المجلس العسكري، فكان هناك حشدا مستمر أثناء استفتاء التعديلات الدستورية، وانتخابات مجلس الشعب، ثم انتخابات مجلس الشورى، ثم الانتخابات الرئاسية، وهو ما مكّن التيار الإسلامي من اكتساب أرضية في المجال العام في تلك الفترة لم تتمكن أي من القوى السياسية من مضاهاتها أو التنافس الفعلي معها.

وبالتالي، عندما جاءت الانتخابات الرئاسية، كان هناك الكثير من أبعاد الخريطة السياسية في المجال العام في مصر التي شهدت تغيرا واضحا. ولعل الملمح الأول من هذه التغيرات هي تفسخ الجبهة الثورية التي شهدت نوعا من التماسك في الأشهر الأولى التي تلت رحيل مبارك، ولكن الكثير من الخلافات والصراعات الداخلية أدت لانهيار الكثير من التحالفات بين القوى السياسية المدنية عندما جاء وقت الانتخابات الرئاسية. كما أنه خلال تلك المرحلة، كان هناك العديد من المصالح المشتركة بين السلطة وبين جماعة الإخوان، وكان السبب وراء تلك المصالح المشتركة هي محاولات إنجاح العملية السياسية في مرحلة ما بعد الثورة، حيث كان المجال العام صاخبا بالتحركات الجماهيرية على أصعدة مختلفة، وكات السلطة تبحث عن حليف لها في ظل انهيار التحالفات النخبوية التي عرفها المجتمع المصري وسياق العمل العام لسنوات طوال، وفي ذات الوقت، كانت جماعة الإخوان ترى أن أمامها فرصة ذهبية للصعود لرأس الهرم في المشهد السياسي إذا ما تمكنت من إدارة تحالفاتها وعلاقتها بالدولة بشكل كفء. وكان الملمح الثالث هو ظهور عدد من الكيانات السياسية المؤسسية، أو الأحزاب السياسية، التي عبرت عن تيارات مختلفة من تلك التي ظهرت خلال الثورة، وعلى الرغم من كثرة الأحزاب السياسية التي عبرت عن تيارات ليبرالية أو يسارية، كانت الغلبة للأحزاب الإسلامية، بخاصة حزبي «الحرية والعدالة» و«النور». البعد الرابع في تلك المرحلة من تشكيل

٢ حول استفتاء التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١، وحشد التيار الإسلامي في مرحلة ما قبل الاستفتاء، انظر:
محمد الشماع: الذكرى السادسة لاستفتاء ١٩ مارس: ماذا لو قالت الصناديق للإسلاميين لا؟» موقع مبتدأ ١٩ مارس ٢٠١٧
https://www.mobtada.com/details/583835

هيكل الفرصة السياسية كان حدوث العديد من الانشقاقات في مرحلة المجلس العسكري داخل عدد من القوى السياسية والاجتماعية، كحركة «٦ أبريل» على سبيل المثال، كما كان هناك الكثير من الخلافات حول بناء التحالفات السياسية في مرحلة الانتخابات التشريعية أو الانتخابات الرئاسية، وهو ما لم تمر به داخليا جماعة الإخوان. كما أن الحركات الاحتجاجية على وجه التحديد كانت خلال تلك المرحلة في حالة عداء مع المجلس العسكري جراء الاشتباكات والعنف في أحداث مثل ماسبيرو، واستاد بورسعيد، وشارع محمد محمود، وهو ما أعطى للتيار الإسلامي ميزة نسبية comparative advantage لم تحظ بها سائر القوى السياسية. وتشير كل هذه النقاط إلى أن هيكل الفرصة السياسية الذي كان سائدا خلال فترة حكم محمد مرسي اتسم بحالة شديدة من الاستقطاب، وعدد كبير من التحديات التي واجهتها القوى السياسية المدنية في ظل حالة من التماسك والازدهار التي شهدها التيار الإسلامي على المستويين السياسي والاجتماعي.

الجدير بالذكر أنه خلال تلك المرحلة، اتسمت البيئة السياسية بحالة من الانفتاح في العملية السياسية المؤسسية، فعلى المستوى التنظيمي، باتت إجراءات إنشاء الأحزاب أكثر سهولة ويسر من خلال عدد من القرارات التي صدرت عن المجلس العسكري أو عن إدارة محمد مرسي في وقت لاحق. وعلى الرغم من استخدام التيار الإسلامي للعديد من الآليات التي كان يظهر من خلالها سطوته السياسية بشكل فج في الكثير من الأحيان، إلا فترة حكم محمد مرسي لم تشهد إصدار تشريعات أو قرارات جمهورية تمنع القوى السياسية من الدخول للمجال العام، أو تجرم الحركات الاحتجاجية وتمنع تحولها لكيانات مؤسسية. وكان لغياب التشريعات الحاكمة للعمل العام دورا مؤثرا في حجم مشاركة الحركات السياسية خلال تلك المرحلة.

اتسمت تحالفات النخب في المجتمع المصري خلال فترة حكم محمد مرسي بحالة من عدم الثبات وغياب اليقين في جدوى التحالفات من قبل الأعضاء، وكان ذلك واضحا خلال النصف الأول من فترة حكم مرسي، ولكن التحالفات النخبوية باتت أكثر وضوحا بعض إصدار محمد مرسي للإعلان الدستوري في نوفمبر ٢٠١٢، والذي انطلقت بعده الجبهة الوطنية للإنقاذ التي ضمت في ثناياها عناصر متنوعة من القوى الاجتماعية والسياسية. كانت سيطرة التيار الإسلامي على الحياة السياسية بمثابة مشكلة لكل قطاعات النخب elite sectors في المجتمع المصري. كانت النخب الثورية ترى أن التيار الإسلامي، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين كانت سلوكياته مدفوعة بالسعي للسيطرة والقوة، أو بمعنى آخر power hungry، وكان هذا السلوك يتنافى مع ما أكدت عليه جماعة الإخوان بعد الثورة أنها لن تقدم مرشحا لانتخابات الرئاسة، وكان نتاج هذا حدوث حالة من الانكسار بين النخب التي كانت فاعلة في الثورة وبين التيار الإسلامي ككل. وعلى الرغم من وجود عدد من النخب الثورية التي قررت مساندة محمد مرسي خلال جولة الإعادة، مثل حركة «٦ أبريل»، إلا أن هذه المساندة

كانت أقرب إلى إدارة الأزمات والتأقلم مع الواقع السياسي من قبل الحركة، أكثر من كونها تحالف سياسي بالمعني المتعارف عليه.

كانت نخب الدولة خلال فترة حكم مبارك هي الأخرى على خلاف مع جماعة الإخوان والنخبة الجديدة التي ظهرت بعد انتخاب مرسي رئيسا، وعلى الرغم من وجود تحالف بشكل ما بين نخب الدولة (الشرطة والقوات المسلحة والقضاء والبيروقراطية) في مواجهة تيار ثوري كان يحشد ضد الطرفين، لم ينعكس هذا التحالف على مستوى السياسات خلال فترة حكم مرسي. بمجرد دخول محمد مرسي للحكم، تمت تغيرات واسعة في نخب الدولة، في قطاعات مثل القضاء، والقوات المسلحة، والإعلام المملوك للدولة، ومع استثناء الشرطة والقوات المسلحة، تمحورت التعيينات الجديدة في مؤسسات الدولة حول الولاء للإخوان ولنظام مرسي. كان الجهاز البيروقراطي والمؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة هي المجال الأبرز لهذه التغييرات، وخلق ذلك نوعا من السخط بين نخب نظام مبارك التي كانت تسيطر على هذه القطاعات. وبالتالي، اتسمت البيئة السياسية خلال تلك المرحلة بحالة من محاولة إحلال وتجديد النخب المؤيدة للنظام السياسي في مؤسسات الدولة.[٣]

ولكن الجدير بالذكر في تلك النقطة، أن التغيرات التي حاول مرسي أن يصنع من خلالها مناخا سياسيا جديدا جاءت كلها من خلال قرارات فوقية اهتمت بتغيير عدد من القيادات، دون تغيير اللوائح المنظمة لعمل مؤسسات الدولة أو تغييرات في الجسد الحاكم للبنية الأساسية للبيروقراطية. تلك الاستراتيجية التي اتسمت بالسطحية إلى حد بعيد فشلت في خلق تغيير في تحالفات النخب داخل مؤسسات الدولة، وهو التغيير الذي كان يسعى له محمد مرسي ومن ورائه جماعة الإخوان المسلمين، ومن ثمَّ تمكنت تحالفات النخب الراسخة والعميقة داخل مؤسسات الدولة من التصدي لمحاولات محمد مرسي لإعادة تشكيلها.[٤]

من الأبعاد التي شكلت هيكل الفرصة السياسية خلال تلك الفترة تمثلت في حجم الاستقطاب polarization بين النخب الثورية، بخاصة الليبرالية واليسارية من ناحية، وبين النخب الإسلامية، سواء تلك المنتمية لجماعة الإخوان المسلمين أو للتيار السلفي من ناحية أخرى. النخب الليبرالية، والقومية، واليسارية، لم تكن تمتلك خلال تلك المرحلة ذات الخبرة في العملية الانتخابية التي كانت تحظى بها جماعة الإخوان، ولم تكن حظوظها في العملية السياسية المؤسسية تساوي حظوظ التيار الإسلامي، ولكن ذلك لا يعني أبدا أنها كانت على الاستعداد بقبول قيادة التيار الإسلامي للمشهد في مصر، وحصول التيار الإسلامي على

٣ انظر في ذلك

El-Sherif, Ashraf “The Egyptian Muslim Brotherhood’s failures” Carnegie Endowment for International Peace, Washington, July 2014

٤ انظر نفس المرجع ص ٨

الأغلبية في انتخابات مجلس الشعب، وانتخابات الرئاسة، ولجنة كتابة الدستور. بالفعل كانت هناك مكاسب انتخابية حققها التيار الإسلامي وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، ولكن هذه النجاحات لم تعبر بأي شكل من الأشكال عن تحول في التحالفات النخبوية elite alliances داخل المجتمع.

تزايد وجود التيار الإسلامي في المجال العام من خلال الصحف المملوكة لقوى إسلامية، والقنوات الفضائية التي استثمر فيها التيار الإسلامي خلال تلك المرحلة، والفعاليات التي تستخدم المساحة العامة كانت بمثابة مؤشر للعديد من النخب غير الدينية بدخول الدين في حيز من المجال العام لم يكن بهذا الاتساع من قبل، ولم يتقاطع مع هذا الكم من القضايا المجتمعية، ولم يكن له هذا الدور في صياغة توجهات الرأي العام. ومما لا شك فيه، أن أقباط مصر مثلوا خلال تلك المرحلة قطاعا كبيرا من هذه النخب. وبالتالي، خلقت كل هذه العوامل تحالفا بين النخب elite alignment كان مائلا بالأساس ضد جماعة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي بشكل عام، وهو ما انعكس على البيئة السياسية خلال تلك المرحلة من خلال تحالفات نخبوية أفرزت كيانات تنظيمية، بخاصة في مرحلة ما بعد صدور الإعلان الدستوري في نوفمبر ٢٠١٢.

تعد الإرادة السياسية لدى الدولة في استخدام العنف والقمع على رأس العوامل التي شكلت هيكل الفرصة السياسية خلال تلك الفترة. فقد دللت مؤسسات الدولة الجبرية state coercive institutions على قدرتها على استخدام العنف مع عدد من فعاليات العمل الجمعي، مثل أحداث ماسبيرو وأحداث شارع محمد محمود، ولكن محمد مرسي وحاشيته لم يتمكنوا خلال السنة التي قضاها في الحكم من فرض سيطرتهم على تلك المؤسسات، وبالتالي لم تتطور علاقة نظام محمد مرسي بالمؤسسات الأمنية إلى شراكة استراتيجية حقيقية، بل كانت أشبه بحلقات متواصلة من الشد والجذب. وتلخص انعكاس ذلك على البيئة السياسية في غياب دور الدولة القمعي في المجال العام نظرا لحالة عدم الاتفاق بين السلطة التنفيذية والمؤسسات الأمنية أو الجبرية التي تمثل الاستخدام الشرعي للعنف. ولعل الدليل الأمثل على هذه العلاقة المتوترة بين السلطة التنفيذية والمؤسسات الأمنية خلال فترة حكم مرسي كانت التظاهرات التي جرت في محيط قصر الاتحادية في نوفمبر ٢٠١٢ بعد إصدار مرسي للإعلان الدستوري، فقد كانت القوات الأمنية سواء من الداخلية أو القوات المسلحة تحاوط المتظاهرين، ولكنها لم تتخذ القرار باستخدام القوة لفض المظاهرات، على الرغم من الرفض السياسي الشديد لهذه المظاهرات من قبل السلطة التنفيذية. واضطرت السلطة التنفيذية في ذلك الوقت، بالتناسق مع جماعة الإخوان، لحشد مؤيديها كي يقوموا بفض الاعتصام، ولم تتدخل قوات الأمن في هذا المشهد الذي جرى في محيط قصر الاتحادية تدخلا يُذكر، كما أن مؤسسات الأمن لم تمنع أي عمل جمعي مع حشد جماهيري معادٍ لسياسات محمد مرسي أو

مؤيد لها، وبالتالي كانت المؤسسات الأمنية في تلك الفترة تتبنى موقف محايد إزاء العديد من الصدامات بين النخب، وهو ما انعكس على درجة استخدام الدولة للقمع في التعامل مع العمل الجمعي، حيث كان في أقل معدلاته خلال تلك المرحلة، وأيضا كان سلوك المؤسسات الأمنية خلال تلك الفترة بمثابة أحد الأبعاد التي صاغت هيكل الفرصة السياسية خلال فترة حكم محمد مرسي.

لذا، كان هناك عدد من الاختلافات بين هيكل الفرصة السياسية السائد خلال فترة حكم المجلس العسكري، وذلك الذي تبلور خلال فترة حكم محمد مرسي. وفقا للتعريف الضيق الذي صاغه دوج ماك آدم والذي تحدثنا عنه في الفصل الأول في سياق تعريفات هيكل الفرصة السياسية، يتجلى الفارق في هيكل الفرصة السياسية بين الفترتين في الفارق بين ميول النخب وتوجهاتها من ناحية، وبين تحالفات النخب من ناحية أخرى، elite alignments and alliances، وأيضا رغبة الدولة في استخدام العنف أو القمع مع فعاليات العمل الجمعي state's capacity and propensity for repression. وبالتالي من العدل أن نقول أن هيكل الفرصة السياسية خلال فترة حكم محمد مرسي كان مفتوحا، وكانت هناك سهولة في عملية الدخول للمجال العام على الرغم من حالة الاستقطاب السياسي التي كانت مسيطرة على المجال العام في ذلك التوقيت. امتزجت تحالفات النخب بغياب الإرادة السياسية لدى المؤسسات الأمنية لاستخدام العنف وخلقت هيكلا جديدا للفرصة السياسية خلال فترة حكم محمد مرسي، وكان لهذا الهيكل أو لتغير البيئة السياسية أثرا على ممارسة الحركات الاحتجاجية لدورها في سياق المجال العام، وهو ما انعكس لدى الحركات الاجتماعية في عدة ملامح مثل الاستراتيجيات التكتيكية، والتفاعلات السياسية مع سائر القوى السياسية أو مع الدولة، واستخدام المساحة العامة الذي بات أكثر يسرا في ظل غياب الإرادة السياسية لدى المؤسسات الأمنية لاستخدام العنف لفض شغل المساحة العامة.

الحركات الاجتماعية خلال مرحلة حكم محمد مرسي

حركة الاشتراكيين الثوريين

لم تكن حركة الاشتراكيين الثوريين إحدى الحركات التي أيدت مرشحا خلال الانتخابات الرئاسية خلال عام ٢٠١٢. كان هناك حالة من التعاطف بين أعضاء الحركة تجاه مرشحين مثل حمدين صباحي، وعبد المنعم أبو الفتوح، وخالد علي، ولكن الموقف الجمعي للحركة ككيان كان رافضا للجوء للعملية السياسية المؤسسية كي تصيغ مُخرجات الثورة في تلك المرحلة. فوفقا لعدد كبير من بيانات الحركة خلال تلك المرحلة، كانت العملية السياسية المؤسسية، متضمنة العملية الانتخابية، هي إحدى أدوات قمع الثورة وأحد السُبل لعودة

نظام مبارك للمشهد من خلال شرعية جديدة بعيدة كل البعد عن تلك التي ولدت بميدان التحرير. كما أن الحركة مرت بعدد من الصدامات مع المجلس العسكري خلال فترة حكمه، بخاصة في أحداث مثل ماسبيرو، ومجلس الوزراء، واشتباكات شارع محمد محمود، وهو ما ساهم في جعل الحركة رافضة لأي عملية سياسية يرعاها المجلس العسكري، وبالتالي دخلت الحركة مرحلة محمد مرسي بعداء كبير ضد الدولة وعدد من الخلافات مع القوى السياسية التي اختارت تأييد اختيار محمد مرسي والمشاركة في العملية الانتخابية في الأساس.

أهداف الحركة خلال فترة حكم محمد مرسي لم تتغير كثيرا عن تلك التي تبلورت في مرحلة الحكم المجلس العسكري بعد رحيل أو سقوط مبارك. فالانتماء الأيديولوجي الذي يجعل من الحركة حركة ماركسية تتمسك بعدد من الأفكار المؤسسة كان له دور في عدم تغير أهداف الحركة مع تحولات البيئة السياسية. ولكن سياق الأحداث الذي وقع خلال فترة حكم المجلس العسكري كان له نوع من التأثير على الأهداف التكتيكية، ويتلخص هذا التأثير في مساندة حركة «لا للمحاكمات العسكرية» ورفض حركة الاشتراكيين الثوريين لمبدأ محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. كما أن الانفتاح النسبي الذي شهدته البيئة السياسية خلال فترة حكم المجلس العسكري سمح للحركة بدرجة أعلى من تحديد وصياغة مطالبها، فكانت أغلب بيانات الحركة تتعلق بحقوق العمال، وضرورة استمرار العمل الجمعي الذي يهدف للتغيير في سياق الثورة. تركز خطاب حقوق العمال لدى الحركة خلال تلك المرحلة بالمطالبة بصياغة قانون يضع حد أدنى للأجور، وتعيين العاملين المؤقتين لدى مؤسسات الدولة، والقطاع العام، والقطاع الخاص. وطالبت الحركة في بعض بياناتها بحد أدنى من الأجور يصل إلى ١٢٠٠ جنيه، وفي بيانات أخرى بحد أدنى يصل إلى ١٥٠٠ جنيه.[٥]

أحد أهم أهداف الحركة التي كانت تسعى إليها، والذي ظهر جليا في عدد كبير من البيانات الرسمية التي أصدرتها الحركة كان تطهير مؤسسات الدولة من الفاسدين ومن المخلصين لنظام مبارك من اتباع. كما ساهمت فترة حكم المجلس العسكري في خلق هدف جديد سعت الحركة للعمل عليه خلال فترة حكم محمد مرسي، وهو إيضاح أن المجلس العسكري مسؤول مسؤولية مباشرة عن أحداث العنف التي وقعت خلال فترة حكمه، ويجب أن يتم محاسبة أعضائه عما حدث من عنف ومن سقط من شهداء في الفترة من فبراير ٢٠١١ وحتى يونيو ٢٠١٢. بالتوازي مع هذا الهدف، كان هناك إصرار مستمر من الحركة على المطالبة بالإفراج عن كل من تم القبض عليه بشكل غير قانوني، أو لأسباب سياسية، وكل من تم الزج به في السجون بعد المثول أمام محكمة عسكرية.[٦] وبالتالي، من الممكن الاستنتاج أن أهداف حركة

٥ انظر بيانات الحركة على الروابط التالية
http://revsoc.me/statements/18855/&http://revsoc.me/statements/tsmt-lml-thsr-qsr-lrys/
٦ انظر بيان الحركة على الرابط التالي:

الاشتراكيين الثوريين لم تتغير من بيئة سياسية لأخرى، ولكن الأوقع أن هذه الأهداف تم إعادة صياغة تكتيكات العمل عليها نظرا لتغير السياق، ولكن ظلت المبادئ الحاكمة لهذه الأهداف واحدة نظرا للتماسك الأيديولوجي للحركة.

على المستوى التكتيكي، بدأت الحركة في اتباع عدد من الأساليب التكتيكية التي لم تكن موجودة خلال فترة المجلس العسكري. دخلت حركة الاشتراكيين الثوريين في نوع من العمل المشترك خلال الأشهر الأخيرة من حكم المجلس العسكري والأشهر الأولى من حكم محمد مرسي، في نوع من العمل المشترك مع حركة «كاذبون»، والتي ظهرت في ديسمبر ٢٠١١. كان للحركتين خلال تلك المرحلة عدد من الأهداف المشتركة، لعل أولها هو فضح ممارسات المجلس العسكري مع المتظاهرين، وكشف دوره في أحداث العنف التي وقعت، وإثبات عدم صحة المبررات التي ساقها المجلس لما وقع من أحداث، وإظهار دوره فيما تم ارتكابه من عنف من قبل الدولة إزاء عدد من فعاليات العمل الجمعي. وكان هدف الحركتين من هذه المحاولات هو وضع أعضاء المجلس أمام المسائلة القانونية لما يتحملونه من مسؤولية في سياق الأحداث خلال فترة حكمهم.[٧] وركزت حركة الاشتراكيين الثوريين في هذا الوقت على فكرة المحتوى المرئي visual content لتوثيق الحقائق، وكانت الحركة تنشر المحتوى المرئي أو المقروء لحركة «كاذبون» على موقعها خلال تلك الفترة لضمان حجم أكبر من الانتشار للمحتوى، وكان ذلك واحدا من تحالفات قليلة دخلتها حركة الاشتراكيين الثوريين مع قوى سياسية أو اجتماعية أخرى خلال تلك المرحلة.

الربط بين الاستراتيجية التكتيكية والمكون الأيديولوجي للحركة جعلها تطلق حملة في ٢٢ يوليو ٢٠١٢ لرفع الوعي بقضايا العدالة الاجتماعية، الحملة اعتمدت على جمع التوقيعات من المواطنين على عدد من المطالب التي تتعلق بقضايا الأجور، الأسعار، الإسكان، الصحة، والتعليم.[٨] رأى أعضاء الحركة خلال تلك المرحلة أن الحملة تعيد التأكيد على رفض الحركة لمجريات العملية السياسية المؤسسية وما جاء بها من نتائج، كما أنها توضح موقف الحركة المؤمن بفكرة ضرورة استمرارية الثورة، وللدور المحوري للحشد الجماهيري public mass mobilization في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعد من أهداف الثورة والحركة في ذات الوقت. استخدمت الحركة اتساع قاعدة العضويات والانتشار الجغرافي في تنظيم فعاليات تتعلق بالحملة في مختلف أنحاء الجمهورية، وهو ما يمكن اعتباره أحد الاستراتيجيات التكتيكية التي قامت الحركة بتطويرها وتبنيها نظرا لتحولات البيئة السياسية.

http://revsoc.me/statements/tsmt-lml-thsr-qsr-lrys/

٧ انظر رسالة دكتوراه زياد

٨ انظر بيان الحركة الصادر في ٢٠١٢/٧/٢١

http://revsoc.me/statements/17625/

خلال تلك المرحلة، استمرت الحركة في السعي للحشد للتظاهرات والمسيرات الجماهيرية بشكل دوري، في بعض الأحيان اشتركت الحركة مع عدد من القوى السياسية والاجتماعية الأخرى للسعي للحشد والتنظيم، ولكن في أغلب الأوقات كانت الحركة تعمل وحدها على الحشد على أرضية العدالة الاجتماعية والمحاسبية. أيضا أحد الاستراتيجيات التكتيكية التي اتبعتها الحركة خلال فترة حكم محمد مرسي كانت العمل على بناء قدرات الحركة الطلابية والحركة العمالية، ورفع درجات الوعي السياسي والاجتماعي بين الفئتين. خلال تلك الفترة، كانت الحركة متواجدة وناشطة في مشهد الحركة الطلابية التي كانت تطالب بمحاسبة المجلس العسكري من خلال اتحاد طلاب الاشتراكيين الثوريين، وشاركت الحركة في عدد من المظاهرات والاعتصامات الطلابية في جامعات عديدة مثل جامعة النيل، الجامعة الألمانية بالقاهرة، جامعة حلوان، وجامعتي القاهرة والإسكندرية. على الجانب الآخر، كانت الحركة متواجدة في عدد كبير من الاعتصامات العمالية في مختلف أنحاء الجمهورية. وبالتالي، كانت الاستراتيجية التكتيكية للحركة مستوحاة من المبادئ الماركسية التي تقوم عليها الحركة أيديولوجيا، وإيمان الحركة بأن المنهج المؤسسي لن يحقق أهداف الثورة.

على الصعيد الداخلي، لم تواجه حركة الاشتراكيين الثوريين العديد من المشاكل أو الصراعات أو الانشقاقات خلال مرحلة حكم محمد مرسي. وكما ذكرنا من قبل، ساهمت المرجعية الأيديولوجية للحركة في خلق حالة من التماسك الداخلي في ظل التحولات السياسية، وهو ما يشير لقدرة الحركات ذات المرجعية الأيديولوجية على التماسك في سياق التغير في البيئة السياسية. ولكن عدم حدوث انشقاقات أو تفسخ لجبهات متعددة لا يعني أن الحركة على المستوى الداخلي لم تشهد خلافات بين الأعضاء. ظل عاملا الانتشار الجغرافي والتضخم في عدد الأعضاء يشكلان خلافات داخلية للحركة، مثلما كان الحال في مرحلة حكم المجلس العسكري. في السابع من يناير عام ٢٠١٣، قامت صحيفة «الوطن» بنشر تحقيق صحفي عن استقالة عشرين عضوا من الحركة، من مدينتي البحيرة وكفر الدوار احتجاجا على غياب الثورية عن الحركة وميلها للإخوان، وتهكم بعض الأعضاء على العضو محمد السنهوري، والذي كان منسقا عاما لائتلاف جيل الثورة المصري، والذي كان ينتمي له الأعضاء المستقيلون.[٩] وادعى المتحدث الرسمي باسم الائتلاف، محمد السنهوري، أن الحركة خرجت عن طريق الثورة نظرا لعدد من المساومات السياسية التي تمت مع جماعة الإخوان المسلمون، وهو ما لم يكن له دلائل عملية في ذلك الوقت.

وردا على ما تم نشره بالصحيفة وما قاله السنهوري من تصريحات، أصدرت الحركة بيانا رسميا يوضح أن كل ما نُشر هو أكاذيب لا علاقة لها بالصحة. الحركة أعلنت في بيانها

٩ انظر التحقيق على موقع جريدة الوطن من خلال الرابط التالي:
http://www.elwatannews.com/news/details/109708

عدم معرفتها بأي أعضاء تقدموا باستقالتهم في مدينة البحيرة أو في كفر الدوار، وأنها ليس لديها أعضاء ينتمون لائتلاف جيل الثورة كما زعمت الصحيفة والمتحدث الرسمي باسم الائتلاف.[١٠] ويقول عدد من أعضاء الحركة أن محمد السنهوري وأربعة أعضاء آخرين تم فصلهم من الحركة نظرا لخروقات تنظيمية قاموا بها، وتتلخص هذه الخروقات في نشر معلومات مغلوطة تحت اسم الحركة، السعي لضم أعضاء دون موافقة تنظيمية، والتعاون مع المؤسسات الأمنية لاختراق الحركة من الداخل. ولعل هذا الموقف هو أحد دلائل كيفية تأثير تغير هيكل الفرصة السياسية على التفاعلات الداخلية داخل الحركات الاجتماعية. فانفتاح البيئة السياسية والانتشار الإعلامي للحركة خلق زيادة ملحوظة في عدد الأعضاء الذين لم يمروا بمرحلة التشكيل المعتادة التي يمر بها الأعضاء الجدد، وبات الخط الفاصل بين تصرفات وأفعال الأعضاء كأفراد وبين تصرفات وأفعال الحركة ككيان جمعي واهٍ خلال تلك المرحلة.

خلال فترة حكم محمد مرسي، كان غياب الإرادة السياسية لدى الدولة لاستخدام قدراتها القمعية أحد أهم العوامل التي شكلت البيئة السياسية خلال تلك المرحلة كما ذكرنا من قبل. ولكن الجدير بالذكر أنه لم تصدر أي تشريعات خلال تلك المرحلة تزيد من ارتفاع سقف الحريات أو تحصن الكيانات الاجتماعية أو السياسية التي كانت تعمل في المجال العام. ولكن على الجانب الآخر، لم تكف المؤسسات الأمنية في الدولة على محاولاتها لاختراق القوى السياسية والاجتماعية، والذين كانوا خلال تلك المرحلة من ضمن الفاعلين الرئيسيين في مشهد الحراك السياسي في المجال العام خلال تلك المرحلة. ومما لا شك فيه أن عدد المواجهات المباشرة التي تتسم بالعنف بين الدولة وبين الحركات الاحتجاجية قد تضاءل خلال تلك الفترة، ولكن ذلك لا يعني انسحاب الدولة من المشهد بأي شكل من الأشكال، ولكن يعني فقط نوع من التحول في الأدوات التي استخدمتها الدولة للتعامل مع المجال العام.

شهدت فترة حكم محمد مرسي العديد من التفاعلات بين الحركات السياسية والدولة، بما فيها حركة الاشتراكيين الثوريين، وكانت تلك التفاعلات أكثر بكثير بالمقارنة بالبيئة السياسية خلال فترة حكم المجلس العسكري. لم تتجاوز تفاعلات الحركة مع سائر القوى السياسية أو مع الدولة خلال مرحلة محمد مرسي حدود إبداء التضامن أو الاستدعاء لعدد من اللقاءات ولكنها لم تثمر عن تحالفات حقيقية كما ذكرنا من قبل. أي أن نمط التفاعل نفسه لم يتغير خلال فترة حكم محمد مرسي ولكن المعدل العالي لحدوث الفعاليات السياسية، وحالة الاستقطاب التي كانت سائدة جعلت هذا التفاعل يحدث بشكل دوري يفوق ذلك الذي كان في مرحلة حكم المجلس العسكري. ظلت الحركة خلال تلك الفترة رافضة لفكرة الانضمام لتحالفات سياسية ثابتة، ولكن مما لا شك فيه أن التفاعلات مع الدولة ومع القوى السياسية ازدادت، مقارنة بالمرحلة السابقة.

١٠ انظر البيان الرسمي للحركة الصادر في ٢٠١٣/١/٨ على موقع الحركة من خلال الرابط التالي:
http://revsoc.me/statements/21551/

كما ذكرنا من قبل، زاد عدد التفاعلات بين الحركة والدولة خلال مرحلة حكم محمد مرسي، وهو أحد ملامح التي تخلقها تحولات البيئة السياسية بكل ما بها من تفاصيل. في ٩ يوليو عام ٢٠١٢، تلقت الحركة دعوة للمشاركة في جلسة استماع مع القيادي من حركة الإخوان المسلمون محمد البلتاجي حول رؤية الجماعة عن الدستور الجديد الذي كانت الجماعة بصدد قيادة فعاليات كتابته بعد البرهنة على نفوذها السياسي من خلال الفوز في عدد من الفعاليات السياسية عبر صناديق الاقتراع. وكان للحركة في ذلك التوقيت موقف حازم تلخص في رفض الدعوة، نظرا لإيمان الحركة بأن الدستور يجب أن تتم كتابته من أسفل لأعلى من قبل الجماهير، وليس من أعلى لأسفل من قبل نخب سياسية جاءت من خلال عملية سياسية وانتخابية لا تعبر عن تمثيل حقيقي للشعب.[١١] كانت الحركة في ذلك الوقت تؤمن بضرورة انعقاد جلسات الاستماع حول الدستور مع الطبقات العاملة والطبقات والفئات الأفقر في المجتمع المصري، وليس مع النخب السياسية. كان لرفض الحركة للدعوة أثره في طرح عدد من التساؤلات حول العلاقة بين أهداف الحركة وبين هيكل الفرصة السياسية المهيمن على المناخ السياسي والمجال العام خلال تلك المرحلة. فمن ناحية، وجود الحركة في جلسات الاستماع كان بمثابة مساحة جديدة كان من الممكن أن تملأها الحركة على الصعيد المؤسسي في ظل التحول في البيئة السياسية، ولكن الأهداف التي صاغتها المرجعية الفكرية للحركة كانت تتعارض بشدة مع فكرة المشاركة المؤسسية في ذلك التوقيت.[١٢] ففي الوقت الذي نظر البعض لهذه الدعوة وعدم الاستجابة لها على أنها فرصة سياسية افتقدت الحركة استغلالها، رأي البعض الآخر أن مثل هذه الدعوة من الممكن أن تصنع حالة من الانفصال بين سلوك الحركة وأهدافها الثورية. وبالتالي، يطرح هذا الأمر نقطة مهمة حول مدى إمكانية الحركات الاجتماعية في استغلال هيكل الفرصة السياسية. حيث إن توافر الفرصة السياسية من عدمه لا يعد المطلب الوحيد أمام الحركة لاستخدامها، لكن هذا الاستخدام يجب وأن يتسق مع البناء الفكري والأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها الحركة. وهنا يجب أن نتطرق لمدركات الحركات الاجتماعية عن الفرصة السياسية أو perceptions of political opportunity، حيث إن هذه المدركات لا تعتمد فقط على توافر الفرصة السياسية، ولكنها تعتمد أيضا على طبيعة الحركة الاجتماعية التي تسعى لاستغلال هذه الفرصة لتحقيق أهدافها. فالحركات ذات المرجعية الأيديولوجية تتسم بنوع من عدم المرونة أو الـ rigidity في التعامل مع الفرص السياسية المتاحة، على عكس الحركات الأكثر القائمة على التفاعل السياسي مع القوى المؤسسية أو غير المؤسسية المتواجدة

١١ انظر البيان الرسمي للحركة الصادر في ٢٠١٢/٧/٩ على موقع الحركة من خلال الرابط التالي
http://revsoc.me/statements/21539/

١٢ للمزيد حول هذه النقطة انظر،
Suh, Doowon “How do political opportunities matter for social movements: political opportunity, misframing, pseudo-success and pseudo-failure” The Sociological Quarterly, Vol.42, No.3, 2001, pp.437-460

في سياق المجال العام. وهذه النقطة تحديدا تظهر جليا في المقارنة بين استغلال كل من حركة الاشتراكيين الثوريين وحركة «٦ أبريل» لهيكل الفرصة السياسية الذي كان متاحا خلال فترة حكم محمد مرسي.

تفاعلات محدودة مع الدولة

ومن التفاعلات القليلة التي دخلت فيها الحركة مع الدولة، كان موقفها من إعادة إحياء البرلمان بقرار من محمد مرسي، بعد أن قام القضاء بحله لعدم دستوريته، حيث أصدرت الحركة بيانا يشير للتأييد الجزئي للقرار. والجدير بالذكر أن هذا القرار لم يكن من باب التأييد لمحمد مرسي، وإن كان حدث بعض الاختلاف الداخلي حوله، لكن الغرض منه كان التعبير عن موقف الحركة من القرارات التي اتخذت في مرحلة حكم المجلس العسكري، وفساد مؤسسات الدولة التي اتخذت قرار الحل في المقام الأول، حيث رأت الحركة في ذلك التوقيت أن قرار إعادة انعقاد البرلمان يقوم بنزع الشرعية عن القرارات السياسية التي اتخذها المجلس العسكري. تحدث بيان الحركة الرسمي في ذلك التوقيت عن ضرورة أن يصاحب قرار إعادة انعقاد البرلمان عدد من القرارات الأخرى مثل الإفراج عن السجناء السياسيين، وتشكيل حكومة من القوى والتيارات السياسية المختلفة، وتطهير مؤسسات الدولة من الفساد ومن رموز مبارك.[١٣] وفي سبتمبر ٢٠١٢، عندما كان الرأي العام منشغلا بإعادة كتابة اللوائح وإعادة صياغة القواعد الحاكمة لعمل الاتحادات الطلابية في الجامعات المصرية، تم توجيه الدعوة لطلاب الاشتراكيين الثوريين للقاء محمد مرسي للاستماع لآرائهم عن اللوائح الجديدة، ولكن مثلما حدث مع الدعوة السابقة، قامت الحركة برفض الدعوة ولم يذهب أي من أعضائها للاجتماع مع مرسي، وكان ردها أن آراء الحركة لا تحتاج لاجتماع، حيث إنه من الممكن رصد هذه الآراء من خلال تحركات الحركة العملية على الأرض، ومن خلال البيانات الرسمية التي تصدرها الحركة.

وبشكل عام، توضح مجمل تفاعلات الحركة مع الدولة خلال فترة حكم محمد مرسي الكثير حول موقف الحركة من السياسة المؤسسية من ناحية، وهو الموقف الذي لا يؤمن بالعملية المؤسسية ويؤكد على ضرورة استمرار الثورة لإحداث تغيير، كما أنه أظهر موقف الحركة الرافض للدخول في مواءمات سياسية أو تقديم تنازلات عن الأفكار والتوجهات التي شكلت الوعي الجمعي للحركة بغرض التقرب من النظام الحاكم، وهو ما أكدت الحركة على رفضه في أكثر من موقف. الانفتاح في هيكل الفرصة السياسية خلال تلك المرحلة زاد من نفوذ الحركة في المجال العام، وبالتالي حاولت الدولة من خلال النظام الحاكم التقرب من الحركة

١٣ انظر نص البيان الرسمي للحركة الصادر في ٢٠١٢/٧/١١ على الرابط التالي
http://revsoc.me/statements/21516/

واستمالتها cooptation لخدمة مصالح النظام، خاصة في مرحلة ما قبل نوفمبر ٢٠١٢، والتي كانت بمثابة نقطة تحول، سواء في سلوك النظام بقيادة محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، أو في تحالفات القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، بما فيها الحركات الاجتماعية. ولعل السياق الأشمل الحاكم لعملية التفاعل خلال تلك المرحلة كان رغبة مؤسسة الرئاسة وجماعة الإخوان المسلمين في إقامة نوع من الروابط بين القوى الثورية تسمح لها بالمزيد من الشعبية بين هذه القطاعات، ولكن ظل الدور الذي تلعبه الأيديولوجيا في ممارسات الحركة دامغا للاشتراكيين الثوريين، رافضا لفكرة النظام المؤسسي وطريقة بلورته في مرحلة ما بعد الثورة، وهو ما كان له أثره على تأقلم الحركة مع البيئة السياسية ومحدودية دورها في المجال العام.

شهدت مرحلة حكم محمد مرسي عدد من التفاعلات ونوعا من التواصل بين حركة الاشتراكيين الثوريين وبين عدد من القوى السياسية الأخرى. تنوعت هذه المحاولات بين إعلان الدعم لبعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبين محاولات الحشد الجمعي collective mobilization بين قوى سياسية مختلفة. على سبيل المثال، قامت الحركة بالإعلان المتكرر عن دعمها لحركة أولتراس أهلاوي بعد أحداث مذبحة بورسعيد، التي ظلت، كما ظل التناول السياسي لها، سواء من قبل الدولة، أو الإعلام، أو القوى السياسية، أو النخب الاجتماعية، إحدى النقاط شديدة التعقيد في سياق تلك المرحلة، حيث تتقاطع مع العديد من القضايا مثل النشاط والاستثمار الرياضي، والعمل الإعلامي، ومفاهيم العدالة والمحاسبية، والعمل الجمعي، وثقافة تشجيع كرة القدم في المجتمع المصري. خلفت مذبحة بورسعيد عدد من الرواسب في المجال في مرحلة ما بعد الثورة التي لا تزال موجودة حتى الآن، سواء من خلال غياب التناول القانوني المقنع في ما يتعلق بما جرى من أحداث، أو الغموض الذي اتسمت به وعدم اتساقها مع أي منطق، أو من حيث الأرضية المشتركة التي خلقتها المذبحة بين عدد من القوى السياسية والاجتماعية، والتي وطدت العلاقة بين عدد من القوى السياسية وبين حركات الأولتراس، ومن ضمنها حركة الاشتراكيين الثوريين.[١٤]

كان المطلب الرئيسي لحركة أولتراس أهلاوي بعد أحداث بورسعيد هو وقف النشاط الكروي في مصر إلى أن تتم محاسبة المسؤولين عن الحادث، ولكن الضغوط التي أتت من قبل قطاعات النخب التي تستفيد من كرة القدم كانت أقوى من مطالب الحركة بوقف النشاط. وفي التاسع من سبتمبر عام ٢٠١٢، عاد النشاط الكروي في مصر من خلال مباراة كأس السوبر بين النادي الأهلي ونادي إنبي، وهي بطولة تجمع بين بطلي الدوري العام وكأس مصر، وكانت تلك المباراة هي الأولى التي تُقام ويلعبها النادي الأهلي محليا بعد أحداث استاد بورسعيد. أصدرت حركة الاشتراكيين الثوريين في ذلك الوقت بيانا رسميا معلنا تضامن الحركة ومساندتها لحركة أولتراس أهلاوي في مطالبها بإلغاء المباراة حتى تتم محاسبة المسؤولين

١٤ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

عن أحداث استاد بورسعيد، وقام عدد من أعضاء حركة الاشتراكيين الثوريين بالمشاركة في الاعتصام الذي نظمته حركة أولتراس أهلاوي في ذلك الوقت أمام استاد برج العرب بالإسكندرية للتعبير عن رفض استئناف النشاط الكروي في مصر.[١٥]

ومما لا شك فيه، كان لحركة الاشتراكيين الثوريين حضور في مشهد ما بعد الإعلان الدستوري الذي اتخذ محمد مرسي قرار بصدوره في نوفمبر ٢٠١٢، حيث طالبت الحركة كل القوى الثورية أن تشارك في اعتصام في ميدان التحرير لرفض العملية السياسية تحت قيادة مرسي والإعلان عن رفض قراراته الأخيرة التي جاء بها الإعلان الدستوري. ولكن خلال تلك الفترة، كانت القوى الثورية والسياسية غير المتضامنة مع النظام أو التيار الإسلامي في حالة من التشرذم حول أفضل استراتيجيات إقامة التحالفات السياسية في ظل المناخ السياسي السائد. خلال تلك المرحلة، اختار عدد كبير من التيارات والقوى السياسية الانضمام لجبهة الإنقاذ الوطني، وهو الكيان المعارض الذي اشتمل على قوى سياسية متعددة ونشأ بعد إصدار محمد مرسي للإعلان الدستوري، ولكن حركة الاشتراكيين الثوريين رفضت الانضمام لجبهة الإنقاذ الوطني نظرا لتواجد بعض رموز مبارك بها مثل عمرو موسى، وزير خارجية نظام مبارك لعشر سنوات، والمرشح الرئاسي في انتخابات ٢٠١٢.

في الذكرى الثانية للثورة عام ٢٠١٣ دعت حركة الاشتراكيين الثوريين القوى السياسية المعارضة المنضمة لجبهة الإنقاذ الوطني أن تتحد مع الحركة لخلق جبهة ثورية تمثل الثورة ومطالبها الحقيقية بعيدا عن رموز النظام القديم المتواجدين بجبهة الإنقاذ. وكانت هذه الدعوة هي أيضا أحد الأساليب التي استخدمتها الحركة في تلك المرحلة للتأقلم مع التحول في هيكل الفرصة السياسية وفي المناخ السياسي بشكل عام. ولكن تحالفات النخب التي كانت سائدة في تلك الفترة، بخاصة التحالف بين عدد من القوى الثورية وعدد آخر من رموز نظام مبارك رجحت من كفة جبهة الإنقاذ، بخاصة وأن تلك التحالفات كان لها نفوذ قوي على حجم التواجد والمساحة المتاحة للجبهة في الإعلام المقروء والمرئي، وساهمت بالتوازي مع أخطاء جماعة الإخوان المسلمين، والرئاسة في إدارة ملف المعارضة في وضع جبهة الإنقاذ كتحالف على قمة هرم القوى السياسية في مصر خلال مرحلة حكم محمد مرسي. وبالتالي، لم تحظ المبادرة التي أطلقتها الحركة بالصدى الكافي بين القوى السياسية لإنشاء تحالف فعلي، ولكن تظل هذه المبادرة ضمن محاولات الحركة للتواصل والتفاعل مع سائر القوى السياسية الموجودة في المشهد.

في النهاية، أعلنت الحركة يوم ١٩ مايو ٢٠١٣ تأييدها لحملة تمرد، والتي كانت تسعى لجمع التوقيعات لإنهاء فترة رئاسة محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. ولعل هذه النقطة

١٥ كالسابق

تحديدا بها نوعا من الجدل، فهل كان هذا القرار ضمن الاستراتيجيات التكتيكية التي تبنتها الحركة خلال تلك المرحلة، أم كان قرارا نابعا من المشهد الاستقطابي بين التيار الإسلامي وسائر القوى السياسية المعارضة لنظام محمد مرسي؟ فحملة «تمرد» في النهاية كانت من أهم الداعمين لها هي جبهة الإنقاذ التي اعترضت الحركة أكثر من مرة على التعاون معها نظرا لما تحتويه من رموز لنظام مبارك، كما أن النخب السياسية والاجتماعية المحسوبة على نظام مبارك كانت من كبار المؤيدين للحملة، هذا بخلاف رموز الإعلام الداعمة للحملة والمحسوبة على النظام القديم، وبالتالي لم يكن اتخاذ هذا القرار يتفق وقواعد الاستراتيجية التكتيكية التي تبنتها الحركة خلال تلك الفترة، بخاصة في ما يتعلق باختيار القوى السياسية التي تبدي الحركة استعدادها للتعامل معها. ولكن على الجانب الآخر، كانت هناك حالة من الاصطفاف الوطني والجماهيري وراء حملة «تمرد»، في مقابل اصطفاف جماهيري آخر من قبل التيار الإسلامي وراء محمد مرسي، وهو ما خلق حالة شديدة من الاستقطاب polarization خلال تلك المرحلة. ولعل العامل الذي صنع قرار الحركة بالمشاركة هو موقف الحركة من مؤسسات الدولة ومن العملية السياسية التي جاءت بهذه المؤسسات، وكان في فكرة التغيير في المؤسسة الحاكمة في حد ذاتها نوعا من التلاقي بين أفكار الحركة وبين اتخاذ قرار دعم حملة تمرد، ولكن الجدير بالذكر أن العديد من أعضاء الحركة يضعون خطا فاصلا بين اتخاذ الحركة قرار المشاركة في التحرك الجماهيري يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وبين رفض الحركة لخارطة الطريق وللسياق السياسي الذي تم الإعلان عنه في ٣ يونيو ٢٠١٣.

وبشكل عام، من الممكن القول إن حركة الاشتراكيين الثوريين خلال مرحلة حكم محمد مرسي استطاعت أن تستغل الانفتاح في هيكل الفرصة السياسية، وزادت من نفوذها داخل المجال العام خلال تلك المرحلة نظرا للاستراتيجيات التكتيكية التي تبنتها الحركة. لم تتمكن الحركة خلال تلك المرحلة من الدخول في تحالفات سياسية بشكل كبير نظرا للمنهج الاختياري selective approach الذي كانت تتبعه الحركة في اختيار حلفائها المحتملون نزولا على الخلفية الأيديولوجية للحركة. ولذا، صنعت تحولات البيئة السياسية خلال تلك المرحلة العديد من التحولات في سياسات الحركة على المستوى الخارجي، وصنعت أيضا عدد من التحديات على مستوى تفاعلاتها الداخلية. ولكن بشكل عام، يظل نموذج حركة الاشتراكيين الثوريين خلال تلك المرحلة أحد الدلائل على الارتباط الوثيق بين وجود مرجعية أيدولوجية، وبين قدرة الحركات الاجتماعية على التماسك الداخلي خلال فترات تغير هيكل الفرصة السياسية وانفتاح المجال العام.

حركة «٦ أبريل» (جبهة أحمد ماهر)

دخلت حركة «٦ أبريل» مرحلة حكم محمد مرسي بالعديد من التحولات التي طرأت على

الحركة خلال مرحلة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولعل نموذج حركة ٦ أبريل يعد أحد أهم نماذج تفاعل الحركات الاجتماعية مع البيئة السياسية وهيكل الفرصة في السياق المصري. شهدت «٦ أبريل» تحولات كثيرة في الظروف التي كانت تعمل في سياقها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. مرت الحركة خلال أبريل ٢٠١١ بحالة من الانقسام، وتمخض عن هذه الحالة جبهتان للحركة، الجبهة الديمقراطية بقيادة طارق الخولي، وجبهة أحمد ماهر، وهو ما ذكرناه بالتفصيل في الفصل السابق. كما كان قرار الحركة بتأييد محمد مرسي في انتخابات الإعادة، وهو الموقف الذي تم توصيفه إعلاميا «بعصر الليمون» وكان له أثر كبير في خلق خلافات وتوترات داخلية في جسد الحركة التي لا تتسم بطبيعة بنيوية قوية في الأساس. وعلى الرغم من أن قرار الدعم تم اتخاذه بعد تصويت داخلي في الحركة، فإن اختلاف المواقف بين الأعضاء خلق توترات في العلاقات بين أعضاء الحركة، وهو ما انعكس على حجم التوافق الداخلي في الحركة خلال العام الذي قضاه محمد مرسي في السلطة.[١٦] على صعيد التحديات الخارجية، فقدت الحركة حالة التفرد uniqueness التي كانت تتمتع بها خلال فترة ما قبل الثورة، حيث ظهر العديد من الكيانات الاجتماعية التي تتشابه مع حركة «٦ أبريل» في ما يتعلق بفكرة الحشد على أرضية القضايا وليس أرضية الأيديولوجيا، كما ظهرت حركات تمتلك هيكل قيادة أفقي وليس رأسي، مثل «لا للمحاكمات العسكرية» و«كاذبون»، وهو ما جعل حركة «٦ أبريل» تفقد ميزة نسبية comparative advantage كانت تتمتع بها بين القوى السياسية والاجتماعية التي كانت موجودة في مرحلة ما قبل الثورة، أو حتى خلال فترة حكم المجلس العسكري.[١٧]

بمعنى آخر، خلال تلك المرحلة، لم تعد حركة «٦ أبريل» هي الكيان السياسي أو الاجتماعي الذي لا يوجد مثيل له من حيث المرونة في الأيديولوجيا، أو القدرة على الحشد والتعبئة، أو الحظي بعدد كبير من الأعضاء الذين ينتمون لفئة الشباب، فكان هناك الكثير من المنافسة بين الحركات الاحتجاجية خلال تلك المرحلة نظرا للانفتاح الذي حدث في هيكل الفرصة السياسية وفي المجال العام ككل. ولا يعني ذلك أن الحركة فقدت مكانتها في المجال العام كنتيجة لظهور فاعلين سياسيين واجتماعيين جدد، ولكن في ذات الوقت لا يمكن إغفال الأثر الذي خلفته المنافسة السياسية داخل المجال العام خلال تلك المرحلة على الحركات الاحتجاجية وعلى الاستراتيجيات التي اختارتها هذه الحركات للتعامل مع هذا التحول.

كان قرار الحركة بدعم محمد مرسي خلال جولة انتخابات الإعادة أمام أحمد شفيق أحد مصادر الخلافات الداخلية داخل الحركة، ولكنه كان أيضا أحد العوامل التي خلقت توترات بين الحركة وبين عدد من قطاعات النخب المعارضة لفكرة تولي الإخوان المسلمين للسلطة

١٦ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

١٧ انظر في ذلك:

Farag, Ziad “6 April from establishment to prohibition” Al-Arabiya Institute for Studies, 72014/5/. http://studies.alarabiya.net

السياسية، والتي رأت في قرار الحركة نوعا من التسامح مع الإسلام السياسي من ناحية، وحالة من الانتهازية السياسية أو political opportunism من ناحية أخرى. وبالتالي، شهدت حركة «٦ أبريل» عدد من التحديات الداخلية التي أثرت على حجم التماسك داخل الحركة أو movement cohesion، كما أثرت أيضا على تفاعلات الحركة مع سائر القوى السياسية، وموقع الحركة في السياق السياسي لمرحلة ما بعد الثورة بين سائر القوى السياسية.

على مستوى أهداف الحركة، لم تغير «٦ أبريل» أهدافها بشكل جذري خلال فترة حكم مرسي، ولم تختلف الأهداف كثيرا عن التي سعت إليها الحركة منذ نشأتها. كان السعي وراء التحول الديمقراطي والإصرار على استكمال تحقيق كل أهداف الثورة هو التيمة الرئيسية في خطاب حركة «٦ أبريل» خلال تلك المرحلة. ولكن في سياق تحليل دور الحركة وتأقلمها مع تحولات البيئة السياسية، من الضروري أن يتم الفصل بين أهداف الحركة خلال النصف الأول من مرحلة حكم محمد مرسي، وبين النصف الثاني، وكانت النقطة الفارقة هي إصدار الإعلان الدستوري الذي حصن قرارات رئيس الجمهورية في نوفمبر ٢٠١٢.

كانت الحركة خلال النصف الأول من مرحلة حكم محمد مرسي، أو في مرحلة ما قبل الإعلان الدستوري (دفاعا عن موقفها في دعم مرسي في جولة الإعادة) معنية بمراقبة الأداء الديمقراطي للرئيس، إيمانا من الحركة أنها بمثابة أداة للرقابة الجماهيرية وأن محمد مرسي رئيسا تم التوافق عليه من خلال صناديق الاقتراع. ولكن بعد إصدار الإعلان الدستوري في نوفمبر ٢٠١٢ تحول موقف الحركة من التأييد المشروط للرئيس في حال الالتزام بقواعد الديمقراطية والشفافية، إلى المطالبة بإزاحته عن الحكم وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة كونه لم يعد يمثل أي مسار ديمقراطي في سياساته أو قراراته.[١٨] هذا التحول في أهداف الحركة انعكس مما لا شك فيه على الاستراتيجيات التكتيكية التي تبنتها الحركة خلال تلك المرحلة.

هناك أيضا تباين على الصعيد التكتيكي في ما يتعلق باختيارات الحركة بين النصف الأول والنصف الثاني من العام الذي حكم فيه محمد مرسي. خلال النصف الأول من مرحلة حكم محمد مرسي، كانت «٦ أبريل» أكثر تركيزا على الديناميكيات الداخلية أو internal dynamics، حيث أنه في ذلك التوقيت كانت الحركة مرت بالفعل بحالة من الانقسام، وكان هناك الكثير من الخلافات الداخلية حول عدد من القرارات السياسية التي اتخذتها الحركة، كما كانت هناك زيادة في عدد العضويات وحالة من الانتشار الجغرافي غير المسبوق في تاريخ «٦ أبريل». ولذا كانت الاستراتيجية التكتيكية للحركة خلال تلك المرحلة تتمحور حول إعادة ترتيب البيت من الداخل، والعمل على رفع قدرات الحركة capacity building، ورفع درجة الوعي السياسي لدى الأعضاء المنضمين حديثا.[١٩]

١٨ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل
١٩ كالسابق

أحد الأدوات التي استخدمتها الحركة خلال تلك المرحلة في تنفيذ استراتيجياتها التكتيكة كانت فكرة إقامة انتخابات داخلية في الأفرع المختلفة للحركة في أنحاء الجمهورية. وكان لهذه الخطوة مغزى في مرحلة ما بعد انقسام أبريل ٢٠١١، فكانت الحركة تحتاج للتأكيد أمام الرأي العام وأمام الأعضاء، بخاصة الجدد منهم على الآلية الديمقراطية التي تتبعها الحركة في نمط القيادة، حيث إن بعد الانشقاق اتهمت الجبهة الديمقراطية جبهة أحمد ماهر بسيطرة «ماهر» على الحركة دون قواعد ديمقراطية واضحة، كما أن الأعضاء الذين انشقوا أحدثوا حالة نسبية من الفراغ في عدد من المناصب. وبالتالي، لم يكن من الممكن استمرار الحركة في العمل العام دون حالة من إعادة تشكيل الصفوف القيادية بين الأعضاء، بخاصة في ظل الانتشار الجغرافي والزيادة في العضويات. تحول تركيز الحركة خلال النصف الثاني من مرحلة حكم محمد مرسي إلى التوجه للحشد الجماهيري والتعبئة mass mobilization في مناطق مختلفة من الجمهورية لتحقيق أهداف الحركة التي تلخصت في ذلك التوقيت في إقامة انتخابات رئاسية مبكرة. في سياق تحقيق هذا الهدف، استخدمت الحركة عدد من الآليات مثل التحالفات السياسية، والاتساع في الانتشار والنفوذ الجغرافي للحركة، وأيضا التواجد الإعلامي والاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي.

على المستوى الداخلي، لم تتوقف مشاكل «٦ أبريل» خلال تلك المرحلة عند الانقسام لجبهتين، بل امتدت لتشمل عواقب اتخاذ قرار تأييد محمد مرسي في الانتخابات، والذي رأى العديد من الأعضاء أنه كان بمثابة التنازل السياسي الذي لم تكن الحركة بحاجة له. النقطة التي من المهم ملاحظتها في هذا السياق أن «٦ أبريل» حركة غير أيديولوجية، وبها العديد من التيارات والخلفيات السياسية، وبالتالي يكون وقع الخلاف الداخلي على الحركة أكثر سلبية وتهديد لتماسك الحركة بالمقارنة بحركات أخرى مثل الاشتراكيين الثوريين على سبيل المثال. ازدادت حدة الخلافات الداخلية داخل الحركة حول فكرة المواءمة السياسية مع النظام الحاكم أو مع جماعة الإخوان المسلمين بعد اختيار المنسق العام للحركة أحمد ماهر في لجنة كتابة الدستور عام ٢٠١٢، وهو خلق بالتالي جدلا داخليا حول السلوك السياسي للحركة خلال تلك المرحلة. ولعل اختيار أحمد ماهر ليكون عضوا في لجنة كتابة الدستور في ذلك الوقت هو أحد دلائل العلاقة بين البيئة السياسية وبين الحركات الاجتماعية، حيث تغير تحالفات النخب السياسية والاجتماعية خلال تلك المرحلة لخلق رؤية مختلفة عن التحالفات السياسية، وجعلت حالة السيولة – التي شهدها المجال العام في ما يتعلق بالتحركات الجماهيرية – النخب السياسية الحاكمة حريصة على التواصل مع التيار الثوري مُمثلا في الحركات الاحتجاجية، بخاصة «٦ أبريل» التي كان لها موقف مساند لمحمد مرسي خلال جولة انتخابات الإعادة.

جاء مردود هذه الخلافات الداخلية على الحركة سريعا عندما أعلن عدد من الأعضاء في أكتوبر من العام ٢٠١٢ انشقاقهم عن الحركة وإنشاء جبهة جديدة تحت اسم «حركة ٦ أبريل

الجبهة الثورية».[٢٠] باتت «٦ أبريل» بعد هذه اللحظة الحركة الاجتماعية الوحيدة في مصر التي انقسمت لثلاثة جبهات مختلفة تحت نفس الاسم، جبهة أحمد ماهر، والجبهة الديمقراطية، والجبهة الثورية. وعلى الرغم من أن الجبهة الثورية لم يكن لها تواجد ملحوظ في المجال العام خلال تلك المرحلة أو في المرحلة التي تلتها، إلا أن الأعضاء المنشقين كان رأيهم أن الحركة ارتكبت خطأ كبيرا بإعلانها تأييد محمد مرسي خلال جولة انتخابات الإعادة، وأن الحركة خرجت بهذا القرار عن المسار الديمقراطي الذي من المفترض أن تظل عليه.[٢١]مؤسس الجبهة الثورية، عضو الحركة محمد عواض، قال إن السبب في إنشاء جبهة جديدة هو القرار الذي اتخذه أحمد ماهر بتأييد محمد مرسي في جولة الإعادة، وهو القرار الذي جعل «٦ أبريل» تتحول من حركة اجتماعية واحتجاجية معنية بالضغط السياسي لإحداث التغيير في المقام الأول، إلى حركة فاعلة سياسيا تقدم التنازلات التي تُمليها عليها تحالفاتها السياسية.[٢٢]

في كل الأحول، لم تتمكن الجبهة الثورية من إثبات نفسها ككيان فاعل في المجال العام أو كجبهة ممثلة لحركة «٦ أبريل»، ولم تتمكن أيضا من تنمية قدراتها المتعلقة بالحشد الجماهيري ككيان اجتماعي.[٢٣] والجدير بالذكر أن العديد من أعضاء الحركة المنتمين لجبهة أحمد ماهر يرون أن الانشقاق الذي أدى لظهور الجبهة الثورية غير ذات الفاعلية كان بسبب الاختراقات التي حدثت للحركة خلال تلك المرحلة، سواء من خلال أجهزة الأمن أو من خلال جماعة الإخوان المسلمين. ولكن الانقسامات التي شهدتها حركة «٦ أبريل» تدل على الارتباط الوثيق بين التماسك الداخلي للحركات الاجتماعية، وبين تغيرات التحالفات السياسية من ناحية، ووجود أو غياب مرجعية أيديولوجية من ناحية أخرى. وبالتالي، يجب تحليل الانشقاقات المتكررة في حركة «٦ أبريل» على أرضية التأقلم مع تحولات البيئة السياسية التي تعيد صياغة التحالفات، أو تلغي تحالفات قديمة وتأتي بأخرى جديدة، وبين وجود مرجعية فكرية تكون حاكمة للسلوك السياسي للحركة في أوقات التحول.

إذا تناولنا العلاقة بين التحالفات السياسية الخارجية، وبين أثرها على الحركات الاجتماعية من الداخل، واتخذنا الحركات الثلاث التي نتناولها في سياق هذا الكتاب، فسنجد أن حركة الاشتراكيين الثوريين على سبيل المثال دخلت في عدد من التفاعلات والتحالفات السياسية في الفترة من يناير ٢٠١١ وحتى يوليو ٢٠١٣، ولكن صلابة هيكل الحركة والانتماء

٢٠ انظر في ذلك
Farag, Ziad “6 April from establishment to prohibition” Al-Arabiya Institute for Studies, 7/5/2014. http://studies.alarabiya.net

٢١ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

٢٢ انظر الرابط التالي على موقع جريدة «الوطن»
http://www.elwatannews.com/news/details/455069

٢٣ انظر الرابط التالي على موقع «ساسة بوست» في هذا الشأن
http://www.sasapost.com/6-april-movment/

الأيديولوجي الذي يلتزم به الأعضاء خلال مرحلة صناعة القرار منع الانقسامات الداخلية بشكل كبير خلال تحول المناخ السياسي وتغير هيكل الفرصة السياسية في المراحل المختلفة. على الجانب الآخر، بالنظر لحركة غير أيديولوجية كحركة أولتراس وايت نايتس، والتي لا تمتلك مرجعية فكرية كالاشتراكيين الثوريين، ولكنها تمتلك عدد من المبادئ وأرضية من الهوية الجمعية المتمثلة في الانتماء لنادي الزمالك، وعلى الرغم من الضعف البنيوى لحركة أولتراس وايت نايتس بالمقارنة بحركة الاشتراكيين الثوريين، وعلى الرغم أيضا من الاختلاف الشديد في السياقات التي عملت الحركتان فيهما، لم تتعرض الحركتان لحالات من الانشقاقات الداخلية مثلما تعرضت حركة «٦ أبريل». ولكن الثابت أن تفاعلات وتحالفات «٦ أبريل» السياسية كانت مصدرا لحالة من الانشقاق المتكرر داخل صفوف الحركة، وكان ذلك مرتبط ارتباطا وثيقا بحالة الانفتاح التي شهدها هيكل الفرصة السياسية خلال فترات حكم المجلس العسكري ومحمد مرسي، وأثّر ذلك التحول في البيئة السياسية على الحركة من الداخل.

كانت هناك موجة أخرى من الخلافات الداخلية داخل حركة «٦ أبريل» بعد إعلان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت، محمد مرسي، عن الإعلان الدستوري الذي أصدره في نوفمبر عام ٢٠١٢. كانت الحركة في نوع من المعضلة خلال ذلك التوقيت، فمن ناحية، جاء الإعلان الدستوري الذي أصدره محمد مرسي بعدد من البنود التي تتنافى بشكل كلي مع مبادئ الحركة الساعية للتحول الديمقراطي، ومن ناحية أخرى، خلق الموقف المعادي للإعلان الدستوري الذي اتخذته الحركة عدد من الخلافات الداخلية خاصة من قبل أعضاء الحركة المنتمين للتيار الإسلامي، والذي كان ينظر للإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي على أنه نوع من إدارة الأزمات والتأقلم مع سياق الدولة أكثر منه رغبة في السطوة السياسية والتحكم في مقاليد الأمور دون محاسبة. وصحيح أنه لم تحدث انشقاقات أخرى في صفوف الحركة، إلا أن الأعضاء ذوي الخلفية الإسلامية داخل صفوف الحركة ضلوا يشكلون مصدرا مستمرا للتهديد بحدوث خلافات داخلية في الحركة. وعلى نفس تلك الأرضية، كان قرار الحركة بدعم حملة «تمرد» والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة أحد مصادر الصدام الداخلي خلال تلك المرحلة. في خضم هذا الصراع، بات من الصعب رسم الخط الفارق بين تصريحات الأعضاء كأفراد، وتصريحات الحركة ككيان جمعي، وهي مشابهة لتلك التي طالما عانت منها حركات الأولتراس.

شهدت مرحلة حكم محمد مرسي عددا من التفاعلات بين الحركة وبين الدولة وعدد من القوى السياسية الناشطة أو الفاعلة خلال تلك المرحلة. ولكن هذه التفاعلات لم تُفضِ لتحالف ثابت بين حركة «٦ أبريل» وبين الدولة أو قوى سياسية أو اجتماعية أخرى. ولكَن الجدير باذكر أنه كان هناك نوع من نمط التفاعل غير الرسمي بين الحركة وكل من الدولة والقوى السياسية خلال تلك المرحلة. خلال النصف الأول من مرحلة حكم محمد مرسي،

كانت جماعة الإخوان مازالت تحمل بعض الامتنان تجاه الحركة نظرا لموقفها المؤيد لمحمد مرسي خلال جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، وحاولت جماعة الإخوان بالفعل التواصل أكثر من مرة مع الحركة. وكان من ضمن الدلائل على هذا التواصل أو التفاعل هو اختيار المنسق العام للحركة أحمد ماهر كعضو في لجنة كتابة الدستور كما ذكرنا من قبل (أحمد ماهر استقال من اللجنة في نوفمبر ٢٠١٢ بعد صدور الإعلان الدستوري)، كما تم دعوة الحركة لعدد من جلسات الاستماع مع الرئيس بشأن أزمة الحركة الطلابية في مصر في سبتمبر ٢٠١٢، والتي كان لطلاب «٦ أبريل» في ذلك التوقيت دور فاعل فيها.

ومن أهم الوقائع التي شهدت تواصلا بين حركة «٦ أبريل» وبين الدولة خلال تلك المرحلة كانت واقعة القبض على المنسق العام للحركة، أحمد ماهر، في مطار القاهرة بعد عودته من الخارج إثر المشاركة في ورشة عمل حول قوى المعارضة في مصر.[٢٤] لجأ عدد من أعضاء الحركة خلال ذلك الموقف لسعد الكتاتني، الذي كان عضوا بمكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين وأمينا عاما لحزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية لجماعة الإخوان)، وأيضا كان رئيسا للبرلمان المصري الذي تم انتخابه بعد الثورة وتم حله بحكم من المحكمة الدستورية العليا. وقد أثمر تواصل الحركة مع سعد الكتاتني وأدى إلى الإفراج عن أحمد ماهر بعد ٢٤ ساعة من الاحتجاز، وهو ما يعد أحد نماذج نجاح تواصل الحركات الاجتماعية ذات النفوذ في المجال العام بغرض تحقيق مطالبها، وتنمية قدراتها في الضغط على الدولة في ما يتعلق بالقضايا التي تراها الحركة ذات أهمية، وهو نموذج متكرر في الحركات الاجتماعية وعلاقتها بالدولة في مرحلة ما بعد الثورات، كحركة تضامن أو solidarity في بولندا على سبيل المثال.

ولكن تظل تلك الواقعة أحد النماذج الدالة على طريقة بلورة علاقات وسياسات القوة formation of power politics خلال تلك المرحلة، وهو ما يعبر أيضا عن طبيعة البيئة السياسية السائدة خلال فترة حكم محمد مرسي، وتفاعلات الدولة مع الحركات الاجتماعية خلالها. تم القبض على أحمد ماهر في ذلك التوقيت واتهامه بالترتيب والتحريض على مظاهرات أمام منزل وزير الداخلية كانت تهدف لإيذاء الوزير. ولكن تواصل الحركة مع أحد رموز النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين خلال تلك المرحلة كان له أثر إيجابي وتم الإفراج عن أحمد ماهر. لكن الواقعة تدل على أنه كان هناك نمط من التفاعل بين المؤسسات الأمنية في الدولة المصرية، والسلطة التنفيذية مُمثلة في مؤسسة الرئاسة، وبين حزب الحرية كنخبة سياسية ذات نفوذ خلال تلك المرحلة، وكان هذا النمط من التفاعل سببا لعدد من المشكلات لبعض الحركات الاجتماعية التي تتمتع بنفوذ في المجال العام خلال تلك الفترة.

٢٤ انظر رسالة دكتوراه زياد عقلومقابلة شخصية أخرى مع عضو حركة ٦ أبريل جبهة أحمد ماهر، القاهرة، ٢٠١٨/٧/١٢، وانظر أيضا الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/05/130510_egypt_ahmed_maher_arrest

على مستوى التحالفات السياسية، لم تُثمر تلك المرحلة عن أي تحالفات فاعلة للحركة مع قوى سياسية أخرى، على الرغم من التغير في موقف الحركة تجاه محمد مرسي خلال النصف الأول، والنصف الثاني من العام الذي حكم خلاله محمد مرسي من التأييد المشروط إلى المعارضة الكلية، وهو ما كان من الممكن أن يصنع أرضية للتحالف السياسي بين الحركة وسائر القوى السياسية. واجهت الحركة العديد من محاولات جماعة الإخوان المسلمين لتحييد الحركة واستمالتها لصفوف الرؤية السياسية التي يتبناها التيار الإسلامي بشكل عام والداعمة لاستمرار محمد مرسي في الحكم، وهو التوجه الذي لم يكن مقبولا داخل الحركة في ذلك التوقيت نظرا لشدة الخلاف الداخلي حول قرار دعم محمد مرسي خلال جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية. كما امتنعت الحركة عن الانضمام لجبهة الإنقاذ الوطني في نوفمبر ٢٠١٢ بسبب وجود رموز لنظام مبارك فيها، مثل عمرو موسى، وسامح عاشور، والسيد البدوي. كان التحالف السياسي الوحيد الذي دخلت فيه الحركة خلال تلك المرحلة هو التحالف مع حملة تمرد لجمع التوقيعات لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وعلى الرغم من أن قرار الحركة بتأييد حملة تمرد تسبب في العديد من الخلافات الداخلية، إلا أن الحركة تمكنت من خلال فروعها المختلفة في أنحاء الجمهورية من جمع التوقيعات على مليون استمارة وتسليمها لحملة «تمرد».[٢٥]

في المجمل، مرت حركة «٦ أبريل» خلال فترة حكم محمد مرسي بعدد من التحديات الداخلية، والتي تمثلت في الانشقاقات والتوتر الداخلي في عملية صناعة القرار، وطغى اهتمام الحركة بهذه الحالة من الخلاف الداخلي على دورها في المجال العام، وهو ما يُعد أيضا أحد تأثيرات تحولات البيئة السياسية التي باتت أكثر انفتاحا على الحركة، حيث ساهم التغير في هيكل الفرصة السياسية، بخاصة في ما يتعلق بانخفاض معدلات استخدام الدولة للعنف تجاه العمل الجمعي على مساعدة الحركة في التركيز على قضاياها الداخلية التي كانت في حالة من التنازع بين تيارات الحركة المختلفة. كما ساهم غياب المرجعية الأيديولوجية في تحويل الحركة لكيان سياسي أشبه بالإسفنجة، تمتص وتستوعب العديد من التيارات السياسية دون وجود بناء داخلي قادر على التعامل مع هذه الاختلافات على المستوى التنظيمي. كما كان قرار دعم محمد مرسي خلال جولة الإعادة بمثابة التنازل السياسي الذي أثر كثيرا على قدر التماسك الداخلي لدى الحركة، وجاءت فترة حكم محمد مرسي بالعديد من المواقف التي كانت كاشفة للعواقب السلبية لهذا القرار. وتظل حركة «٦ أبريل» إحدى الحركات التي كان تقاطعها وتفاعلها مع تحولات البيئة السياسية على البنيان الداخلي للحركة أكثر من تأثيره على نمط وجودها في المجال العام، وهو ما يختلف عن نموذج آخر في السياق المصري كحركة الاشتراكيين الثوريين على سبيل المثال، والتي لم يظهر تأثير تحول هيكل الفرصة السياسية على صعيدها الداخلي بالشكل الذي ظهر عليه في حركة «٦ أبريل».

٢٥ انظر في ذلك الرابط التالي على موقع بوابة الأهرام
http://gate.ahram.org.eg/News/361923.aspx

حركة أولتراس وايت نايتس

حركات الأولتراس، على الرغم من كونها حركات اجتماعية كانت ناشطة في المجال العام منذ ٢٠٠٧، وكانت فاعلة في سياق الثورة، وتأثرت بتحولات البيئة السياسية في المراحل المختلفة ما بعد الثورة، فإنها تظل ذات طبيعة مختلفة عن سائر القوى السياسية والحركات الاجتماعية، كونها حركات غير أيديولوجية وغير سياسية. وبالتالي، تحليل تأثير تحولات البيئة السياسية على حركات الأولتراس أيا كان اسم الحركة يتطلب استيعاب السياق الذي تعمل فيه هذه الحركات، حيث إنه ليس سياقا سياسيا خالصا، بل به أبعاد تتعلق بشكل خاص بحركات الأولتراس دون غيرها من الحركات الاجتماعية. النقطة الأولى التي يجب مراعاتها هي كون حركات الأولتراس حركات مرتبطة في الأساس بكيانات تمارس رياضة كرة القدم، وهذا يعني أن السياق العام لنشاط كرة القدم، وتحولاته، والقواعد الحاكمة له هي أحد العوامل التي تؤثر على نشاط الأولتراس. والنقطة الثانية تتلخص في الكيان الذي تشجعه الحركة وتنتمي له، وما يمر به هذا الكيان من إشكاليات أو تحولات، وحركة «أولتراس وايت نايتس» على وجه الخصوص عانت الكثير من الصراعات الداخلية داخل مجلس إدارة نادي الزمالك في مرحلة ما بعد الثورة، وهو ما انعكس سلبا على نتائج فريق الكرة من ناحية، وخلق علاقة متوترة بين الحركة وبين مجلس إدارة النادي من ناحية أخرى.

واتساقا مع هذا المنهج، هناك عدد من الأحداث التي لا يمكن اعتبارها ضمن تحولات البيئة السياسية، ولكنها أثرت على حركات الأولتراس بشكل واضح. الحدث الأول كان إيقاف نشاط كرة القدم في مصر بعد أحداث مذبحة بورسعيد في فبراير ٢٠١٢، وإلغاء بطولة الدوري في ذلك العام، ثم استئناف النشاط في أكتوبر ٢٠١٢ ولكن دون حضور جماهيري، وهو الحدث الذي تحدثنا عنه بإسهاب في الفصل السابق. والحدث الثاني كان كمّ المشكلات المتكررة داخل مجلس الإدارة، وهو ما جعل الحركة في حالة من الارتباك حول ممارسة دورها، أيكون في المجال العام الذي بدأ يتخذ بعدا سياسيا، أم ينصب اهتمامها على المشكلات الداخلية التي تضرب الكيان الذي تنتمي إليه الحركة؟

لم تكن عواقب مذبحة بورسعيد سهلة على أعضاء حركات الأولتراس، سواء أعضاء أولتراس أهلاوي الذين تعرض زملاؤهم لتلك الأحداث غير الإنسانية، أو أعضاء بقية حركات الأولتراس الذين أظهروا تضامنهم مع أولتراس أهلاوي، دون النظر لفكرة التنافس الكروي. كان لأحداث استاد بورسعيد في فبراير ٢٠١٢ أثر مزدوج على حركات الأولتراس، فكان هناك أثر شخصي على الأعضاء تمثّل في مفهوم صدمة ما بعد الحدث أو post-event trauma، وكان هناك أثر تنظيمي تمثل في عودة نشاط الكرة دون جماهير، ما منع حركات الأولتراس من الوصول للمنصة الرئيسية من المساحة العامة التي يستخدمونها في التعبير. ولكن في ما يتعلق بمذبحة استاد بورسعيد على وجه الخصوص، يجب التفرقة بين آثارها على

حركة أولتراس أهلاوي، وآثارها على سائر حركات الأولتراس، بما فيها حركة أولتراس وايت نايتس.

حركة أولتراس أهلاوي كانت أكثر الكيانات المتواجدة في المجال العام خلال مرحلة ما بعد الثورة التي تعرضت لظاهرة صدمة ما بعد الثورة أو post-revolutionary trauma. وتعد صدمات ما بعد الثورة إحدى الظواهر المعتادة التي تتعرض لها الحركات الاحتجاجية التي مرت بتنازع سياسي أو political contention مع الدولة، أو مع القوى السياسية الأخرى التي تبلورت في مرحلة ما بعد الثورة post—revolutionary phase. ومن أهم عواقب صدمات ما بعد الثورة هو إعادة بناء العلاقة مع «الآخر»، ومفهوم «الآخر» يختلف في إدراكه بين فرد وفرد، نظرا لشدة الاستقطاب على مستويات متعددة خلال العملية الثورية، وبالتالي، فالآخر من الممكن أن يكون مصر، أو إحدى مؤسسات الدولة التي كانت مصدرا للصدمة عند تفاعل الثوار معها، أو من الممكن أن يكون «الآخر» تيارا سياسيا أو توجه فكري أو إيدولوجي أو ثقافي. وقد أدت صدمات ما بعد الثورة لإعادة صياغة العلاقة بين الأفراد وبين عدد من الجهات والرموز، بخاصة أن ٢٥ يناير شهدت استقطاب سياسي وجيلي ونوعي وثقافي، وبالتالي، قام العديد من الثوار بمراجعة مواقفهم وتفاعلاتهم بل وأدوارهم في سياق المجتمع. ويعني ذلك في المقام الأول أن صدمات ما بعد الثورة لا تتوقف عند الإحباط من عدم تحقق توقعات أو مطالب أو آمال أو أحلام، ولكنها تنصرف للدفع بالفرد لإجراء مراجعات قيمية لتفاعلاته مع المجتمع وموقفه من الدولة ودوره كمواطن. وبالتالي، أدت صدمات ما بعد الثورة لإعادة إنتاج الأطر الحاكمة لعلاقة الثوار بالدولة ومؤسساتها، وبالمجال العام، وبرموز الأقطاب المختلفة الناتجة عن التطورات السياسية أثناء الثورة وفي مرحلة ما بعد الثورة، وكان من ضمن القطاعات الكامنة بين فئة الثوار هي حركات الأولتراس.

ولذا، دخلت حركات الأولتراس مرحلة محمد مرسي وهي بها الكثير من العداء ضد النظام، وتحديدا المجلس العسكري، التي رأت حركات الأولتراس أنه كان مسؤولا مسؤولية مباشرة عن الأحداث التي وقعت في استاد بورسعيد. وإن كان هذا العداء لم يتم ترجمته في سلوكيات عنيفه، ولكنه كان مؤثرا على آليات صنع القرار داخل حركات الأولتراس خلال تلك المرحلة، وتمت ترجمته في عدد من الفعاليات الجمعية والحشد في أكثر من موقف. تضامنت حركات الأولتراس مع بعضعها البعض في عدد من الفعاليات الجماهيرية التي شهدتها فترة حكم محمد مرسي، وكان القاسم المشترك بين حركات الأولتراس خلال تلك المرحلة هو كراهية فكرة استخدام العنف من قبل الدولة تجاه جمهور الكرة المنظم، وهو ذات الموقف الذي تعرضت له بعد ثلاثة أعوام حركة أولتراس وايت نايتس خلال أحداث استاد الدفاع الجوي في ٢٠١٥.

ولكن الجدير بالذكر، أن حركة أولتراس وايت نايتس كان بها العديد من المشكلات الداخلية في مرحلة ما بعد مذبحة بورسعيد في فبراير ٢٠١٢. رأى عدد غير قليل من أعضاء

الحركة ضرورة التضامن مع حركة أولتراس أهلاوي ورفض استئناف النشاط الرياضي حتى يتم معاقبة المسؤولين عن أحداث بورسعيد، وخرج عدد من هؤلاء مع حركة أولتراس أهلاوي في مسيرات. وعلى الجانب الآخر كان هناك من رأى ضرورة استئناف بطولة الدوري العام، التي رفض النادي الأهلي وجمهوره استكمالها بعد ما وقع من أحداث في استاد بورسعيد، وكانت وجهة النظر هذه قائمة على فكرة أن غياب النادي الأهلي عن المسابقة يضمن فرصا أكثر لنادي الزمالك في الفوز بها، كون النادي الأهلي هو المنافس الرئيسي لنادي الزمالك، بخاصة وأن في ذلك التوقيت عام ٢٠١٢ كان الأهلي يفوز ببطولة الدوري بشكل مستمر منذ موسم ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وهو الموسم الأخير الذي أحرز فيه نادي الزمالك بطولة الدوري العام قبل أن يفوز بها مؤخرا في موسم ٢٠١٤-٢٠١٥. جاء القرار النهائي للحركة هو التضامن مع حركة أولتراس أهلاوي في مطالبتها بوقف نشاط كرة القدم وإلغاء البطولة، وهو ما كان دليلا على أن التنافس داخل الملعب وفي المدرجات لا يعني بالضرورة عدم وجود أرضية من المبادئ المشتركة بين حركات الأولتراس على الرغم مما تشهده العلاقة بينهما من مشاحنات في سياق التنافس. وعلى الرغم من أن حركة أولتراس وايت نايتس لم تتعرض لذات المسار السياسي الذي تعرضت له حركة أولتراس أهلاوي في سياق مطالبها بمحاسبة المسؤولين عن مذبحة بورسعيد، إلا أن الحادث خلق سياقا عاما ألقى بظلاله على كل حركات الأولتراس في مصر.

مرت كرة القدم المصرية بحالة من التوتر في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير. هناك الكثير من الدلائل التي تثبت أن تحولات البيئة السياسية تنعكس على نشاط كرة القدم، كما تنعكس على حركات الأولتراس بالتساوي. قامت ثورة ٢٥ يناير في توقيت كانت فيه مصر بطلا لكرة القدم في القارة الإفريقية، بعد الفوز بثلاث بطولات للأمم الإفريقية على التوالي منذ ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠، تحت قيادة فنية للمدرب حسن شحاتة. خلال السنوات التي تلت ثورة ٢٥ يناير، تراجع الأداء الكروي في مصر نتيجة للأحداث السياسية ولتفاعلات الدولة مع قطاع الكرة، سواء من خلال الصناعة أو من خلال الجماهير، فلم تتأهل مصر لبطولة كأس الأمم الإفريقية في أعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٥، على الرغم من أن قبل ٢٠١١، كانت مصر هي الدولة الوحيدة في إفريقيا التي تأهلت لكل البطولات في كأس الأمم الإفريقية. كما توقف النشاط المحلي للكرة كما ذكرنا من قبل بعد مذبحة بورسعيد، وكان ذلك في فبراير ٢٠١٢، ثم عاد النشاط الكروي في أكتوبر ٢٠١٢، لكي يتوقف مرة أخرى بعد أحداث ٣٠ يونيو ويتم إلغاء الموسم الكروي من قبل اتحاد الكرة نظرا للتوترات السياسية، وتعد هذه الأحداث خير دليل على ارتباط لعبة كرة القدم بالمجال العام وتحولات البيئة السياسية في مصر، وانعكاس هذا الارتباط بالضرورة على حركات الأولتراس.

في ظل هذا المناخ الذي تضاءل فيه الحيز الذي تشغله كرة القدم في المجال نظرا لوقف النشاط وعدم تحقيق أي إنجازات على الصعيد الوطني في مجال الكرة، عانت حركات الأولتراس من

عدد من التحديات التي خلقتها تحولات المناخ السياسي العام وتأثيراته على نشاط الكرة. امتزجت خلال تلك المرحلة الانتماءات السياسية للأعضاء، والتي تبلور أغلبها في مرحلة ما بعد الثورة، مع الغرض الحقيقي لحركات الأولتراس المعنية بتشجيع الكيان الذي تنتمي له كل حركة منها. وبات هناك تساؤل مستمر حول الدور الحقيقي للحركة، بخاصة داخل حركة «أولتراس وايت نايتس» نظرا للتراجع الكروي الذي كان يعانيه نادي الزمالك خلال تلك المرحلة. وكل هذا بخلاف حقيقة افتقاد حركات الأولتراس للمساحة الرئيسية للتعبير لهم وهي المدرجات، سواء كانت مدرجات ملاعب التدريب داخل الأندية، أو مدرجات الاستادات التي تُقام بها المباريات. وفقا لأحد أعضاء حركات الأولتراس: «تغيرت الكثير من الأشياء، ولكن التحدي الرئيسي بالنسبة لنا كان كيفية بقائنا متحدين في ظل غياب الأرضية المشتركة التي تجمعنا سويا وهي كرة القدم»، فبدون الصلة التي تخلقها اللعبة بين أعضاء الحركة، واجهت حركات الأولتراس تحديات كبيرة في الحفاظ على حجم التواصل بين الأعضاء، أو group interconnectivity، داخل كل حركة.[٢٦] ولكن الجدير بالذكر أن العلاقات الوثيقة التي تربط أعضاء حركات الأولتراس ببعضها البعض ساهمت في بقاء التماسك الداخلي للحركة movement internal cohesion في حالة من الاستقرار خلال تلك المرحلة، ولكن غياب النشاط الكروي وانفتاح المجال العام ساهما في المزيد من التسييس أو politicization بين صفوف حركة «أولتراس وايت نايتس».

دخول البعد السياسي بين أعضاء حركة غير سياسية ولا تمتلك أجندة في المقام الأول له طبيعة خاصة تنعكس على نمط التنظيم الداخلي للحركة. دراسة حركات الأولتراس تحتاج لتفرقة واعية بين الأعمال الجمعية للحركة، والأفعال الفردية للأعضاء، وهو ما تطرقنا له من قبل. إضفاء بعد سياسي على التواجد الجمعي لحركات الأولتراس في المجال العام هو في النهاية قرار شخصي يعود للأعضاء كأفراد في الحركة، ولكنه لا يعود للحركة ككيان جمعي. ولكن السياق السياسي أو البيئة السياسية في مرحلة ما بعد حادث استاد بورسعيد، والتي تم وقف النشاط الكروي بعدها، أجبرت حركات الأولتراس على النزول للشارع بمطالب سياسية، والتي غيرت كثيرا في داخل هذه الحركات. وعندما عاد النشاط الكروي، كانت هناك أبعاد جديدة في سياق عودته، على سبيل المثال كانت هناك سطوة على القرارات الحاكمة على اللعبة من قِبل أجهزة الأمن، والتي كان المنوط بها حماية وتأمين المباريات، كما كان هناك تضاؤل في دور اتحاد الكرة في إدارة اللعبة أمام القرارات الأمنية الخاصة بتنظيم المباريات، نتيجة لكون المباريات صارت نشاط جمعي به وجود جماهيري ذو توجهات سياسية.

٢٦ انظر
Jerzak, Connor T. “Ultras in Egypt: state, revolution and the power of public space” Interface, Vol.5, No.2, November 2013, pp.253.

من المهم ذكر أن البنية الأساسية لكرة القدم في مصر مملوكة بشكل واضح للدولة، فعلاوة على أن الأندية تعد مؤسسات قومية مملوكة للدولة وتتلقى دعما من وزارة الشباب والرياضة في الكثير من الأحيان، ملاعب الكرة أو الاستادات هي الأخرى في أغلب الأوقات تكون مملوكة للدولة، سواء الاستادات التابعة لوزارة الداخلية، أو لوزارة الدفاع، أو لوزارة البترول، أو للمحافظات. قطبا الكرة المصرية، كل من النادي الأهلي أو نادي الزمالك، لا يمتلكان كأندية ملاعبهما الخاصة، وبالتالي يخضعان لسلطة الجهات المالكة للملاعب داخل الدولة، والتي تتحكم بشكل كبير في منظومة كرة القدم في مصر. ملكية ملاعب الكرة التابعة للدولة كانت أحد أهم النقاط التي تفاعلت من خلالها حركات الأولتراس مع الدولة- في سياق عودة النشاط الكروي أو عودة الجماهير، وهو ما يعد أحد الأبعاد المهمة في تفهم السياق الذي تعمل من خلاله حركات الأولتراس، بخاصة في ما يتعلق بعلاقتها بالدولة، وملكية المساحة العامة التي تمارس فيها هذه الحركات نمط وجودها الجمعي.

على مستوى أهداف الحركة واستراتيجياتها التكتيكية، لم تقم «أولتراس وايت نايتس» بالكثير من التغيير خلال فترة حكم محمد مرسي. ظل الوعي الجمعي للحركة خلال تلك المرحلة متمحورا حول تشجيع نادي الزمالك بكل ما كان يمر به من مشكلات داخلية وإخفاقات رياضية، كما ظلت أيضا متمسكة بالمبادئ التي تُشكل حركات الأولتراس بشكل عام مثل الحرية، والمساواة، والأخوة، والكرامة، ومفهوم الانتماء، وكانت الطبيعة غير السياسية للحركة أحد العوامل التي ساهمت في الالتزام بهذه المبادئ خلال فترات تحول البيئة السياسية.

على المستوى التكتيكي، لجأت الحركة لعدد من الأدوات التي كان من شأنها تعويض غياب المساحة العامة التي تستخدمها الحركة بعد وقف النشاط واستئنافه دون جماهير بعد عودته. انتقل تركيز الحركة خلال تلك المرحلة على حضور تدريبات الفريق في ملعب حلمي زامورا بنادي الزمالك، وهو الاستاد الذي لا تقام عليه مباريات رسمية، ولكنه يشهد تدريبات الفريق ويشهد وجودت مكثف للجمهور. استخدم أعضاء الحركة مدرجات ملعب حلمي زامورا كساحة للتعبير وكشريحة من المساحة العام التي تشغلها الحركة، سواء خلال تدريبات الفريق أو خلال المباريات الودية. كما لجأت الحركة خلال تلك المرحلة لاستخدام عدد من الأدوات الفنية، مثل فن الجرافيتي أو الموسيقى، لضمان استمرار تواجدها في المجال العام، وهو ما كانت تفعله العديد من حركات الأولتراس بعد توقف النشاط الكروي، وهو يعد أحد استراتيجيات التأقلم التي لجأت لها حركات الأولتراس في ظل غياب المساحة العامة وتوقف النشاط الكروي.

على الصعيد الداخلي، كانت الحركة تواجه بعض التحديات في ما يتعلق بإضافة بعد سياسي على الكثير من الأعضاء، وبين تأثير هذا البعد السياسي على الحركة ككيان جمعي من غير المفترض أن يكون مُسيسا، وتصاعدت حدة الخلافات الداخلية داخل الحركة من جراء انفتاح البيئة السياسية خلال فترة حكم المجلس العسكري، وأيضا كنتاج للزيادة الملحوظة في عدد

الأعضاء، وانتشار الانتماءات السياسية المتنوعة بين صفوف الحركة. بعض من قيادات الحركة خلال تلك المرحلة أبدوا انتماءهم لحملة «حازمون»، التي كانت تسعى لدعم حازم صلاح أبو إسماعيل للترشح لمنصب الرئاسة، وشارك عدد من أعضاء الحركة في بعض المسيرات والاعتصامات التي نظمتها الحركة، لكن الحركة ككيان جمعي تظل مصرة، رغم تعاطفها مع أيه أعضاء قيد الحبس أو التحقيق، على أن هذه التصرفات جاءت كاختيارات شخصية من قبل الأعضاء، ولا تملك الحركة التحكم في الميول الشخصية لأعضائها. ولكن تظل الحقيقة أن هؤلاء الأعضاء الذين تصرفوا بشكل فردي استدعوا الهوية الجمعية للحركة، سواء في الهتافات أو في السلوك الجمعي خلال التظاهر، وهو ما خلق انطباعا لدى الرأي العام أن الحركة متضامنة مع أو لها توجه إسلامي بشكل أو بآخر، وهو ما نفته الحركة باستمرار.[٢٧] بشكل عام، كان لغياب الأيديولوجيا ولغياب هيكل واضح من التراتبية داخل حركة «أولتراس وايت نايتس» وحركات الأولتراس بشكل عام خلال تلك المرحلة دور سلبي في التأثير على هذه الحركات داخليا خلال تلك المرحلة.

لم تكن حركة «أولتراس وايت نايتس» ككيان جمعي عضوا في أي تحالفات سياسية، لكن اكتساب عدد كبير من الأعضاء لبُعد سياسي في مرحلة ما بعد الثورة، وتكوين انتماءات لأحزاب سياسية أو حركات اجتماعية، كان له أثره في تكوين تكتلات سياسية بين أعضاء الحركة تنتمي لتيارات مختلفة مثل جماعة الإخوان المسلمين، حركة حازمون، وحزب الدستور، وتحالف التيار الشعبي التابع لحمدين صباحي. في مرحلة ما بعد إصدار الإعلان الدستوري في نوفمبر ٢٠١٢، تفاعل عدد كبير من أعضاء حركة «أولتراس وايت نايتس» مع دعوات المشاركة في التظاهرات المناهضة للإعلان التي أتت من حركات مثل «٦ أبريل» والاشتراكيين الثوريين. لم يكن هناك قرار في هذا التوقيت من قبل الحركة بالمشاركة الجمعية في تلك الفعاليات السياسية، ولكن مشاركة الأعضاء على أرضية منفردة استدعت وجود الهوية الجمعية لحركات الأولتراس في تلك الفعاليات.

من المهم ملاحظة أن أعضاء حركة «الأولتراس وايت نايتس» كانوا موجودين في سياق الاشتباكات التي حدثت في محيط قصر الاتحادية في نوفمبر ٢٠١٢، وكان هناك انقسام لأعضاء الحركة بين المؤيد لقرار محمد مرسي، والمعارض له، فلم يكن للحركة توجه سياسي واضح أو موقف داعم لأي من الأطراف في سياق الخلاف السياسي الذي كان يتبلور خلال تلك المرحلة. ولكن الجدير بالذكر أن هذه الخلافات السياسية لم يكن لها أثر فاعل على مدى الترابط بين الأعضاء الموجود بالحركة، وهو ما يؤكد على انفصال الشق الرياضي المعني بتشجيع نادي الزمالك، عن الشق السياسي، الذي كان يمثل للأعضاء – من قبل الحركة – مساحة مفتوحة لاختيار ولاءاتهم في ما يتعلق به.

٢٧ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

بشكل عام، لم تطرأ الكثير من التغيرات على الاستراتيجيات التكتيكية وأساليب التواجد لـ«أولتراس وايت نايتس» خلال مرحلة حكم محمد مرسي، مما لا شك فيه أن إيقاف النشاط الكروي كان أحد العوامل التي احتاجت الحركة التأقلم معها خلال تلك المرحلة، بخاصة في ما يتعلق بفقدان المساحة العامة، ولكن الحركة تمكنت من احتواء ذلك التحول من خلال التركيز على التواجد في ملاعب التدريب. ولكن اللجوء للجرافيتي والموسيقى ضَمن للحركة وجودا داخل المجال العام، حتى بعد افتقاد المساحة الأساسية التي طالما استخدمتها الحركة للتعبير. منع النشاط الكروي كان بالتأكيد بمثابة تراجع لنفوذ قوة الحركة في المجال العام، ولكن الحركة استمرت في الوجود في المشهد على الرغم من غياب المساحة العامة المعتادة، وهو ما يفسره الترابط الشخصي بين أفراد الحركة بهيكلها العنقودي. انخفاض معدلات رغبة الدولة في استخدام العنف إزاء العمل الجمعي كان أحد العوامل التي ساهمت في استمرار تواجد الحركة في المجال العام، وهو أحد الروابط بين استراجيات الحركة وبين الشكل العام لهيكل الفرصة السياسية السائد خلال المرحلة. ولكن ما يجب إدراكه خلال تحليل حركات الأولتراس أن مفهوم الهوية الجمعية عادة ما يطغى على تحولات البيئة السياسية، ولكن يظل التساؤل هو قدرة حركات الأولتراس على التـأقلم مع التحولات الجذرية في البيئة السياسية، وهو ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل القادم المتعلق بمرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

الفصل الرابع:

الحركات الاحتجاجية وهيكل الفرصة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣

تقديم

اختلف هيكل الفرصة السياسية بين فترة وأخرى، وبين نظام سياسي وآخر في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣، لكن حجم التحول الذي طرأ على البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو كان أكبر من التحولات التي شهدتها المراحل الانتقالية، بين مرحلة حكم المجلس العسكري وبين مرحلة حكم محمد مرسي. دخلت مصر مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو بالعديد من المتغيرات، سواء على صعيد سياسات الدولة، أو على صعيد تحالفات النخب، أو على صعيد المشهد الذي شهد الكثير من النزاع والاستقطاب والعنف خلال تلك المرحلة. دخلت مصر في حالة فريدة من المزج بين الإرادة الجماهيرية التي قامت بعملية تعبئة من أجل تحرك شعبوي، وبين سياسات الدولة التي احتضنت هذا التحرك، وبات مشهد المجال العام في مصر في ذلك التوقيت بمثابة مسابقة بين التيارات الإسلامية والمدنية للحشد الجماهيري واحتلال المساحة العامة.

وفي خضم هذا السياق الاستقطابي، تحولت تحالفات النخب كما تحولت ميول الدولة تجاه النخبة الحاكمة، والتي كانت تتلخص في جماعة الإخوان المسلمين ومحمد مرسي، وتمكنت القوى السياسية من خلق حالة من الحراك داخل المجال العام شاركت فيها مجموعة متنوعة من النخب، وساندتها وسائل الإعلام بطرق سنتعرض لها لاحقا. وبالتالي، عندما نربط بين تحولات البيئة السياسية وبين استراتيجيات التـأقلم التي تتبناها الحركات الاحتجاجية للتوافق مع هذا التحول، يجب أن نأخذ في الحسبان السياق العام الذي جرت فيه هذه التحولات، والذي تضمن الدولة من ناحية، وتحالفات النخب السياسية من ناحية ثانية، واتفاق الكيانات غير المؤسسية على معاداة محمد مرسي وجماعة الإخوان من ناحية ثالثة، حيث إن تحليل البيئة السياسية خلال تلك المرحلة لا يستقيم دون الخوض في تفاصيلها وفي العوامل التي تغيرت خلال هذا التحول.

هذا الفصل معني بالأساس بدراسة وتحليل هيكل الفرصة السياسية الذي تشكلت ملامحه في ما بعد قرارات ٣ يونيو ٢٠١٣، وما تلاها من إجراءات وتشريعات سياسية، والتي كان لها أثر مباشر على صياغة أبعاد المجال العام في السياسية المصرية خلال تلك المرحلة. الجدير بالذكر أن تفاعلات تغير هيكل الفرصة السياسية مع الحركات كان يتسم باختلاف شديد عن المراحل السابقة، وهو الاختلاف الذي جعل دور التكوينات الجماهيرية غير المؤسسية أقل نفوذاً في سياق المجال العام المصري خلال تلك المرحلة لعدد من الأسباب سنتعرض لها لاحقا. في هذه النقطة تحديدا يجب الإشارة إلى أن العوامل الاجتماعية التي شكلت التحرك الجمعي في يوليو ٢٠١٣ formative factors تختلف عن تلك التي شكلت التحرك الجماهيري في يناير ٢٠١١، وهو العامل الذي خلق طريقا مختلفا لمخرجات التحرك الجماهيري في مرحلة ما بعد يونيو ٢٠١٣ بالمقارنة بيناير ٢٠١١، ودلل على نوع من التحول في علاقة المجتمع بمفهوم الثورة بالمقارنة بثورة ٢٥ يناير، فكان المجتمع ونخبه أكثر ترحابا بثورة ٣٠ يونيو، وهو ما

عبرت عنه نسب المشاركة الجماهيرية، كنتيجة لعوامل الدعم التي حظيت بها ثورة ٣٠ يونيو، والتي ذكرناها في ما سبق.

عن هيكل الفرصة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو

كانت الحركات الاجتماعية خلال تلك المرحلة تعمل في سياق شديد الاختلاف عن ذلك الذي كان سائدا في السنوات التي سبقته. التحولات السريعة التي طرأت على المجال العام خلال تلك المرحلة تركت آثارا على الاستراتيجيات التكتيكية، والتفاعلات السياسية، والديناميكيات الداخلية في الحركات السياسية والاحتجاجية خلال تلك المرحلة. وفي ذات الوقت، كان لتحول دور الدولة من بيئة سياسية لأخرى مردود ذو أثر على ممارسة هذه الحركات لدورها في بيئات سياسية تمر بمرحلة تحول دوري. كما شهدت تلك المرحلة حالة من إعادة تشكيل تحالفات النخب elite reconfiguration، وهي الحالة التي كانت تود من ناحية أن تقصي التيار الإسلامي من صدر المشهد، ومن ناحية أخرى كانت نخب نظام مبارك حريصة على الرجوع للمشهد السياسي، كي يكون لها دور فاعل في الحشد لتحرك جماهيري، وهو ما حدث في يونيو ٢٠١٣ بشكل كبير.

لكن هيكل الفرصة السياسية لم يتسم فقط بعودة نخب نظام مبارك لصدارة المشهد، لكنه اتسم أيضا بعودة الدولة بشكل ملحوظ لملء فراغات في المجال العام، خلقها التغير في هيكل الفرصة السياسية خلال فترة حكم المجلس العسكري، وفترة حكم محمد مرسي.

وجاءت هذه العودة من خلال عدد من التشريعات والإجراءات التي كان لها أثر في إخماد حالة التعبئة التي شهدتها مصر خلال السياقين السابقين.[١] وفي الوقت ذاته، أدت تحالفات النخب إلى تحول في الخطاب الإعلامي في مصر خلال تلك المرحلة، فكانت هناك حالة من التوافق بين قنوات وصحف متعددة حول الموقف الداعم للتحرك الجماهيري المعادي لحكم محمد مرسي من ناحية، وبين وصم النخب التي ظهرت بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير بالعمالة stigmatization والخيانة، والتآمر من ناحية أخرى، وهو ما انعكس دون شك على الحركات السياسية والاحتجاجية التي كانت تعمل في سياق تلك البيئة السياسية والتي كانت سائدة خلال تلك المرحلة. بالتالي، لا يمكن تحليل دور الحركات خلال تلك المرحلة دون التطرق بشكل تفصيلي لأبعاد البيئة السياسية خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.[٢]

١ انظر في ذلك

Akl, Ziad A. “Repression and legislation in Egypt”, Ahram online, 26/5/2015
http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/130673/Opinion/Repression-and-legislation-in-Egypt.aspx

٢ انظر في هذا الشأن المرجع التالي

Abdulla, Rasha “Egypt’s media in the midst of revolution” Carnegie Endowment for International Peace, Washington, July 2014

اختلفت تحولات البيئة السياسية التي شهدتها مصر في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كثيرا عما سبقها في البيئة السياسية، لكن كان هناك عاملان أساسيان من الممكن تحليل هذه المرحلة من خلالهما. العامل الأول هو التوجه العام المحافظ والمضاد لفكرة الثورة والتغيير، وهو الذي كان سائدا في صحافة وإعلام الدولة وقوى المعارضة على السواء، والعامل الثاني كان سيطرة الدولة على المجال العام من خلال آليات متعددة.

استدعت ثورة ٣٠ يونيو العديد من القيم القومية والوطنية، التي أعادت للأذهان الفترة الناصرية، فكان هناك ربط كبير بين المؤسسة العسكرية ومفهوم الوطن والانتماء إليه، كما كان هناك موقف متشدد تجاه التدخل الأجنبي بكل أشكاله، في خطاب يتشابه كثيرا مع خطاب ما بعد الاستعمار post-colonial discourse، ومع نوع من الشعبوية populism التي ارتبطت من خلالها مصالح الدولة مع التحركات الجماهيرية، وهي التوجهات التي صاغت البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو.[٣] الجدير بالذكر أن هذه المبادئ والتوجهات تعارضت بشكل كبير مع المبادئ التي نشأت عليها ثورة الخامس والعشرين من يناير، وهو السبب الرئيسي الذي خلق نوعا من التنافس حول الشرعية الشعبية بين الثورتين، التنافس الذي لعبت عملية إعادة تشكيل تحالفات النخب العديد من الأدوار في حسمه من خلال الإعلام والنفوذ الاجتماعي والسياسي داخل المجال العام.

ولعل العامل الرئيسي المُشكل لمرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو كان عودة الأجهزة السيادية للمجال العام من خلال ضوابط الدولة، سواء تجلت تلك الضوابط في تشريعات أو في قرارات صادرة عن رئاسة الجمهورية، أو عن مدركات تمت صياغتها من خلال إعلام الدولة أو من خلال الإعلام الخاص بعد توافق تحالفات النخب مع المواقف السياسية للدولة في معاداة التيار الإسلامي (يمكن صياغتها بشكل أخف والتدليل بمرجع في الهامش).[٤] أما ما ينبغي إلقاء الضوء عليه بشدة عند تحليل البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، فهو الموقع الذي احتلته تحالفات النخب ومدى تأثيرها على المجال العام، فقد اختفت فجأة التحالفات التي كانت تؤيد محمد مرسي، وجماعة الإخوان المسلمين، والتيار الإسلامي، كما لو كان تم استبدالها، أو تم تغيير السياق الاجتماعي الذي تعمل من خلاله تلك النخب، وهو ما يعد أحد الآليات المتعارف عليها في مرحلة ما بعد الثورات أو outcome revolutionary. ولعل الجدير بالذكر هنا هو كيفية تحول هذه التحالفات، والكيفية تكمن في الاتساق بين القيادة

٣ انظر في ذلك

Dunne, Michele "Egypt's nationalists dominate in a politics-free zone," Carnegie Endowment for International Peace, Washington, April 2015, pp.3

٤ انظر في ذلك (مرجع سبق ذكره)

Akl, Ziad A. "Repression and legislation in Egypt", Ahram online, 26/5/2015 http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/130673/Opinion/Repression-and-legislation-in-Egypt.aspx

السياسية وإرادتها، وبين موقف الجماهير المسيسة خلال مرحلة من مراحل التحول، وهو ما يخلق في النهاية رأيا عاما به الكثير من النزاع، وقادرا على تحفيز الحركات السياسية للحشد.

الجدير بالذكر أن عودة مؤسسات الدولة للمجال العام خلال تلك المرحلة جاءت على أرضية من الوطنية، والقومية، والبطولة، صاغها في ذلك الوقت خطاب التصدي للمؤامرات الخارجية، وتصدير مفهوم أن مصر تتعرض لنوع من الهجوم من قِبل أجهزة المخابرات الأجنبية، وإعادة إحياء دور الأجهزة السيادية في صناعة الخطاب الوطني، وهو ما كان غائبا عن الأبعاد المشكلة للبيئة السياسية خلال فترتي حكم المجلس العسكري، ومحمد مرسي، وأيضا خلال العقد الأخير من حكم نظام حسني مبارك، والذي اتسم بتحالفات القوى الرأسمالية الجديدة مع السلطات التنفيذية لصناعة السياسات المختلفة، وهو ما خلق حالة من الإقصاء لمؤسسات الدولة التقليدية في عملية صناعة القرار المتعلق بسياسات الدولة على الأمدين، القريب والبعيد.

وخلال تلك المرحلة، اتسمت البيئة السياسية التي عملت في سياقها الحركات الاجتماعية بالاستقطاب الشديد، في البدء كان الاستقطاب بين مؤيدي جماعة الإخوان وبين المعارضين لها أو للتيار الإسلامي بشكل عام، ثم تحول هذا الاستقطاب في مرحلة ما بعد الثالث من يوليو ٢٠١٣ إلى نزاع بين نخب ٣٠ يونيو ونخب ٢٥ يناير، وهو الخلاف الذي ذكرناه في ما سبق.

لكن على عكس حالة التخبط التي اتسمت بها البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، شهدت مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو مستوى عالٍ من التنسيق المؤسسي في ما يتعلق بوجود الدولة في المجال العام. بالمقارنة بثورة الخامس والعشرين من يناير، والتي لم تمتلك خارطة طريق مؤسسية لمرحلة ما بعد الثورة، وكان هدفها الرئيسي على المستوى التكتيكي هو إزاحة حسني مبارك وحكومة أحمد نظيف عن الحكم دون التفكير في الكثير من العواقب السياسية لهذا العمل، وصياغة مجموعة من الخطوات لمرحلة ما بعد الثورة.

ثورة ٣٠ يونيو كان لها نمط مختلف كثيرا، فكانت هناك استمارة «تمرد» التي كان بها عدد من الإجراءات التي من المفترض أنها تعبر عن المطالب الجماهيرية، ومن ثم أيّد الشعب الحملة على أرضيتها، كما كانت هناك خارطة طريق تم الإعلان عنها في الثالث من يوليو ٢٠١٣، وتم احتضانها من رموز المعارضة والمجتمع في آن واحد، وهي عوامل لم تتوافر كثيرا في سياق الثورات المقارنة.

كانت الإجراءات المؤسسية التي جاءت في خارطة الطريق بعد إزاحة محمد مرسي عن الحكم أكثر وضوحا وأكثر منهجية في ما يخص إقامة عملية سياسية مؤسسية في مرحلة ما بعد التغيير. ومع ذلك شهدت هذه الخارطة الكثير من التأجيل في الإجراءات السياسية التي كانت من المفترض أن تتبع الجدول الزمني الذي طرحته الخريطة، إذ شهدت الانتخابات النيابية

على سبيل المثال تأخرا ملحوظا في إجرائها دام أكثر من عام دون وجود أسباب موضوعية واضحة، وهو ما يشير إلى سعي الدولة خلال تلك المرحلة لإعادة بناء التحالفات السياسية وإعادة تقديم نخب للمجال العام، وهو ما تطلب وقتا للعثور عليه.

رفضت الدولة والنظام السياسي، الذي امتلك السلطة في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، كل أشكال المعارضة لخارطة الطريق التي وُلدت بعد الثورة، واستخدمت الدولة خلال تلك المرحلة عددا من الآليات التي كانت كفيلة بضمان سيطرة النظام السياسي على المجال العام بعد فترة من السيولة شهدتها مصر على مدار عامين. كان هدف النظام السياسي خلال تلك المرحلة هو تقليص المساحة المتاحة في المجال العام أمام القوى الثورية، وأيضا القضاء على الحيز الذي يشغله التيار الإسلامي – بخاصة جماعة الإخوان المسلمين – في المجال العام والبيئة السياسية، وهو ما بات توجها واضحا للنظام السياسي بعد فض اعتصام رابعة.[٥]

في ذات الوقت، كانت هناك موجة من العداء تجاه وسائل الإعلام التي كانت تعارض توجه نظام ما بعد ٣٠ يونيو، وهو ما ظهر جليا في مرحلة ما بعد إزاحة محمد مرسي عن الحكم من خلال غلق عدد من القنوات التي كانت محسوبة على التيار الإسلامي، مثل قناة «الناس»، وقناة «الحافظ»، ووقف بث قناة «الجزيرة مباشر مصر» والقبض على طاقمها.

في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، وفي سبتمبر ٢٠١٣، صدر حكم قضائي بمنع بث قناة «الجزيرة مباشر مصر»، وثلاث قنوات أخرى محسوبة على التيار الإسلامي، كما تعرضت صحف محسوبة على التيار الإسلامي للمنع والغلق، وتم منع بث عدد من البرامج التي كان بها محتوى معارض للمسار السياسي الذي اتخذته الدولة في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، مثل برنامج «البرنامج» لباسم يوسف، وبرنامج «بلدنا بالمصري» للمذيعة ريم ماجد، وهو ما كان نذيرا واضحا لموقف الدولة من المعارضة على أرضيات مختلفة.[٦]

كان أحد أهم أبعاد البيئة السياسية خلال ذلك التوقيت هو خلق حالة من الحنين القومي أو national nostalgia، والدمج الواعي بين مفاهيم دعم الدولة والوطنية، ما كان له أثر كبير، وتأثير مهم على استراتيجيات تأقلم الحركات الاجتماعية خلال تلك المرحلة. خلال بيئات سياسية مختلفة، كانت قوى المعارضة في مصر، بخاصة الحركات الاجتماعية التي تتسم بعدد غير قليل من العضويات التي تنتمي لجيل الشباب، كانت هذه الحركات تعتمد على استخدام المساحة العامة من خلال التواجد الجمعي، ومحاولات التعبئة العامة من خلال التحرك الجماهيري.

٥ للمزيد من التفصيل حول فض اعتصام رابعة، انظر الرابط التالي
http://rabaastory.net/timeline.html

٦ انظر في هذا الشأن المرجع التالي
Abdulla, Rasha "Egypt's media in the midst of revolution" Carnegie Endowment for International Peace, Washington, July 2014, pp.21-22.

واجه النظام السياسي خلال تلك المرحلة هذا النمط من العمل العام من خلال إصدار قانون التظاهر في نوفمبر ٢٠١٣ تحت رئاسة المستشار عدلي منصور للجمهورية. وكان لقانون التظاهر أثره الواضح على البيئة السياسية خلال تلك الفترة، وأيضا على حجم العمل الجمعي الذي تقوم به الحركات الاجتماعية في ظل سياق انتقالي يتسم بالرفض لفكرة التحرك الجماهيري، ويسعى لإدخال الدولة في سياق المجال العام.

على الجانب الآخر، قامت الدولة بإجراء تعديلات على قانون الجامعات، وكان لهذه التعديلات أثر على نشاط الحركات الاجتماعية في الجامعات، وهي أحد أهم مجالات المساحة العامة التي تؤثر مباشرة على حجم نفوذ الحركات الاجتماعية داخل المجال العام. وبالتالي، كان هناك عدد من التحولات التشريعية خلال تلك البيئة السياسية التي تبلورت في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، وكان لهذه التحولات التشريعية دور في التقليل من المشاركة الشبابية في المجال العام من خلال تجريم العمل الجمعي بأشكال متنوعة من خلال التشريع. كما شهدت تلك الفترة صدور أحكام قضائية ضد عدد من الحركات الاجتماعية لتجريم نشاطاتها، مثل حركتي «٦ أبريل»، وحركة «أولتراس وايت نايتس».

لكن الجدير بالذكر أن هذه الدعاوى لم ترفعها الدولة، ولكن رفعها محامون مستقلون، وعلى رأسهم مرتضى منصور رئيس نادي الزمالك، الذي اختصم قضائيا حركة «أولتراس وايت نايتس»، وحصل على حكم بمنع أنشطة الحركة، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل لاحقا.

خلاف مرتضى منصور مع حركة «أولتراس وايت نايتس»، بكل ما لمرتضى منصور من نفوذ ووجود، يُعد أحد النماذج التي تعبر عن كيفية تأثير تحالفات النخب على المجال العام وبالتالي، على الحركات الاحتجاجية.

وإذا ما حاولنا استدعاء مفهوم هيكل الفرصة السياسية، والذي تحدثنا عنه خلال الفصل الأول، والذي صاغه دوج ماك آدم، سنجد أن هيكل الفرصة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو لم يتسم فقط بالانغلاق، بل اتسم أيضا بالعداء لفكرة التحرك الجمعي والتنظيم المستقل غير المؤسسي. تضمنت قائمة المعايير التي وضعها دوج ماك آدم لتوصيف الفرصة السياسية حجم انفتاح أو انغلاق العملية السياسية المؤسسية التي تتمثل في فعاليات مثل الانتخابات، ومدى قدرة القوى السياسية غير المؤسسية على دخولها والمشاركة فيها. كما ذكر ماك آدم عددا آخر من العوامل التي تصنع هيكل الفرصة السياسية، مثل تحالفات النخب، والشراكات النخبوية التي تصنع مُجمل المشهد السياسي the broad set of elite alignments that typically undergird a polity، وجود حلفاء من النخب ذات النفوذ تعمل مع القوى السياسية والاجتماعية غير المؤسسية، وأيضا مدى الرغبة والقدرة التي تمتلكها الدولة أو النظام السياسي على قمع التحركات الجماهيرية في المجال العام، أو بالإنجليزية كما ذكرنا من قبل، state's

capacity and propensity for repression.[٧] فإن تناول هذه العوامل على حدة له دلالاته التي تعكس وضع هيكل الفرصة السياسية في مصر في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

كان النظام السياسي المؤسسي مغلقا خلال تلك المرحلة بعد الإطاحة بمحمد مرسي في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو. إذ عاشت مصر في مرحلة فراغ برلماني منذ يونيو ٢٠١٢، حين صدر حكم قضائي بحل البرلمان نظرا لعدم دستوريته، وظلت مصر دون مجلس تشريعي فاعل في المجال حتى انعقدت الجلسة الأولى في العاشر من يناير عام ٢٠١٦، وظلت العملية السياسية المؤسسية خلال تلك المرحلة مقتصرة على الاستفتاء الدستوري وانتخابات الرئاسة.

لكن الجدير بالذكر أن نسب المشاركة الجماهيرية في هذه الفعاليات كانت أقل بكثير من تلك التي شهدها المجال العام المصري خلال مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير وما قبل ثورة ٣٠ يونيو. شهدت تلك المرحلة تحولا في عدد من ضوابط العمل العام والمجال السياسي، في ما يتعلق بالقوى السياسية المنظمة مؤسسيا، والتي تحظى بشرعية من الدولة. فبموجب قانون الانتخابات الذي اعتمدته الدولة خلال تلك المرحلة لقيادة العملية السياسية وصياغتها، تضاءل الدور الذي من المفترض أن تلعبه الأحزاب ككيانات تعمل في المجال العام، وانخفض نصيب الأحزاب من مقاعد البرلمان إلى ٢٠٪ من مجمل المقاعد المتنافس عليها وفقا لتعديلات القانون، وهو ما خلق دورا أكبر للأفراد بالمقارنة بالتنظيمات السياسية والاجتماعية التي شهدها العام ٢٠١٥. لكن ما لا يمكن إنكاره هو ضعف المشاركة السياسية في خضم ذلك المناخ، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول التغيرات التشريعية من ناحية، والقدرة التنظيمية للحركات الاجتماعية من ناحية أخرى.

كانت تحالفات النخب ودورها في البيئة السياسية أحد أهم مكونات هيكل الفرصة السياسية خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، فقد اتسمت مرحلة ما بعد ٢٥ يناير باستبدال تحالفات كان للتيار الإسلامي، وعلى رأسه جماعة الإخوان، دورا بارزا بها، بتحالفات النخب التي شكلت القاعدة الاجتماعية للعقد الأخير من حكم مبارك، واتسمت مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو باستبدال تحالفات النخب المحسوبة على نظام مبارك بتحالفات أخرى تتمحور حول نخب التيار الإسلامي التي ظهرت بعد ثورة يناير.

لكن مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو بدأت بحالة من الإقصاء للنخب الإسلامية من المجال العام، بل ومن المشهد السياسي ككل، سواء من خلال الإعلام أو التشريع، وهو ما توازى مع إزاحة النخب الثورية من صدر المشهد السياسي، والتي كان بها العديد من الحركات الاجتماعية

٧ انظر في ذلك الشأن
McAdam, Doug “Conceptual origins, current problems, future directions”, Comparative Perspectives on Social Movements, Ed. Doug McAdam, John D. McCarthy and Mayer Zald, Cambridge University Press, 1996, pp.27.

والكيانات السياسية غير المؤسسية. وبالتالي، كان بالمشهد الإجمالي للبيئة السياسية في مصر خلال تلك المرحلة العديد من إعادة تشكيل تحالفات النخب، والتي كان من شأنها التأثير على المجال العام وصياغة بيئة سياسية جديدة مرتبطة بفاعلين جدد.

كانت هناك عودة لنخب نظام مبارك لصدر المشهد السياسي مع نهاية عام ٢٠١٥ وإجراء الانتخابات البرلمانية، عندما نجح العديد من كوادر هذا النظام في تلك الانتخابات، وباتت النخبة التشريعية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو منتمية أساسا للنظام السابق.

أقيمت انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٥ على مراحل، خلال المرحلة الأولى دخل مجلس النواب ٨٤ من الأعضاء السابقين في الحزب الوطني الديمقراطي، وهي النخبة السياسية التي كانت تقود المجال العام خلال العقد الأخير من حكم مبارك. جدير بالذكر أن هؤلاء الأعضاء الـ ٨٤ فازوا بـ ٨٣ مقعدا من أصل ٢٨٦، وهو ما يقترب من نسبة الـ ٣٠٪ أو ثلث مجلس النواب، في عودة قوية لنخب مبارك التي عارضت التحولات السياسية التي صنعتها ثورة ٢٥ يناير.

مرحلة إعادة تشكيل النخب خلال تلك الفترة بدأت بدخول وجوه جديدة من عائلات كان لها ممثلون في البرلمان خلال العقد الأخير من حكم حسني مبارك، وهو ما يعني إعادة إحياء للنخب الاجتماعية في الحياة السياسية والمجال العام في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.[٨]

وامتدت حالة إعادة بناء نخب المجتمع بعد الإطاحة بمحمد مرسي كي تشمل إزاحة هؤلاء الذين اتخذوا مناصب بناء على قرارات الرئيس المعزول، وطالت تلك التغييرات الجهاز البيروقراطي، والإعلام المملوك للدولة، والجامعات الحكومية، والمؤسسات القضائية.

ومن ملامح البيئة السياسية خلال تلك المرحلة تعالي الأصوات وزيادة النزعات المضادة لثورة ٢٥ يناير، وهي أحد الظواهر التي تظهر بشكل دوري في مرحلة ما بعد الثورات، فالعداء للثورة يحدث كتعبير عن تحول تحالفات نخب المجتمع في مرحلة ما بعد التوترات السياسية أو الهزات الاجتماعية.[٩]

في تلك النقطة تحديدا يجب أن نشرح الفارق بين التأثير المجتمعي لثورة ٢٥ يناير، وبين ثورة ٣٠ يونيو، والفارق بين النخب الاجتماعية والسياسية التي تصدرت المشهد خلال تلك المراحل المختلفة. المقارنة بين الثورتين تبرز العديد من الاختلافات والمفارقات، فكان الفارق كبيرا، على سبيل المثال، بين تحالفات النخب الثورية مع الدولة، وموقفها من العملية السياسية

٨ انظر في ذلك موقع العربية علي الرابط التالي
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2015/10/29/

٩ انظر في هذا الشأن
Shahin, Emad El-Din "Egypt's revolution turned on its head" Current History, Vol.114, issue 776, December 2015, pp. 345.

المؤسسية خلال مرحلة ما بعد كل ثورة منهم. حدوث اضطرابات سياسية على مدى زمني قصير يخلق حالة من إعادة تشكيل النخب داخل المجتمعات، وإعادة صياغة الأدوار التي تلعبها في البيئة السياسية في سياقات متعددة. على سبيل المثال، أتت انتخابات مجلس النواب في نهاية عام ٢٠١٥ بالكثير من التحولات في طبيعة النخبة السياسية، وبات لمن نجحوا في تلك الانتخابات نفوذ اجتماعي وسياسي جراء دخولهم مجلس النواب، حيث عاد للمشهد السياسي العديد من مسؤولي الدولة الذين كانوا يشغلون مناصب رفيعة خلال العقد الأخير من حكم مبارك، والعديد من الوجوه التي كانت تعمل في إعلام الدولة تحت مظلة حكم حسني مبارك.

إضافة لمرحلة إعادة تشكيل النخب، كان هناك العديد من قطاعات نخب المجتمع التي تحالفت مع النظام السياسي في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو. تضمن هذا القطاع أقباط مصر، وهو القطاع الذي كان في حالة شديدة من التوتر والتهديد خلال مرحلة حكم محمد مرسي، ورأى في البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو نوعا من التطمين بالمقارنة بمرحلة حكم محمد مرسي. ولعل خير دليل على ذلك هو كون الكنيسة المصرية أحد أهم حلفاء ثورة ٣٠ يونيو، على الرغم من أن المجتمع القبطي لم ينل الكثير من المميزات أو الفوائد في مرحلة ما بعد الثورة في ٢٠١٣، لكن الخلاص من حكم التنظيم الإسلامي الذي لا يعطي انتباها لمفاهيم المواطنة ويصنع قراراته من خلال حالة شديدة من الاستقطاب، كان سببا كافيا لتحالف أقباط مصر كنخبة اجتماعية مع النظام السياسي في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو. في الوقت ذاته، تضامنت المؤسسات الدينية الإسلامية كوزارة الأوقاف والأزهر مع التيار السياسي الذي تصدر المشهد في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، وكان الهدف هو إضفاء الشرعية الدينية الإسلامية على نخب ما بعد الثورة بالتعاون مع الدولة، وهو ما يعد أحد سبل التأقلم من قبل الدولة مع تحولات البيئة السياسية بالتوافق مع السياق العام في مرحلة ما بعد هزة اجتماعية وسياسية.

على سبيل المثال، في ديسمبر ٢٠١٥، وبعد صدور قرار يقضي بتوحيد خطبة الجمعة في المساجد وجعل وزارة الأوقاف هي المسؤولة عن كتابتها وتوزيعها، أي ما يعني سيطرة الدولة على البعد الديني المتقاطع مع المجال السياسي، جاء في إحدى خطب صلاة الجمعة خلال ديسمبر ٢٠١٥ مقولات واضحة مناهضة للتظاهر أو النزول إلى الشارع خلال الذكرى الخامسة لثورة ٢٥ يناير في ٢٠١٦، ووصفت خطبة الجمعة الدعوات للتظاهر في هذا اليوم بأنها «غير مقبولة دينيا» كونها تتعارض مع مفهوم «المصلحة العامة»، وتحرض على الخروج على أولي الأمر.[١٠]

١٠ انظر في ذلك الشأن الرابط التالي:
Akl, Ziad A. “The state’s religious politics” Daily News Egypt, 14/12/2015 http://www.dailynewsegypt.com/2015/12/14/the-states-religious-politics/

ذلك التواجد الصريح، الذي من الممكن وصفه بـ»الفجاجة السياسية» political vulgarity كان أحد أهم أبعاد البيئة السياسية التي صاغت مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، وخلقت سياقا عاما عملت فيه الحركات السياسية خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

تحالفات النخب في حد ذاتها كانت ثابتة بقدر كبير خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو في المجتمع المصري. تحولت التحالفات بالطبع عن تلك التي كانت موجودة في مرحلة حكم المجلس العسكري ثم مرحلة حكم محمد مرسي، ولكن التحول في التحالفات النخبوية elite alliances خلال تلك المرحلة جاء سريعا وجاء بشكل ثابت وبه الكثير من الاتساق بين النخب الداعمة للنظام السياسي.

كما كان مصير النخب المجتمعية والمهنية التي كانت داعمة لحكم محمد مرسي والرافضة للتحولات السياسية التي تبلورت في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو هو التهميش، وتم هذا التهميش من خلال استخدام آليات متنوعة، بالتوازي مع تلك الحالة من التهميش، تم دعم نخب جديدة للدخول في المجال العام، وهي نخب غيرت كثيرا من السياق الإجمالي للمجال العام والبيئة السياسية خلال تلك المرحلة. لم يتعرض النظام السياسي في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو لقضايا قد تخلق أمور بها نزاعا بين النخب والدولة، وهو ما يُعرف بـ contentious politics، فعلى الرغم من عدد من القرارات التي قضت بتقليص الدعم على عدد من السلع خلال تلك المرحلة، مثل الغاز الطبيعي، والكهرباء، والبنزين، لم يتم إصدار قرارات تتقاطع مع الجهاز البيروقراطي الذي يعمل لدى الدولة، أو للقضايا التي قد تؤجج الحركة العمالية في عمل جمعي تجاه الدولة. هنا يجب ملاحظة أن البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو كانت مرتبطة بشكل كبير بإطار التفاعل بين النخب المجتمعية والسياسية من ناحية، وبين الدولة والنظام السياسي من ناحية أخرى.

ميل الدولة وإرادتها لاستخدام القمع مع التيارات السياسية الناشطة في المجال العام، أو كما ذكرنا سلفا، the state's capacity and propensity for repression، وهو أحد الأبعاد التي خلقت البيئة السياسية وسياقها العام خلال تلك المرحلة، تغير بشدة خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو بالمقارنة بالبيئات السياسية التي سبقتها منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير.

كانت هناك حالة من الرفض مقترنة بسرعة التحرك في ما يتعلق بفكرة المعارضة، أو التنظيم الجمعي، أو شغل المساحة العامة، كما انتشر في ذلك التوقيت خطاب يضع المعارضة السياسية على أرضية الرغبة في هدم الدولة والتآمر مع جهات أجنبية في ذلك.

الجدير بالذكر أن أفعال التيار الإسلامي خلال تلك المرحلة، وتصاعد وتيرة العنف والاستقطاب في المجتمع، وزيادة عدد العمليات الإرهابية في أغلب أنحاء الجمهورية ساهم في ترسيخ هذا الخطاب لدى العديد من المواطنين. من الممكن القول بأن مرحلة ما بعد ٣٠

يونيو شهدت عودة قوية للمؤسسات الأمنية في مصر، بعد مرحلتين من تراجع دورها في المجال العام في ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكان ذلك بعدا مهما في تشكيل البيئة السياسية في ما بعد ٣٠ يونيو.

من غير الممكن التطرق للبيئة السياسية في مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو دون ذكر قانون التظاهر، أحد أهم الأدوات التشريعية التي استخدمتها الدولة لمواجهة حالة الحراك والسيولة السياسية خلال تلك المرحلة. صدر القانون في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٣، وصدر في مناخ سياسي يعاني الكثير من التوتر، بخاصة بعد فض اعتصام جماعة الإخوان في ميدان رابعة العدوية في مدينة نصر في أغسطس ٢٠١٣، وما نتج عنه من أعمال عنف من قبل التيار الإسلامي بعد هذا الفض.

اتسم التحرك الجماهيري خلال تلك المرحلة ببعدين رئيسيين: المطالب السياسية للتيار الإسلامي – وعلى رأسه جماعة الإخوان – بعودة محمد مرسي للحكم من ناحية، والتحركات الجماهيرية للقوى الثورية التي كانت مهتمة بشكل كبير بزيادة حيز التحول الديمقراطي في مجمل تغيرات ما بعد الثورة من ناحية أخرى.

لكن بشكل عام، كان التواجد الأكثر فاعلية خلال تلك المرحلة للتيار الإسلامي، والذي دخل في صراع بآليات متعددة مع الدولة لمحاولة العودة لصدر المشهد داخل المجال العام، لكن المجتمع في ذلك الوقت كان قد تخلص من الغالبية العظمى من شعبية التيار الإسلامي التي ظهرت في أعقاب رحيل مبارك.

من المهم في سياق تحليل البيئة السياسية خلال تلك المرحلة ملاحظة كيفية تأثير صدور قانون وما جاء به من بنود على القرارات الداخلية للحركات السياسية، والتي وجدت نفسها مضطرة قانونا للتعامل مع بيئة سياسية ذات قواعد شديدة الاختلاف عن تلك التي كانت تعمل بها منذ رحيل مبارك.

تضمنت مواد القانون العديد من الإجراءات التي تُحول العمل الجمعي من رد فعل يستدعي التحرك من قبل الجماهير إلى منظومة من الضوابط المؤسسية التي تطلبها الدولة للسماح للحركات السياسية بالتواجد في المجال العام دون تجريم ما يقومون به من أفعال.

وفقاً لبنود القانون، يحتاج من يرغب في تنظيم مظاهرة للتقدم للدولة بطلب شارحا فيه أسباب تنظيم المظاهرة، والشعارات والهتافات التي ستُرفع خلال المظاهرة، وأسماء الأشخاص الذين سيشاركون في المظاهرة، وأعدادهم، ووقت بدء ونهاية المظاهرة. كما يسمح القانون للجهات الأمنية في الدولة برفض أي طلب لإقامة مظاهرة على أرضيات غير محددة بشكل موضوعي، مثل تكدير السلم العام، أو تهديد المصلحة الوطنية، وهي مصطلحات لم يتوافر في القانون تعريف وافٍ لها.[١١]

١١ للاطلاع علي النص الكامل لقانون التظاهر الصادر في نوفمبر ٢٠١٣ انظر الرابط التالي:
seehttp://english.ahram.org.eg/News/87375.aspx

وتظل هناك حالة من الجدل داخل المجتمع المصري والمجال العام ككل في الحكم على قانون التظاهر، فهناك من يرى أن من حق الدولة تنظيم العمل الجمعي والاستخدام الجماهيري للمساحة العامة، وهناك من يرى على الجانب الآخر أن القانون صدر بدوافع سياسية لمواجهة نشاط المعارضة بأشكالها المختلفة. لكن بغض النظر عن هذا الجدل، المؤكد أن صدور قانون التظاهر أثر على استراتيجيات وجود الحركات والقوى السياسية في المجال العام خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

لم يكن قانون التظاهر هو المتغير الوحيد في البنية التشريعية خلال تلك المرحلة، فقد شهدت مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو غيابا للسلطة التشريعية، وهي الفترة التي استمرت منذ حل مجلس النواب في ٢٠١٢، وإقامة انتخابات تشريعية جديدة في نهاية عام ٢٠١٥. وفقا للتكييف الدستوري خلال تلك الفترات، ظلت السلطة التشريعية في يد السلطة التنفيذية، حتى أقام مجلس النواب جلسته الأولى في أوائل عام ٢٠١٦. خلال تلك الفترة، أصدرت السلطة التنفيذية قرارات بقوانين من رئاسة الجمهورية تتعدى الـ ٣٠٠ قانون، وكان أغلبها قوانين تنظيمية معنية بتفاصيل فنية في المجالات التي صدرت بشأنها، لكن تعلّق البعض من هذه القوانين خلال تلك المرحلة بقضايا مثل حريات التعبير، والحق في التنظيم السياسي، أو بمعنى آخر قوانين تتعلق بالشكل العام للمجال السياسي وهيكل الفرصة.[١٢]

لعل أحد الأمثلة في هذا السياق هو صدور قانون «الكيانات الإرهابية» في أوائل عام ٢٠١٥، والذي يعطي السلطة التنفيذية الحق في الحكم على التنظيمات السياسية بكونها كيانات إرهابية أو لا، دون تعريفات واضحة، أو معايير موضوعية لمصطلح «كيانات إرهابية»، أو دون شرح وافٍ للسياق القانوني الذي يتم من خلاله التصنيف. مثل هذه التشريعات خلقت أبعادا جديدة لدى الحركات السياسية في ما يتعلق بالمشاركة في المجال العام، والذي بات بعد هذه التشريعات أكثر خطورة على أمن الأعضاء في ما يتعلق بالتنظيم واستخدام المساحة العامة.

هناك أيضا عدد من الأمثلة الأخرى لتشريعات أثرت على المجال العام، وبالتالي على الحركات السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، مثل قانون «تجريم وزيادة عقوبة التمويل الداخلي أو الخارجي للجمعيات الأهلية» الذي صدر في سبتمبر ٢٠١٤،[١٣] وهو التشريع الذي

١٢ انظر، زياد عقل «تقييم سياسي لعام من حكم الرئيس السيسي»، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

http://acpss.ahram.org.eg/News/5435.aspx

١٣ للاطلاع علي نص قانون الجمعيات الأهلية، انظر الرابط التالي

https://www.youm7.com/story/2017/5/31/%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87/3262126

وضع منظمات المجتمع المدني أمام حالة من فقر الإمكانات والموارد، أو الخضوع لعملية رقابية معقدة من قبل الدولة، وهو ما أدى بالتبعية إلى تراجع دورها داخل المجتمع.

مثال آخر هو التعديل في قانون الأزهر الذي صدر في أكتوبر ٢٠١٤، وهو التعديل الذي سمح لمؤسسة الأزهر وإدارتها بفصل أي طالب يتم اتهامه بإهانة المؤسسة، وأيضا دون تعريف واضح لمفهوم «الإهانة» وما يقتضيه الاتهام من ضوابط.[١٤] كان القاسم المشترك بين هذه التشريعات هو الرغبة في الحد من حجم الحراك في المجال العام، سواء في الجامعات أو في المساحة العامة، أو في المجتمع المدني. الجدير بالذكر أن البنية التشريعية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو سمحت للدولة بالتواجد بشكل مكثف في مساحات أوسع من المجال العام، وأعطتها سلطة العقاب وفقا لمعايير انتقائية.

ظهرت خلال تلك المرحلة آثار هيكل المدخلات والمخرجات في العملية السياسية، أو input-output policy structure ، كما ذكرنا في الفصل الأول. فشهدت تلك المرحلة تباينا كبيرا بين قدرة الحركات السياسية على رفع المطالب نظرا لحالة التنظيم الداخلي والتعبئة، اللتين كانتا متوفرتين خلال الأشهر الأولى من تلك المرحلة، وبين الإرادة السياسية للدولة التي كانت قادرة على استيعاب تلك المطالب، لكنها لم تمتلك الرغبة الكافية لذلك.

في ظل كل هذه التغيرات التي دخلت على المجال العام والبيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، باتت الحركات السياسية في وضع بين المطرقة والسندان. فمن ناحية، انعكس غلق المجال العام أمام الحراك السياسي على المشاركة في العمل العام، ومن ناحية أخرى، تعاظمت التكلفة التي يتطلبها العمل العام خلال تلك المرحلة، سواء على المستوى التنظيمي أو الشخصي. كان لهذا التحول خلال تلك المرحلة دور في التأثير على حجم مشاركة الحركات السياسية في المجال العام، ولعل النقطة الأبرز الجديرة بالذكر في هذا السياق هو مدى تدخل الدولة في ضبط قواعد المجال العام من خلال التشريع، وهي إحدى السمات التي تميزت بها البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

حركة «الاشتراكيون الثوريون» خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو

دخلت حركة الاشتراكيين الثوريين تلك المرحلة بعد عدد من الخلافات الداخلية في الحركة، والتي كانت تتعلق بالحركة ودعمها سواء لمحمد مرسي أو لحركة «تمرد»، وكان الموقف الرسمي للحركة في النهاية هو دعم حركة «تمرد»، لكن الحركة خلال تلك المرحلة عبّرت في

١٤ انظر في ذلك

Akl, Ziad “Repression and legislation in Egypt” Ahram Online, 26/5/2015.
http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/130673/Opinion/Repression-and-legislation-in-Egypt.aspx

أكثر من بيان عن رفضها لإعادة إحياء دكتاتورية عسكرية تشبه تلك التي صاغها نظام جمال عبد الناصر.

القصد من ذلك هو دخول الحركة لتلك المرحلة من خلال عدد من التناقضات مع سائر القوى السياسية، والتي كانت مختلفة في ما بينها بين رفض التحرك الجماهيري الذي أتى بقرارات مؤسسية يوم الثالث من يوليو، وبين دعم استمرار محمد مرسي في منصب الرئاسة.

في التاسع من يوليو عام ٢٠١٣، وبعد أقل من أسبوع من إزاحة محمد مرسي عن صدر المشهد السياسي، أصدرت الحركة بيانين تعبر فيهما عن رفضها لفض اعتصام جماعة الإخوان المسلمين أمام مقر الحرس الجمهوري، وهو المكان الذي كان محمد مرسي محتجزا فيه في ذلك الوقت.[١٥]

بداية تلك المرحلة شهدت صداما عنيفا بين الحركة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، وكان لهذا السياق أثره العميق على الحركة في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، وفي ما يتعلق بتفاعلاتها مع الدولة. كما تضمن البيان رفض للمغزى والهدف السياسي للتحركات الجماهيرية لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يعني أن الموقف السياسي للحركة خلال تلك المرحلة كان رافضا لعودة جماعة الإخوان لصدارة المشهد بأي شكل من الأشكال، كما كان رافضا أيضا لإحياء الحكم العسكري الذي عرفته مصر في فترة حكم جمال عبد الناصر. كما رفضت الحركة دعم أو المشاركة في أي فعاليات تتعلق بالتفويض لمكافحة الإرهاب، والذي قامت السلطة التنفيذية بطلب دعم جماهيري له، وهو ما يعني أن الحركة بدأت تلك المرحلة السياسية بحالة خلاف مع متطلبات النظام السياسي الأساسية.

كما ذكرنا من قبل، كانت المرجعية الفكرية والأيديولوجية في الحركة إحدى العوامل التي ساهمت في تماسك واتساق أهدافها من مرحلة سياسية لأخرى. ولكن تصاعد وتيرة الخطر في ما يتعلق بالمشاركة السياسية، وارتفاع تكلفة العمل العام في ما يتعلق بأمن الأعضاء، تحولا لأحد أهداف الحركة، حيث دخلت الحركات السياسية خلال تلك المرحلة في جدلية التنسيق بين أهداف الحركة وبين الحفاظ على الأمن الشخصي للأعضاء عند اتخاذ القرار. لعل هذا كان المتغير الوحيد في أهداف الحركة خلال تلك المرحلة، حيث ساهمت المرجعية الأيديولوجية في الحفاظ على أهداف الحركة دون تغيير، ولكن تحولات البيئة السياسية كان لها تأثير على استراتيجيات الحركة وقراراتها في ما يتعلق بالاشتباك مع حيز المجال العام. المطالبة بمفهوم المحاسبية بات أحد أهداف الحركة خلال تلك المرحلة، بخاصة بعد العديد من الصدامات بين الحركات السياسية والدولة خلال المرحلتين السابقتين، أما القضايا المحورية،

١٥ للاطلاع علي النص الكامل لبيان الحركة، انظر الرابط التالي:
http://www.theguardian.com/world/interactive/2013/jul/18/cairo-republican-guard-shooting-full-story

والمتعلقة بالأيديولوجيا وبمفاهيم الحركة، فقد ظلت سائدة خلال تلك المرحلة، بخاصة الموضوعات التي تتعلق بمكافحة الفساد، وحقوق العمال، ودور الحركة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما يذكرنا ويدفعنا للتأكيد على ثبات أهداف الحركات السياسية على الرغم من تحول البيئة التي تعمل بها مادام كان لدى الحركة مرجعية فكرية وأيديولوجية، وخطاب تعرف الحركة نفسها من خلال اتباعه. ما يعني أن دور المرجعية الفكرية في الحركات السياسية ليس دورا شكليا، ولكنه دور تتفق فيه التحركات الجمعية واستراتيجيات اتخاذ القرار مع فكرة التأقلم مع البيئة السياسية السائدة، وهو ما يخلق بالتالي فارقا بين دور الحركات الأيديولوجية في المجال العام خلال مراحل التحول.

على المستوى التكتيكي، أدى تغير البيئة السياسية إلى تحولات في قرارات الحركة، وتحولات في أسلوب وجودها داخل المجال العام. دخلت الحركة خلال تلك المرحلة في مرحلة من العمل السياسي غير المُعلن بشكل مكثف، وعادت إلى الاستراتيجية التكتيكية أساليب كثيرة من العمل الذي يحاول تفادي أعين الدولة في ما يتعلق بالتعبئة والحشد الجماهيري. تظل حركة الاشتراكيين الثوريين حركة فاعلة في المجال العام حتى يومنا هذا، لكن ما لا شك فيه أن حضورها الإعلامي وشغلها لحيز من المساحة العامة تضائلا كثيرا جراء تحولات البيئة السياسية، لكنها تمكنت من الاستمرار كحركة سياسية أيديولوجية مستمرة في الوجود في المجال العام، على الرغم من تقلص المساحة المتاحة. اللجوء لنوعية العمل العام الذي يكون قادرا على التأقلم مع تحولات المناخ السياسي كان أحد أهم الآليات التي ساعدت حركة الاشتراكيين الثوريين على التأقلم مع البيئة السياسية وتحولاتها في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو. فعلى سبيل المثال، تم اعتقال عضوين من رموز الحركة، (ماهينور المصري ويوسف شعبان) خلال تلك المرحلة، هذا بالمقارنة باعتقال أغلب أعضاء المكتب السياسي لحركة «٦ أبريل».[١٦]

في تلك النقطة تحديدا، يظهر أمران، الأول هو وجود عدد من النخب الاجتماعية في صفوف حركة الاشتراكيين الثوريين، نخب اجتماعية كأساتذة جامعات، وصحفيين، وكوادر نقابية، وسياسيين يعملون بالمجال العام منذ سنوات طويلة، وهو ما لم يتوافر لحركات أخرى مثل «٦ أبريل»، أو حركات الأولتراس، وهي النخب التي كان لها دور، حتى وإن كان غير مباشر في صياغة علاقة النظام السياسي بالحركة خلال تلك المرحلة. الأمر الثاني هو قدرة الحركة على التأقلم التكتيكي مع تحول السياق الذي تعمل من خلاله، وهو ما كان نابعا في الأصل من خبرة العمل العام التي خبرتها الحركة منذ نشأتها من سنوات طوال.

من غير الممكن إنكاره، أن الحركة وتواجدها في المجال العام تأثر كثيرا بالتحول في ضوابط البيئة السياسية خلال تلك المرحلة، لكنه مما لا شك فيه أنه أثر على مجمل الخيارات الاستراتيجية التي كانت الحركة تتخذها في ظل بيئة متغيرة ومستمرة في التغير. كان المجال العام مغلقا بشكل

١٦ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

كبير خلال تلك المرحلة، لكن الحركة استمرت في نشاطها بين الطبقة العمالية باستراتيجيات وأساليب مختلفة خلال تلك الفترة.

كما أن التماسك الأيديولوجي والترابط الداخلي بين صفوف الحركة في مرحلة من التحول السياسي كانا لهما شأن في بقاء الحركة في لعب دور فاعل في المجال العام، فحركة الاشتراكيين الثوريين في النهاية لن تختفي من المجال العام مثل عدد من الحركات التي ظهرت خلال البيئات السياسية السابقة، أو الحركات التي ظهرت لأهداف ضيقة ومحددة، أهداف لم تتحقق واختفت الحركة نظرا لعدم تحققها.

انغلاق الفرصة السياسية، وتراجع التواجد في المجال العام نظرا لتغير البيئة السياسية جعل الحركة معنية أكثر بالأبعاد الداخلية لعملها، بخاصة الكم الكبير من العضويات الجديدة التي دخلت دون عملية المراجعة الداخلية المعتادة في مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

عملية إعداد الأعضاء الجدد، وتعريضهم لأدبيات الحركة، واستراتيجياتها التكتيكية، وطريقة صناعة القرار بها كانت تأخذ فترة زمنية تقترب من العام، لكن الزيادة الملحوظة في عدد العضويات جعلت هذه الفترة الزمنية تتقلص بشكل كبير، بل وتُمحى بشكل كامل من ثقافة تحضير الحركة للأعضاء الجدد. الجدير بالذكر في تلك النقطة، أن الغالبية من الأعضاء الجدد، والذين كانوا نوعا من الإضافة للحركة والزيادة في قدرتها على الانتشار، لم يتعرضوا لعملية الإعداد التقليدية التي عرفتها حركة الاشتراكيين الثوريين مع الأعضاء الجدد، لذا كانت الزيادة في عدد الأعضاء زيادة مخادعة، وكانت الحركة خلال تلك المرحلة غير قادرة على السيطرة على طوفان الأعضاء الجدد الذين جاء ظهورهم نظرا لانفتاح البيئة السياسية.

لم يساعد المناخ السياسي خلال تلك المرحلة على إنشاء تحالفات سياسية بين الكيانات العاملة في المجال العام. كما لم يكن هناك الكثير من التفاعل مع الدولة خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، فاتخذت الدولة خلال ذلك الوقت موقفا واضحا من التنظيم الجمعي ومن الحركات غير المؤسسية التي تحظى بتصريح للعمل العام من الدولة. وكان ذلك أحد الأبعاد المهمة في البيئة السياسية خلال تلك المرحلة، حيث كانت القوى السياسية في مرحلة من إعادة التشكيل على المستوى الداخلي بعد التحولات التي مر بها المناخ السياسي الذي تعمل به هذه الحركات، وكانت الدولة في مرحلة من إعادة صياغة التشريعات المتعلقة بالمجال العام والحراك السياسي. وإن كانت الدولة لم تتفاعل مع الحركة خلال تلك المرحلة، كان هناك عدد من القوى السياسية الذين حاولوا التقرب من الاشتراكيين الثوريين في فترة ما بعد ٣٠ يونيو. على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية الكبيرة بين الاشتراكيين الثوريين كحركة سياسية، وبين جماعة الإخوان المسلمين، لجأت جماعة الإخوان خلال تلك الفترة لمحاولة استمالة الحركة في تحالف سياسي ضد نظام ما بعد ٣٠ يونيو.[١٧]

١٧ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

لم تكن الحركة خلال هذا التوقيت رافضة لفكرة التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين كقوة سياسية، على الرغم من كل الاختلافات بين الحركتين، لكن كان لحركة الاشتراكيين الثوريين عدد من المطالب لإتمام هذا التحالف، أولها هو رفض تأييد المطالبة بعودة محمد مرسي لمنصب رئيس الجمهورية، وثانيها هو رفض فكرة أن جماعة الإخوان تحظى بشرعية سياسية.[١٨] لم تقبل جماعة الإخوان المسلمين تلك الشروط، وانهارت محاولات التقارب لبدء تحالف سياسي مع حركة الاشتراكيين الثوريين، على الرغم من وجود محاولات أخرى من جانب الجناح الشبابي لجماعة الإخوان ترغب في عقد تحالف مع الاشتراكيين الثوريين، وهو أمر يتعلق بحالة من الانقسام على أرضية جيلية شهدتها جماعة الإخوان في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

قامت في ذلك الوقت قيادات جماعة الإخوان المسلمين في لندن بالتأكيد على أن أي تحالف بين شباب الجماعة وحركة الاشتراكيين الثوريين لا يعبر عن الجماعة بأي شكل من الأشكال.

تلك المسألة تحديدا تعبر عن طبيعة تحالفات النخب في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، حيث كان الاستقطاب polarization عاملا رئيسيا في عدم تبلور أي تحالفات سياسية فاعلة بين القوى خلال تلك المرحلة.

التحالف السياسي الوحيد الذي دخلت فيه حركة الاشتراكيين الثوريين خلال تلك المرحلة هو «جبهة طريق الثورة»، والذي تأسس في سبتمبر ٢٠١٣. ضم هذا التحالف عددا من القوى الثورية التي رأت أن مبادئها ومصالحها تتسق مع بعضها البعض، كما رأت أيضا أن إنشاء تحالف سياسي يعد أحد آليات التأقلم مع تحولات البيئة السياسية خلال مرحلة ما بعد الثورة. تشكل هذا التحالف من قوى سياسية مختلفة كحركة الاشتراكيين الثوريين، وحركة شباب «٦ أبريل»، وحزب «مصر القوية»، الذي كان يقوده عبد المنعم أبو الفتوح.

تخلل تلك الفترة عدد من المحاولات لإدخال حزب «الدستور»، بخاصة الجناح الشبابي له، في التحالف، لكن كم الخلافات الداخلية داخل الحزب كان له دور في عدم دخول الحزب في تحالفات سياسية. كما كانت التحديات الداخلية التي واجهتها حركة «٦ أبريل» (جبهة أحمد ماهر) بعد صدور حكم قضائي بمنع نشاطها، أحد الأسباب التي جعلت الحركة تخرج عن هذا التحالف، وهو ما سنتعرض له لاحقا حين نتحدث عن «٦ أبريل».

نمط التفاعل السياسي لحركة الاشتراكيين الثوريين مع القوى الأخرى كان محكوما بالمرجعية الأيديولوجية للحركة، وهو النمط الذي تجلى أكثر من مرة في بيئات سياسية مختلفة، وجعل من تحالفات الحركة أقل مرونة بالمقارنة بقوى سياسة أخرى. لكن توجهات النظام السياسي في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، والهجوم المستمر على الرموز المحسوبة على ثورة ٢٥ يناير صنعا أرضية مشتركة بين القوى السياسية خلال تلك المرحلة.

١٨ كالسابق

التفاعلات والائتلافات السياسية خلال تلك المرحلة عانت من وجود جماعة الإخوان المسلمين بها، وكان هذا نظرا لنقطتين رئيسيتين، الأولى، هي تمسك الجماعة بعوة محمد مرسي لمنصب الرئاسة، وهو ما كانت ترفضه سائر القوى السياسية، والثانية هي الخلافات الداخلية التي كانت داخل الجماعة، والتي خلقت حالة من الاختلاف بين القوى السياسية غير الإسلامية في ما يتعلق بالتحالف السياسي مع جماعة الإخوان. بشكل عام، تواجد جماعة الإخوان المسلمين بكل ما كانت تمر به من صراعات داخلية وخارجية كان له أثر سلبي على مجمل التحالفات السياسية بين القوى المختلفة خلال تلك المرحلة. على الرغم من وجود أرضية مشتركة بين الجماعة وسائر الحركات السياسية في رغبة العمل الجمعي ضد ما يتخذه النظام السياسي من قرارات، ظل انغلاق الفرصة السياسية أحد العوائق أمام بناء التحالفات خلال تلك الفترة، وبالتالي كانت الفرصة السياسية وهيكلها أحد العوامل التي أثرت بشكل مباشر على قرارات الحركات السياسية وقدرتها على إقامة التحالفات.

وبشكل عام، عانت حركة الاشتراكيين الثوريين من تحول المناخ السياسي في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، عانت على الصعيد الداخلي، وعلى الصعيد المعني بتحالفاتها مع سائر القوى السياسية، وعلى الصعيد المعني بعلاقة الحركات السياسية بشكل عام بالدولة. هذه التحديات لم تمر بها حركة الاشتراكيين الثوريين فقط، ولكن مرت بها كل الحركات السياسية والتنظيمات الجمعية التي كانت متواجدة في البيئة السياسية في مصر خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

وتؤكد هذه النقطة على العلاقة الوثيقة التي تربط بين الحركات السياسية والبيئة التي تعمل بها، وهو سياق موجود بشكل متكرر في أكثر من حالة في مراحل ما بعد الثورة، وفقا لتحولات المجال السياسي، فعلى سبيل المثال، حركة تضامن solidarity في بولندا استطاعت أن تشارك في الحكم من خلال تأقلمها مع تحولات الفرصة السياسية في بولندا في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو ما يؤكد على ضرورة الربط بين المناخ السياسي والاستراتيجيات التي تحددها الحركات السياسية للتعامل معه.

حركة ٦ أبريل (جبهة أحمد ماهر) في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو

خرجت حركة «٦ أبريل» من فترة حكم محمد مرسي بعدد غير قليل من المشكلات على الأصعدة الداخلية والخارجية. كما أن الحركة كانت تقابل حالة من العداء من الدولة أكبر بكثير من تلك التي واجهتها حركة الاشتراكيين الثوريين أو حركة «أولتراس وايت نايتس». شعبية حركة «٦ أبريل وقدراتها التعبوية التي ظهرت خلال فترة حكم المجلس العسكري أو محمد مرسي، جعلتها عرضة لحجم أكبر من العداء من قبل النظام السياسي كأحد الكيانات السياسية في المجال العام. في شهر أبريل عام ٢٠١٤ صدر حكم قضائي بمنع كل نشاطات الحركة وتجريمها ككيان.

شهدت الحركة في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، بسبب دورها في المجال العام وقدراتها التعبوية، ممارسات ما بين المنع القانوني لأنشطتها، والتشوية الإعلامي stigmatization، عانت «٦ أبريل» بشكل كبير من تحولات المناخ السياسي وهيكل الفرصة في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

لم تتغير أهداف الحركة كثيرا خلال تلك المرحلة، وظلت أهدافها معنية بالتحول الديمقراطي من ناحية، والعمل الجمعي كمدخل للتغيير السياسي من ناحية أخرى. لم تقم الحركة خلال تلك المرحلة بتأييد جماعة الإخوان المسلمين واللوبي الداعم لعودة محمد مرسي لمنصب الرئاسة، ولم تؤيد أيضا النظام السياسي الذي تبلور في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو. تشابهت الحركة كثيرا مع حركات أخرى في نقطة ما تتعلق بتبني توجه ما في مناخ سياسي يتسم بالاستقطاب. وبالتالي، ظلت أهداف الحركة خلال تلك المرحلة كما هي دون تغيير، تتمحور حول السعي لتحقيق التحول الديمقراطي، وتعاني في الوقت ذاته من عدد من المواقف العدائية التي تتخذها الدولة تجاهها.

على المستوى التكتيكي، تمكنت الحركة من تبني عدد من الأفكار والاستراتيجيات بغرض التأقلم مع تحولات البيئة السياسية خلال تلك الفترة، بخاصة في مرحلة ما بعد إقرار قانون التظاهر. تمكنت الحركة خلال تلك الفترة من الاستمرار في المجال العام على أرضية الحشد لقضايا الديمقراطية في الأشهر التي تلت إسقاط محمد مرسي، وكان فض اعتصام رابعة أحد الأدوات التي استخدمتها الحركة تكتيكيا للحشد في سياقها، ومن ثم التواجد في المجال العام. لكن مع تحول المناخ السياسي، ألقى النظام القبض على عدد كبير من أعضاء الحركة، وهو ما جعل الحركة مجبرة على تبني أساليب تكتيكية مختلفة لمواجهة التحول في المجال العام.[١٩]

كانت إحدى التكتيكات الجديدة التي تبنتها الحركة هي الدعوة لاعتصام عام في ١١ يوليو ٢٠١٥، ومطالبة الجماهير بالامتناع عن التعامل مع الدولة ومؤسساتها الخدمية خلال ذلك اليوم للتأكيد على أن الجماهير هم المصدر الحقيقي للسلطة.

أكدت الحركة خلال تلك المرحلة على أن هذه الدعوة لا تتعارض مع قانون التظاهر، حيث إن الهدف هو بقاء المواطنين في المنازل وعدم التعامل مع مؤسسات الدولة، وهو تكتيك به تغير في طريقة استخدام المساحة العامة من قبل الحركة. وعلى الرغم من أن الدعوة للاعتصام لم تلق الدعم الكافي من قبل الجماهير، ولم تنجح الفكرة في ترك الأثر المطلوب في المجال العام، فإن الفكرة دلت على محاولة من قبل الحركة للتأقلم مع البيئة السياسية خلال تلك المرحلة. وبغض النظر عن الحكم القيمي على استراتيجيات الحركة، يظل دافع التأقلم ومحاولة الاستمرار في المجال العام موجودا.

١٩ انظر في ذلك
Shehata, Dina “Banning 6 April: reasons and consequences” Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 18/5/2014.

غياب أو عدم وجود مرجعية فكرية جامعة للحركة ظلت تشكل مصدرا للنزاعات الداخلية، هذا بخلاف ضعف الهيكل البُنيوي للحركة بشكل عام. على سبيل المثال، خلق قرار الحركة بعدم المشاركة في تظاهرات التفويض لمكافحة الإرهاب في يوليو ٢٠١٣ عددا من الخلافات الداخلية، وخلق توجهات متناقضة داخل هيكل الحركة وفي تحالفاتها الداخلية. ظن العديد من قيادات الحركة خلال تلك المرحلة أن المشاركة في هذه المظاهرات، أو الحشد للمشاركة الجماهيرية لإعطاء الدعم والتأييد لمكافحة الإرهاب هو نوع من التبني والموافقة على سياسات النظام في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو. على الجانب الآخر، كان هناك تيار داخل الحركة رافضا لقرار عدم المشاركة، وكان داعما لقرارات النظام السياسي خلال تلك الفترة. رفضت الحركة بشكلها الجمعي المشاركة في مظاهرات التأييد للتفويض لمكافحة الإرهاب، ولكن عددا من الأعضاء اتخذوا قرارا بالمشاركة في تلك التظاهرات، واتخذت الحركة بعد ذلك قرارا بفصل كل من شارك في الفعاليات المعنية بالتفويض.[٢٠]

تعود بنا هذه النقطة للخلافات الأيديولوجية واختلاف التيارات السياسية داخل الحركة، والتي كان لها أثر سلبي على القرارات التي اتخذتها الحركة خلال تلك الفترة، ومدى نجاح قدرتها على التأقلم مع تحولات البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

على الرغم من المرونة الموجودة داخل الحركة في ما يتعلق بإنشاء التحالفات، لم تشهد تلك الفترة سوى القليل من التفاعل بين الحركة والدولة، أو بين الحركة وسائر القوى السياسية. لم تحاول الدولة التواصل مع الحركة خلال تلك الفترة، بل كانت الدولة ترى أن الحركة من المفترض أن تُجرَّم، وأنها ممولة خارجيا لتنفيذ مصالح دول أخرى.

وعلى الجانب الآخر، كانت الحركة تنظر للنظام السياسي في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو على أنه يجسد كل ما ثارت الحركة ضده في ٢٠١٣. ثم جاءت قرارات الاعتقال لعدد من قيادات الحركة، وعلى رأسهم أحمد ماهر ومحمد عادل، كي تعمق من حجم الخلاف بين الحركة والنظام السياسي. لكن على الرغم من الموقف العدائي مع الدولة، حاولت الحركة إقامة حوار بين العناصر المختلفة في الساحة السياسية المصرية، بما فيها النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين، وكان ذلك في نوفمبر ٢٠١٥.[٢١] تضمنت تلك المبادرة عددا من النقاط مثل مراجعة العلاقات المدنية – العسكرية في المجال السياسي، وتعيين حكومة تكنوقراط بهدف البدء في عملية من الإصلاح الإداري والاقتصادي، وصياغة ميثاق إعلامي تلتزم به كافة المنصات الإعلامية. لكن حجم الاستقطاب بين النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين خلال تلك المرحلة، إضافة لخطاب إعلامي ممنهج لتشويه الحركة والتشكيك في مدى انتمائها الوطني، كانا

٢٠ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل

٢١ انظر في ذلك الرابط التالي:

http://arabi21.com/story/876310/

عاملين أساسيين في فشل تلك المبادرة، وفي فشل «٦ أبريل» في شغل ذات الحيز من المجال العام الذي شغلته في فترات سابقة، وبيئات سياسية أخرى.

في تلك النقطة تحديدا نعود لمفهوم مدخلات ومخرجات العملية السياسية الذي صاغه هيربيرت كيتشلت وتحدثنا عنه بشكل واف خلال الفصل الأول، لم تستطع الحركة أن تصيغ مطالب وتتبنى استراتيجيات تتفق مع رغبة الدولة وقدرتها على التنفيذ خلال تلك المرحلة، وهو ما كان مرتبطا بشكل كبير بالأبعاد المشكلة لهيكل الفرصة السياسية في فترة ما بعد ٣٠ يونيو.

بشكل عام، تأثرت حركة «٦ أبريل» بشكل سلبي بانغلاق الفرصة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو، سواء على الصعيد الداخلي في ما يتعلق بحجم تماسك الحركة movement cohesion، أو على الصعيد الخارجي في ما يتعلق بتفاعلاتها وتحالفاتها مع القوى السياسية.

إضافة لذلك، أدى اعتقال عدد من رموز الحركة، بخاصة منسقها العام أحمد ماهر، لتغير نشاط الحركة من المطالبة بأهداف سياسية على مستوى عام، إلى المطالبة بخروج المقبوض عليهم من الأعضاء، وهو ما كان له تأثير شديد السلبية على حجم تواجد الحركة في المجال العام خلال تلك المرحلة. كما كان الحكم القضائي بمنع نشاطات الحركة أحد أسباب التأثير على قدراتها التعبوية وإمكاناتها على الحشد، وبالتالي كان له أثر على الحيز الذي توجد فيه الحركة داخل المجال العام.

حركة أولتراس وايت نايتس خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو

لاقت حركة «أولتراس وايت نايتس» العديد من التحديات خلال تلك المرحلة، كان أولها هو الحكم القضائي الذي منع نشاطات الحركة في المجال العام في مايو ٢٠١٥.[٢٢] كما تعرضت الحركة لحادث أليم وغير مبرر في مباراة «الزمالك» و«إنبي» في استاد الدفاع الجوي، حيث كان هناك قفص حديدي تدخل الجماهير من خلاله، وهو أسلوب غير متعارف عليه في ثقافة تشجيع كرة القدم في المجتمع المصري، ونتيجة تعامل الأمن مع الجمهور وقع تدافع أدى لوفاة ٢٢ من جماهير الزمالك بعد أن فتح عليهم الأمن قنابل الغاز في ظل محاصرتهم داخل هذا القفص.

كما عانت الحركة خلال تلك المرحلة من الغياب عن المدرجات، نظرا لمنع الجماهير من حضور المباريات، وإقامة مباريات كرة القدم دون جماهير.

كانت المباراة الأولى التي شهدت عودة للجماهير خلال تلك المرحلة هي مباراة «الزمالك» و«إنبي»، والتي شهدت حدوث ما تم تعريفه إعلاميا باسم «مذبحة الدفاع الجوي»، وهو

٢٢ انظر في ذلك
زياد عقل «إعادة النظر في التعامل مع الأولتراس» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٥/٩/٢٧
http://acpss.ahram.org.eg/Review.aspx?Serial=10245

اسم الاستاد الذي كانت المباراة مقامة عليه بالتجمع الخامس في القاهرة. لكن الطبيعة غير السياسية للحركة، والدوافع غير السياسية التي تشكل أفعالها، كانا من أهم العوامل التي صاغت تعامل الحركة مع تحولات البيئة السياسية خلال تلك المرحلة.

لكن حركة «أولتراس وايت نايتس» ليست حركة سياسية، أو بمعني أصح، ليست حركة تمتلك أجندة سياسية، وبالتالي، كانت هناك عوامل غير سياسية لا تتعلق بهيكل الفرصة أثرت على الحركة ووجودها في المجال العام، مثل التحول في مجلس إدارة نادي الزمالك بعد نجاح مرتضى منصور في الانتخابات عام ٢٠١٤، وأيضا الأداء الفني لفريق كرة القدم الذي كان في حالة من التراجع خلال تلك المرحلة. لكن على الناحية الأخرى، كان هناك عدد من الأحداث والفعاليات السياسية التي كان من شأنها التأثير على الحركة واختياراتها التكتيكية، مثل صدور قانون التظاهر، ومذبحة الدفاع الجوي، وإلقاء القبض على عدد من قيادات الحركة خلال تلك الفترة.

في ظل غياب مرجعية أيديولوجية وهيكل بُنيوي قوي عن الحركة، وفي ظل صدور قانون يتحكم في عمل الحركات غير المؤسسية في المجال العام (قانون التظاهر)، عانت الحركة خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو من تحولات البيئة السياسية، وهذا على الرغم من أن حركات الأولتراس بشكل عام لم تكن يوما ما حركات سياسية.

انخرط العديد من أعضاء الحركة في العمل السياسي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، وبات للعديد منهم انتماءات سياسية لم تكن موجودة في مرحلة ما قبل الثورة. وكان هناك عدد من الانعكاسات على طبيعة النشاط الجمعي للحركة جراء هذا التسييس أو politicization للأعضاء.

الجدير بالذكر أن هذه الممارسات المتعلقة بالعمل في المجال السياسي لم تكن قرارات صادرة بشكل جمعي عن الحركة أو وفقا لقرارات تنظيمية، لكنها كانت اختيارات فردية من قبل الأعضاء وفقا لتوجهاتهم السياسية.

وجاء استئناف النشاط الكروي في أواخر عام ٢٠١٣ بعدد من التغيرات على الوجود التكتيكي للحركة، وأعاد الحركة داخليا لدورها الرئيسي، وهو تأييد نادي الزمالك. هنا يجب التحدث عن فكرة دخول بعد سياسي في حركات الأولتراس (وهو ما سنتعرض له بالمزيد من التفصيل في الفصل التالي)، وكان الاشتباك السياسي لحركات الأولتراس أشبه برد الفعل تجاه تفاعلات سياسية فرضها عليها وجودها في المساحة العامة. وبالتالي، أضيف بُعد سياسي على الاستراتيجيات التكتيكية للحركة، من خلال التضامن مع الأعضاء الذين اشتبكوا مع المجال العام على أرضية سياسية، أو من خلال العنف الذي تعرض له أعضاء الحركة، سواء في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، أو في سياق تبعات مذبحة استاد الدفاع الجوي.

لكن استئناف النشاط الكروي كان من شأنه التقليل من حيز الوجود السياسي للحركة في المجال العام خلال تلك المرحلة، كما صنع التغير في قيادات نادي الزمالك خلال عام ٢٠١٤ تحولا جعل الحركة معنية أكثر بنشاط كرة القدم بالمقارنة بمشاركتها في العمل العام.

رئيس النادي الجديد، مرتضى منصور، الذي نجح في انتخابات مارس ٢٠١٤ كان له العديد من الصدامات مع حركة «أولتراس وايت نايتس»، وكان وجوده سببا رئيسيا في تراجع دور الحركة في المجال العام من ناحية، وفي قطع وجودها داخل النادي من ناحية أخرى. من المهم في تلك النقطة التفرقة بين أعضاء الجمعية العمومية للنادي، الذين انتخبوا مرتضى منصور لمقعد الرئاسة، وبين جماهير الأولتراس، التي نظمت نفسها لتشجيع الكيان وليس لدعم فرد. إذ بدأت سلسلة من الإجراءات اتخذها رئيس نادي الزمالك وصفها البعض بالتعسفية، حيث أسبغ على أعضاء حركة «وايت نايتس» صفة «الإرهاب» بسبب موقف الحركة منه وعدم اعترافها بشرعيته رئيسا للنادي، ومن ناحية أخرى بدت الحركة في موقف الأضعف الناتج عن عدم انتمائه الرسمي لنادي الزمالك وكون أعضاء الحركة ليسوا أعضاء بجمعيته العمومية بل وصعوبة انضمامهم لعضوية نادي الزمالك.

منع مرتضي منصور أعضاء الحركة من حضور تدريبات الفريق بملعب حلمي زامورا، وفعل ذلك وفقاً لتصريحاته[٢٣] كرد فعل للهتافات التي كان يقولها أعضاء الحركة، والتي تتسم بمحتوى سياسي رأى رئيس النادي أنه معادٍ للنظام السياسي الحاكم.

كان هناك عدد من المحاولات لضبط العلاقة بين رئيس النادي وبين الحركة خلال تلك المرحلة، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل نظرا للاختلاف الشديد في الرؤى والأهداف.[٢٤] الصراع بين رئيس النادي والحركة أدى لحالة من الخلاف داخل الحركة حول المكون السياسي للهتافات التي يرددها الأعضاء في المدرجات، وهي الحالة التي انتهت برفض نزع البعد السياسي عن الهتافات نزولا على طلبات مرتضي منصور.

وهنا يجب أن نستدعي دور تحالفات النخب الاجتماعية والسياسية، وعلاقتها بعمل الحركات الاجتماعية، وهذا لأن مرتضي منصور كان ينتمي لتيار سياسي معادٍ للثورة ويتعارض في مكنونه مع مبادئ الحركة.

عندما قرر الاتحاد المصري لكرة القدم عودة الجماهير للمدرجات في فبراير ٢٠١٥، أعدت حركة «أولتراس وايت نايتس» لحضور مباراة فريقها «الزمالك» مع نادي «إنبي» في استاد الدفاع الجوي في فبراير ٢٠١٥. كانت تلك المباراة مهمة نظرا لكون الناديين يتنافسان على قمة البطولة في تلك المرحلة، وكانت أيضا المرة الأولى التي تعود فيها جماهير الأولتراس للمدرجات بعد أحداث بورسعيد ٢٠١٢، وهو ما أعطى الكثير من الأهمية للمباراة لدى الجماهير.

23 http://www.kooora.com/?n=734215 &https://www.almasryalyoum.com/news/details/505088

٢٤ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل بعنوان:
Egypt›s Marginalized Revolution: Social Movements in a Changing Political Opportunity Structure 2011- 2015
علي الرابط التالي:
http://schools.aucegypt.edu/huss/SEA/gradprog/Pages/SOAN%20Alumni.aspx

كانت هناك زيادة ملحوظة في أعداد الجماهير الحاضرين نظرا لمنعهم من حضور المباريات منذ فبراير ٢٠١٢، كما كان هناك العديد من الإجراءات الأمنية المشددة التي تعرضت لها تلك الجماهير.

أدت تلك المهزلة التنظيمية لاحتشاد عدد كبير من جماهير نادي الزمالك داخل قفص معدني، لم تعرفه ملاعب الكرة في مصر من قبل، لانتظار عملية التفتيش الأمني التي تسبق الدخول للمدرجات. عدد الجماهير، والتباطؤ في الإجراءات الأمنية من قبل قوات الشرطة أدت لحدوث عدد من الاشتباكات بين الجماهير والشرطة، واستخدمت الشرطة قنابل الغاز حتى تفض الاشتباك الذي كان يحدث داخل القفص المعدني، وهو ما أدى لاختناق ٢٢ من جماهير نادي الزمالك ووفاتهم في استاد الدفاع الجوي.[٢٥]

تم إيقاف بطولة الدوري العام المصري بعد هذه الحادثة، ودخلت الحركة في صدام مع الشرطة ومع رئيس النادي، والتي آمنت الحركة أنه كان له دور في الإعداد لهذا الحدث، الذي لم تعتبره الحركة عفوياً، بل مدبرا ومقصودا.[٢٦]

أحداث استاد الدفاع الجوي خلقت عددا من الخلافات الداخلية داخل الحركة، وتناظرا بين الأعضاء بعضهم البعض للوصول إلى رد الفعل الأمثل على ما حدث في استاد الدفاع الجوي. كان هناك عدد من الأعضاء الذين رأوا ضرورة الدخول في مواجهة بين أجهزة الأمن والنادي، بينما كان عدد آخر من الأعضاء يؤمن بضرورة التحاور مع الأجهزة المعنية بالدولة ومع مجلس إدارة نادي الزمالك، حتى تضمن الحركة الأمان لأعضائها.

وتصاعدت الخلافات بين الحركة ورئيس النادي والتي وصلت إلى ساحة القضاء، ودخلت الحركة بعد ذلك خلال عام ٢٠١٥ في عدد من الخلافات الداخلية نتيجة للفوز ببطولة الدوري العام لموسم ٢٠١٤-٢٠١٥، وهي البطولة التي كانت غائبة عن نادي الزمالك منذ ٢٠٠٤. لم تصدر الحركة أي بيانات رسمية خلال تلك المرحلة بالاشتراك في الاحتفال من عدمه، وشارك العديد من أعضاء الحركة في الاحتفالات، وهو ما يؤكد على فكرة صعوبة صناعة القرار في ظل ضعف الهيكل البُنيوي للحركات السياسية والاجتماعية، أو للتنظيمات غير المؤسسية بشكل عام.

٢٥ انظر في ذلك الرابط التالي:
http://english.ahram.org.eg/News/122539.aspx

٢٦ انظر رسالة دكتوراه زياد عقل بعنوان:
Egypt›s Marginalized Revolution: Social Movements in a Changing Political Opportunity Structure 2011- 2015

علي الرابط التالي:
http://schools.aucegypt.edu/huss/SEA/gradprog/Pages/SOAN%20Alumni.aspx وكذلك تغطية المصري اليوم https://www.almasryalyoum.com/tag/327226

بشكل عام، تم تهميش حركات الأولتراس وتقليص دورها في المجال العام في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو. وعلى الرغم من وجود عدد من الصدامات مع الدولة، ظل مجال كرة القدم هو المحرك الرئيسي لاستراتيجيات الحركة على المستوى التكتيكي وعلى مستوى التواجد الجمعي في المجال العام. وعلى الرغم من انخراط عدد غير قليل من أعضاء الحركة في المجال السياسي في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير، ظل دعم نادي الزمالك هو الهدف الأساسي لها ككيان جمعي. وبالتالي، كان هناك دور لانغلاق الفرصة السياسية في تراجع دور الحركة في المجال العام، وهو ما سنتناوله بتفصيل أكثر في الفصل التالي.

الفصل الخامس:

حركات الأولتراس في سياق ما بعد الثورة

تقديم

ذكرنا من قبل نشأة حركات الأولتراس وعلاقتها بروابط المشجعين التي تم تأسيسها عام ٢٠٠٤، ولكن ما نسعى إليه في هذا الفصل هو تحليل دور حركات الأولتراس في المجال العام، والربط بين هذا الدور وبين ماهية هذه الحركات. كما نحاول خلق حالة من التفكيك بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي في حركات الأولتراس ودورها في المجال العام والمسارات التي اتخذتها هذه الحركات في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير. ونستعرض مدى تأقلم حركات الأولتراس مع تحولات البيئة السياسية، وكيف كان ذلك عاملا في تطور الحركات داخليا وتنظيميا.

ونتطرق في النهاية لشرح دور هذه الحركات ككيانات جمعية تنظيمية في السياق السياسي الذي تلى مرحلة ما بعد الثورة في مصر، وكيف امتزجت كرة القدم بالسياسة، وظهر خطاب سياسي في الهتافات التي تشدو بها جماهير الكرة داخل المدرجات. وفي النهاية، نتناول عودة جمهور الكرة عام ٢٠١٨ للمدرجات، بعد أن تم الإعلان عن حل حركات الأولتراس، ولكن ظل السلوك الجمعي للجماهير معبرا عن عقلية الأولتراس، سواء سياسيا أو اجتماعيا.

عن النشأة

كانت روابط المشجعين التي ظهرت خلال عام ٢٠٠٤ لكل من أندية الأهلي والزمالك بمثابة نقطة البداية لثقافة الأولتراس في المجتمع المصري، أو بمعني أصح، نقطة البداية لتنظيم جماهير كرة القدم، حتى وإن كان هذا التنظيم بشكل غير مؤسسي.[١]

عندما ظهرت حركات الأولتراس في عام ٢٠٠٧، كان لها دور في المجال العام من خلال تقديم عدد كبير من الشباب لفكرة التنظيم على أرضية غير سياسية، وبمختلف أصولهم وانتماءاتهم الطبقية أو الدينية أو الجغرافية. وكان وجود حركات الأولتراس خلال تلك الفترة يُلحظ فقط في ملاعب التدريب بالأندية، وأيضا في مدرجات الاستاد في المباريات الرسمية لفرقهم. لم تكن هناك أي أبعاد سياسية واضحة أو مؤثرة في سلوك وأهداف هذه الحركات، بل كانت الأهداف تتمحور حول بث المزيد من الشغف والإبداعية في التشجيع. لكن بالطبع كانت هناك صدامات متكررة مع جهاز الشرطة، بخاصة مع قوات تأمين المباريات، والتي تكون موجودة بكثافة في المباريات التي يكون أطرافها النادي الأهلي أو نادي الزمالك. وبالتالي، كانت ثورة ٢٥ يناير بمثابة نقطة بداية لدخول البعد السياسي في سياق هذه الحركات.[٢]

١ انظر في ذلك رسالة الماجستير التي منحتها الجماعة الأمريكية بالقاهرة للباحثة أميرة طه بعنوان:
THE ULTRAS IN EGYPT: POLITICAL ROLE BEFORE AND AFTER JANUARY
http://dar.aucegypt.edu/bitstream/handle/10526/4458/Final%20Thesis%20%28Amira%20Taha%29.pdf?sequence=2

٢ انظر في ذلك التحقيق التالي علي موقع BBC : «ما هي روابط الأولتراس المصرية التي يقدر عدد أعضائها بمليون شخص» مارس ٢٠١٨

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-43333172

وقد تركز الصراع بين الشرطة وحركات الأولتراس حول استخدام الفضاء العام، وكان من العوامل التي صاغت دور واختيارات هذه الحركات خلال تحولات البيئة السياسية، بل وأضفت على الأولتراس بعدا سياسيا يتلخص في الاشتباك المتكرر مع قوات الأمن التي تقوم بتأمين المباريات، وعلى الجانب الآخر كانت قوات الأمن تتعامل بطريقة مهينة وغير إنسانية إزاء التنظيم الجماهيري لهذه الحركات.

وفي سياق التحليل السياسي لحركات الأولتراس، يلح السؤال حول مدى راديكالية هذه الحركات. وفي حقيقة الأمر، إذا ما قارنا بين أعضاء حركات الأولتراس وبين مشاهدي كرة القدم غير المنظمين، سيظهر أن هناك قدرا كبيرا من الراديكالية والتطرف بين الأعضاء في ما يرتبط بثقافة التشجيع، وبالممارسات التي تتم في المساحة العامة بشكل جماعي. إذ يرتبط وجود حركات الأولتراس في المدرجات من منطلق الانتماء وليس فقط بغرض المتابعة، ما يعني أن حركات الأولتراس لا تتعامل مع مباريات فريقها كحدث اجتماعي، ولكن كواجب لا بد من القيام به. كما أن هناك مفهوما واضحا للعلاقة بين العضوية في الحركة، والهوية الشخصية والجمعية collective identity للأعضاء.

تفتح هذه الراديكالية الباب أمام تساؤل آخر وهو، هل لدى حركات الأولتراس ميل إلى العنف؟ أو بصيغة أخرى، هل من الممكن أن يفرز هذا التطرف في شغف التشجيع سلوكيات عنيفة؟ الإجابة دون شك هي: نعم، فالكثرة العددية، والقدرة على التنظيم فضلا عن التطرف في الشعور بالانتماء كلها أرضيات شديدة الخصوبة وقادرة على فرز أعمال عنف، هو ما جعل اشتباكات حركات الأولتراس مع قوات الأمن متكررة، بخاصة في مرحلة ما بعد ٢٥ يناير حين ارتفع سقف التعبير، وتفككت القيود الحاكمة لاستخدام المساحة العامة.[٣]

وكان تكرار أحداث العنف، بغض النظر عن تحليل مختلف الأطراف عن المتسبب بها، من العوامل الرئيسية التي ولدت المزيد من التوتر إزاء هذه الحركات، سواء من قبل الشريحة المحافظة من المجتمع والراغبة في الوصول لنهاية للحراك بعد ٢٥ يناير، أو بين جهاز الشرطة وباقي أجهزة الدولة المعنية بكرة القدم.

ويرتبط ظهور حركات الأولتراس في عام ٢٠٠٧ ارتباطا وثيقا ببطولة كأس الأمم الإفريقية التي نظمتها مصر وفازت بها في يناير ٢٠٠٦، حيث تغيرت التركيبة الطبقية الموجودة بالمدرجات، وظهرت تحالفات جديد بين طبقات اجتماعية مختلفة بعد هذه

٣ للاطلاع علي تفاصيل بعض الاشتباكات بين حركات الأولتراس وقوات الأمن، انظر الروابط التالية:
https://www.youm7.com/story/2016/12/26/إصابة-ضابطين-فى-اشتباكات-الأمن-وأولتراس-أهلاوى-وضبط-13-مثيرا/3027510
https://www.elmwatin.com/390299/فيديو-وصور-اشتباكات-بين-جماهير-الأهلي-ورجال-الأمن-في-استاد-القاهرة
https://www.almasryalyoum.com/news/details/885493

البطولة. يعود بنا ذلك لأهمية ترابط الطبقات الاجتماعية في سياق التنظيم الجماهيري، وهو مفهوم نابع من فكر كارل ماركس عن دور الطبقات الاجتماعية social classes في حالة الحراك الذي يشهده المجتمع. كانت بطولة كأس الأمم الإفريقية إذن بمثابة فرصة لخلق علاقة بين طبقات اجتماعية مختلفة لم تعهد التواجد معا في المجال العام.[٤] وقد حظيت بطولة كأس الأمم الإفريقية بحجم كبير من الاهتمام السياسي، من حيث حضور رجال الدولة، (حضور يدخل في إطار مخطط التوريث، حيث كان كل من علاء مبارك وجمال مبارك ضمن الشخصيات الفاعلة في سياق البطولة) ما دفع الدولة لتوفير حيز أوسع عن المعتاد للمشاركة في التشجيع خلال البطولة. كما تزامن ذلك مع تغير التركيبة الاجتماعية للمشجعين، حيث رأى النظام السياسي في ذلك الوقت أن إقامة تحالفات طبقية بين الجماهير قد تكون ضمن أدوات تسهيل عملية انتقال السلطة من حسني مبارك إلى نجله جمال.[٥]

وأدى هذا التحالف الطبقي الذي شهدته بطولة كأس الأمم إلى ظهور ثقافة جديدة للتشجيع مختلفة عن التاريخ الذي شهدته المدرجات في مصر منذ انطلاق بطولة الدوري العام عام ١٩٤٨. فمن ناحية، بلوَر ظهور حركات الأولتراس الفارق الشاسع بين مشجعي الكرة وبين متابعيها، أو بين الحركة المنظمة والمشجعين غير المنظمين. ومن ناحية أخرى، خفف نظام حسني مبارك القبضة الأمنية على العمل العام والجمعي، ولذا انضمت أعداد أكبر من الشباب لفكرة التنظيم، وزاد عدد منظمات المجتمع المدني. وبغض النظر عن دوافع رفع سقف التعبير، انعكست هذه القرارات على المجال العام بأشكال متنوعة، وبينها ثقافة التشجيع المنظم في مدرجات الكرة. جدير بالذكر أن حركات الأولتراس لم تبدأ ككيانات تنظيمية فاعلة داخل الحركات، لكن البعد التنظيمي تبلور خلال عام واحد، في المرحلة التي تلت بطولة كأس الأمم الإفريقية. واستمرت حركات الأولتراس وطورت من نفسها في مرحلة ما بعد الثورة، كحركات تنظيمية تميزت بالترابط الداخلي بين أعضائها، وهو ما انعكس بالتبعية على دورها في المجال العام.

ثقافة تشجيع كرة القدم في مصر من منظور اجتماعي

ما حدث في تشجيع كرة القدم في مصر له علاقة وثيقة بمفهوم «الاحترافية» في كرة القدم، وهي كلمة تعوّد أي متابع لكرة القدم على سماعها، بخاصة في الآونة الأخيرة، لكن هناك القليل من الكتابات التي سعت لتفسير معني «الاحترافية» في كرة القدم بشكل مُعمق، فضلا

٤ للمزيد حول تلك النقطة انظر: زياد عقل: الدلالات السياسية والاجتماعية لظاهرة كرة القدم في مصر، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٦ فبراير ٢٠١٧
http://acpss.ahram.org.eg/News/15230.aspx

٥ انظر في ذلك: صبحي عسيلة، «مصر في كأس الأمم الإفريقية: سؤال السياسة الإجباري» موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير ٢٠١٧
http://acpss.ahram.org.eg/News/15226.aspx

عن آثارها على تشجيع كرة القدم كثقافة مكونة من عادات، وأفعال، وممارسات، وعصبيات.[٦] عرفت مصر عددا كبيرا من الأندية التي كان لها جماهير عريضة، وعلى رأس هذه الأندية النادي الأهلي ونادي الزمالك، أو كما يُطلق عليهم «قطبا الكرة المصرية»، فهما الناديان اللذان يحظيان بأكبر شعبية بين جماهير الكرة، ويأتي بعدهما أندية مثل النادي الإسماعيلي، والاتحاد السكندري، والمصري البورسعيدي، وغزل المحلة، وغيرها، حيث إن الربط الجغرافي بين الأندية والمحافظات التي تنتمي لها خلق عصبيات للأندية بين المشجعين. ولذلك، وباستثناء الأهلي والزمالك، تُعد الأندية الأكثر جماهيرية هي تلك التي تمثل محافظات.

ولكن على الرغم من انتشار شعبية كرة القدم وزيادة أعداد مشجعيها والمهتمين بها، فإن كرة القدم ظلت لسنوات عدة تمارس في مصر كهواية، وليس كلعبة احترافية، سواء على مستوى اللعبة في المستطيل الأخضر، أو على مستوى الصناعة، أو على مستوى التشجيع وما يتعلق به من ثقافة.

اتسمت ثقافة تشجيع كرة القدم لسنوات طويلة في المجتمع المصري بتأثير العلاقات بين المشجعين وإدارات الأندية واللاعبين، وكانت الجماهير دائما هي الحلقة الأضعف في هذا المثلث، وكان يتم استخدام الجماهير من قبل مجالس إدارات الأندية واللاعبين على حد سواء. على مدى سنوات طويلة، وفي كل الأندية الجماهيرية، كان هناك دائما مجموعة من المشجعين الذين لديهم القدرة على قيادة الجماهير في المدرجات، حيث تلجأ مجالس إدارات الأندية لهؤلاء المشجعين الذين لديهم قدرة على قيادة مدرج للحصول على دعم جماهيري لمجلس الإدارة، بخاصة في الفترات التي تشهد انتخابات لمجالس إدارة الأندية، أو هجوم على مجالس الإدارة بسبب تعرض فريق الكرة لهزائم متكررة والخروج من بطولات كانت الجماهير تتوقع فوز النادي بها. ومن نفس هذا المنطلق، كان هناك العديد من اللاعبين الذين يلجأون للتواصل مع الجماهير لدعمهم شخصيا من خلال الهتافات سواء في التدريب أو المباريات حال انخفاض مستواهم الفني في الملعب.

وعرفت المدرجات المصرية عددا من الوجوه المألوفة بين الجماهير التي كانت تتلقى أجورا شهرية من الأندية كي تقوم بدورها في دعم الفريق. وبمعنى آخر، لم تكن ثقافة التشجيع في مصر قائمة على أي أبعاد تنظيمية أو على الانتماء لكيان ما، فمثلما كانت كرة القدم هواية في مصر لسنوات طوال، كانت ثقافة التشجيع بعيدة هي الأخرى عن التنظيم، ومن ثم بعيدة عن مفهوم الاحترافية.

٦ للمزيد حول هذه النقطة، انظر التقرير التالي:
"Football and Society", on Thought Economics, February 2018
https://thoughteconomics.com/football-and-society/

وعندما عرفت الكرة المصرية مفهوم الاحتراف، كان ذلك بعد وصول مصر لبطولة كأس العالم عام ١٩٩٠ والتي أقيمت بإيطاليا، حيث احترف عدد من لاعبي المنتخب المصري بعد هذه البطولة في أوروبا، مثل حسام حسن وإبراهيم حسن وهاني رمزي، وبدأت الأندية المصرية تهتم بمسألة صياغة عقود للاعبين، كما أصبح اتحاد الكرة يصدر لوائح تنظم قوانين اللعبة ويربطها بما تمليه لوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم على الاتحادات المحلية. ولكن هذا التطور استغرق وقتا كي ينعكس على ثقافة التشجيع، واحتاجت ثقافة تشجيع كرة القدم في المجتمع المصري لعدد من العوامل والأحداث كي تتطور هي الأخرى. وجاءت النقلة النوعية في ثقافة تشجيع كرة القدم في المجتمع المصري عام ٢٠٠٤، عندما استغل عدد من شباب مشجعي الكرة بعض تقنيات التواصل الاجتماعي البدائية لإنشاء روابط لتشجيع الأندية، وسمحت هذه التطبيقات البدائية مثل msn messenger باستمرار التواصل بين المشجعين، وخلق حالة من «العصبية» بمفهومها الكلاسيكي الذي صاغه عبر الرحمن ابن خلدون بين المشجعين.[٧]

ثم جاء العام ٢٠٠٦، وهو العام الذي شهد تنظيم مصر لبطولة كأس الأمم الإفريقية، وحدث تحول اجتماعي واضح في ثقافة التشجيع بعد هذه البطولة، نظرا لما جاءت به من تغيرات في التكوين الاجتماعي لمدرجات كرة القدم في المجتمع المصري. تزامنت بطولة الأمم الإفريقية التي أقيمت في ٢٠٠٦ مع عدد من التحولات في المجتمع المصري، إذ كانت هناك إرادة سياسية من قبل النظام برفع سقف الحريات والاندماج في برامج التحول الديمقراطي، وهو ما انعكس على فكرة استخدام المساحة العامة لدى المواطنين، والشروع في تخفيف القبضة الأمنية على المساحة العامة وفقا لتعليمات القيادة السياسية.[٨] والجدير بالذكر، أن المدرجات في هذه البطولة، بخاصة في مباريات منتخب مصر المقامة على استاد القاهرة شهدت وجودا ملحوظا من فئات طبقية، واجتماعية، ونوعية، متنوعة. على السبيل المثال، كان هناك وجود مكثف للمرأة في مدرجات هذه البطولة، وجود لم تعرفه مدرجات كرة القدم بهذه الكثافة منذ انطلاق بطولة الدوري العام في العام ١٩٤٨، كما أن التنوع الطبقي في مدرجات هذه البطولة لم يكن مسبوقا من قبل في سياق تشجيع كرة القدم في المجتمع المصري.

كانت بطولة الأمم الإفريقية لعام ٢٠٠٦ بمثابة مدخل لإعادة تنظيم جماهير كرة القدم في مصر، وكان التحالف النخبوي الذي ظهر في المدرجات، المعروف بمصطلح الـ elite alliances أو تحالفات النخب في العلوم الاجتماعية، أحد أهم مداخل تنظيم جماهير كرة القدم في المجتمع المصري. شهدت مدرجات استاد القاهرة على وجه التحديد دخول عناصر

٧ مقابلة شخصية أجراها الباحث مع احد قيادات حركة أولتراس وايت نايتس، والذي كان من أوائل الأعضاء في الروابط، القاهرة، ٢٠١٥/٨/٦

٨ انظر في ذلك: زياد عقل: الدلائل السياسية والاجتماعية لظاهرة كرة القدم في مصر (مرجع سبق ذكره)

كثيرة من الطبقة العليا المتوسطة في المجتمع ضمن صفوف الجماهير، ورأى المشاهدون العديد من الوجوه التي لا تنتمي لمدرجات كرة القدم في السياق المصري، ولكن بطولة ٢٠٠٦ خلقت شغفا خاصا لكرة القدم انعكس في الحضور الجماهيري في مدرجات هذه البطولة، وهو الشغف ذاته الذي يغلف مسيرة محمد صلاح من قبل جماهير غير متابعة لكرة القدم في الفترة الحالية. بمعنى آخر، اجتذبت بطولة ٢٠٠٦ فئات جديدة من الجمهور لم تكن معتادة على حضور مباريات كرة القدم، وتم خلق نوع من التحالف بين هذه الطبقات المتنوعة بعناصرها المختلفة في يناير ٢٠٠٦ لظهور كيانات تنظيمية داخل مجال كرة القدم في ٢٠٠٧.

ونظرا لتسييس حركات الأولتراس من قبل العديد من الأطراف، فيجدر التأكيد مجددا أنها حركات غير سياسية، لكن تم تسييسها نتيجة مشاركتها في أحداث سياسية لا تمت لماهية هذه الحركات بصلة، وأدت في النهاية لإضفاء بعد سياسي عليها غير مرتبط بها تنظيميا.[٩]

لكن على الرغم من ظهور كيانات منظمة في المجتمع المصري لكي تعبر عن مشجعين كرة القدم في صورة جماعية، فإن هذه الكيانات التنظيمية واجهت تحديين أساسيين: الأول يتمثل في تغير البيئة السياسية المتعلقة بالعمل الجمعي من ناحية، بخاصة خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، والثاني يتعلق بترسيخ ثقافة الاحتراف في المجتمع المصري، وهي العملية التي بدأت منذ أوائل الألفية الثانية.

سمح ارتفاع سقف الحريات السياسية بظهور عدد من الكيانات التنظيمية في مجال كرة القدم بحلول العام ٢٠٠٧، كان هناك بالفعل كيانات منظمة بشكل غير مؤسسي مثل حركة كفاية، والحملة الشعبية لدعم الانتفاضة، والكيانات التي ظهرت بعد مظاهرات حرب العراق ولبنان. بمعنى آخر، كانت هناك بيئة سياسية تسمح بالتنظيم الاجتماعي بين مشجعي كرة القدم. ومن تلك النقطة ظهرت حركات الأولتراس بكل ما تحمله من معانٍ جديدة على ثقافة التشجيع في المجتمع المصري. لكن لا يخفى على أي من متابعي كرة القدم، أن ظهور الكيانات التنظيمية جماهيريا أدى لتعارض واضح مع قواعد الاحترافية في كرة القدم، وقوانين صناعة اللعبة التي باتت تتحكم في الكثير من أبعادها وثناياها.

ترتكز ثقافة تشجيع كرة القدم في الفترة الحالية في صراع بين المبادئ المؤسسة لهذه الثقافة من ناحية، وبين القواعد المشكلة لاحترافية كرة القدم من ناحية أخرى. ولعل الأزمة الأخيرة التي تعرض لها عبد الله السعيد لاعب النادي الأهلي ومنتخب مصر، بعد توقيعه لنادي الزمالك آملا في الحصول على أجر مادي أعلى، خير دليل علي هذه المعضلة.

٩ للمزيد حول هذه النقطة، انضر محاضرة الدكتورة رباب المهدي في London School of Economics بعنوان Redefining the political: the ultras football movements in Egypt، آكتوبر ٢٠١٧ http://www.lse.ac.uk/middle-east-centre/events/2017/ultras-football-movement-in-egypt

حدث انشقاق واضح بين الجماهير المنظمة للنادي الأهلي حول انتقال عبد الله السعيد لنادي الزمالك، وخلقت الجماهير نوعا من الرأي العام الرافض لاستمرار عبد الله السعيد في اللعب للنادي الأهلي، كونه وقع على عقود انضمام للمنافس التقليدي، نادي الزمالك. وكانت النتيجة النهائية هي خروج عبد الله السعيد من قائمة النادي الأهلي، وذهابه لفنلندا ثم السعودية نظرا لعدم تقبل الجماهير لما فعل بتوقيعه لنادي الزمالك.[١٠]

وتقودنا هذه الواقعة وما سبقها من مقدمات لإصدار عدد من التحليلات الخاصة بالاحترافية وكرة القدم في المجتمع المصري، حيث إن ثقافة تشجيع كرة القدم في مصر مازالت تتحكم فيها العواطف، وتظل بعيدة كل البعد عن استيعاب مفهوم الاحترافية في كرة القدم. فعلى الرغم من تنظيم الجماهير في كيانات جمعية، فإن ذلك لم يفصل بين لاعب الكرة الذي تعشقه الجماهير من منطلق العصبية والانتماء، وبين لاعب الكرة الذي تحكمه التعاقدات والبنود القانونية. وبالتالي، تظل ثقافة تشجيع كرة القدم في المجتمع المصري، ثقافة تم تأسيسها على أسس الهواية، مدفوعة بعواطف الجماهير، وتستمد شرعيتها من شغفهم. ولذا، يجب التفرقة بين الكرة الجماهيرية والكرة الاحترافية، نظراً لما تملكه هذه التفرقة من القدرة على صناعة الفارق في سياق التشجيع وثقافته.

يتسم كل مجتمع بثقافة التنظيم الجمعي وتشجيع اللعبة الشعبية، ومدى ارتباطه بمفهوم الاحترافية في كرة القدم. لكن في النهاية، تظل كرة القدم مرتبطة بعدد من اللوائح والقوانين، كما تظل ثقافة التشجيع مرتبطة بضوابط ومعايير هي الأخرى، وبين هذا وذاك، تتشكل ثقافة تشجيع كرة القدم في المجتمع المصري في الوقت الحالي.

البعد السياسي لدى حركات الأولتراس

صنفت العديد من الأدبيات في العلوم السياسية وفي علم الاجتماع حركات الأولتراس في مصر بصفتها حركات سياسية، من الممكن مقارنتها بحركات مثل الاشتراكيين الثوريين و«٦ أبريل» في سياق المجال العام المصري.[١١] لكن في واقع الأمر، قد تتشابه حركات الأولتراس تنظيميا مع عدد من الحركات السياسية الأخرى، لكنها حركات لم تمتلك يوما أجندة سياسية، وتم إضفاء الأبعاد السياسية عليها من خلال التفاعل مع الدولة في المجال العام، وتحديدا بفضل قدرتها على احتلال المساحة العامة، فضلا عن قدرتها في الحشد والتنظيم.

١٠ مقابلة شخصية مع أحد أعضاء حركة أولتراس أهلاوي، القاهرة، فبراير ٢٠١٨

١١ انظر في ذلك علي سبيل المثال رسالة الدكتوراه المقدمة لجامعة نورث كارولينا عام ٢٠١٥ عن حركات الأولتراس في مصر

Zikry, Fareeda, “Ultras in Egypt: the power of organized soccer fans and their political influence on the 2011 Egyptioan revolution and post-revolution era”
https://cdr.lib.unc.edu/indexablecontent/uuid:2fdde86c-0ea0-452e-ab73-f1c88cb75d59

كانت صدامات حركات الأولتراس مع أجهزة الأمن أحد المداخل المحورية لإضفاء بعد سياسي على هذه الحركات، وحدثت تلك الصدامات مع حركتي «أولتراس أهلاوي» و«أولتراس وايت نايتس» بشكل أساسي منذ عام ٢٠٠٧، لكن مع انتشار الظاهرة، تكررت تلك الصدامات مع حركات أولتراس أندية المصري، والاتحاد السكندري، والإسماعيلي. وبالتالي، خلقت الدولة أرضية من العداء تجاه حركات الأولتراس منذ ظهورها من خلال التعامل الأمني مع التجمعات الجماهيرية في المدرجات، والذي كان مهينا في غالب الأحيان.

لذا تم خلق علاقة عدائية من جراء هذا الممارسات بين حركات الأولتراس، وبين أجهزة الأمن، وهي العلاقة التي كانت بمثابة نقطة البداية لالتقاط حركات الأولتراس الخيط في امتلاك توجه سياسي. التعامل الأمني مع هذه الحركات لم يكن من منطلق تفهم العقلية والتعامل معها، ولكنه كان نابع من الإيمان بدور المؤسسات الأمنية في ضبط استخدام المساحة العامة، ومراقبة التنظيم الجماهيري.

زاد البعد السياسي على المستوى الفردي داخل حركات الأولتراس بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وكان ذلك نتيجة مباشرة لانفتاح هيكل الفرصة السياسية في المجتمع ككل من ناحية، ولزيادة الحيز الذي بدأت تشغله القوى السياسية من ناحية أخرى. خلقت حالة الاستقطاب السياسي في المجتمع خلال تلك المرحلة حالة من التوتر الداخلي بين أعضاء حركات الأولتراس وفقا لتنوع الانتماءات السياسية، وحالة السيولة التي كان يشهدها المجال العام. لم تتخذ الحركات ككيانات جماعية قرارات خاصة بالمشاركة السياسية للأعضاء، كما ذكرنا في فصول سابقة، ولكن ظهور الميول السياسية للأعضاء خلق حالة من استدعاء هوية الحركة ونمط تواجدها الجمعي على أرضية سياسية من خلال عدد من الأعضاء. بدأ الأعضاء يتواجدون في المساحة العامة لدعم عدد متنوع من الكيانات السياسية التي ينتمون إليها كأفراد، لكن تلك الكيانات السياسية لم تحظ بتأييد مؤسَّسي من حركات الأولتراس في أي يوم، لكن هؤلاء الأفراد كانوا يظهرون بنفس السلوك الجمعي المعروف عن حركات الأولتراس، وهو ما كان السبب في خلق انطباع لدى الرأي العام أن حركات الأولتراس تتبنى توجهات سياسية.

مما لا شك فيه، كانت مذبحة بورسعيد من العوامل الرئيسية التي أضفت أبعادا سياسية على حركات الأولتراس بشكل عام، وعلى حركة «أولتراس أهلاوي» بشكل خاص. وقد يرجع ذلك إلى العنف الذي شهدته تلك المباراة والذي لم تشهده مدرجات كرة القدم في مصر يوما منذ عام ١٩٤٨.

الجدير بالذكر أن العلاقة بين كرة القدم والسياسة في مصر علاقة قديمة، وطالما كانت موجودة في مرحلة ما بعد ثورة ١٩٥٢، ومع ذلك لم تشهد جماهير الكرة كفئة تنظيمية هذا التداخل الحاد مع الدولة خلال تلك السنوات. كانت البيئة السياسية واضطراب الساحة في ما بعد ثورة ٢٥ يناير من أسباب ما حدث في مدرجات استاد بورسعيد.

ولسنا هنا بصدد سرد ما جرى من أحداث في استاد بورسعيد في تلك المباراة التي راح ضحيتها ٧٤ من جماهير النادي الأهلي، حيث إن هذا سيخرجنا عن السياق العام للكتاب، لكن ما نسعى إليه من خلال التطرق لواقعة استاد بورسعيد هو الربط بين هذه الواقعة تحديدا، وبين التوجه للعمل السياسي العام الذي اتخذته حركة «أولتراس أهلاوي» تحديدا، وساندتها فيه العديد من حركات الأولتراس في ما بعد هذا الحادث.

على الرغم من العداء الذي نشأ بين جمهور النادي الأهلي وجمهور النادي المصري بعد الواقعة، وهو ما تحول بعد ذلك إلى خطاب يحاول إضفاء الكراهية على مدينة بورسعيد كأحد ملامح تشجيع النادي الأهلي بين الجماهير، كان العداء الأكبر خلال تلك المرحلة بين حركات الأولتراس وبين المجلس العسكري. دخلت حركة «أولتراس أهلاوي» في مرحلة عداء مباشر مع مؤسسات الدولة محملة إياها بالمسؤولية المباشرة عن الأحداث. وتلخصت المدركات الجمعية collective perceptions لدى أعضاء حركة أولتراس أهلاوي في تعرضهم لمؤامرة تم التنسيق لها من قبل جهات في الدولة في ذلك الوقت تحاول الحد من النفوذ الملحوظ لحركات الأولتراس في المجال العام في مرحلة ما بعد الثورة.

وكان هناك عدد من الأحداث تشير بأصابع الاتهام نحو التعامل مع تفاصيل ذلك اليوم منذ استقلال الفريق للحافلات التي كانت من المفترض أن تقله إلى مكان إقامة المباراة، وما واجهوه من مضايقات من الجماهير ومن قوات الأمن خلال الطريق، وصولا إلى أعمال تتطلب سلطة إدارية أمنية لتنفيذها خلال ساعات الحادث، مثل قطع التيار الكهربائي عن الاستاد، أو فتح البوابات الفاصلة بين جمهور الفريقين.

وقد رسخت أحداث استاد بورسعيد تصورا لدى أعضاء حركة «أولتراس أهلاوي» أن النظام السياسي يحمل تجاهها ضغينة ما، وهو موقف انعكس عليهم تنظيميا، وجمعيا، وإنسانيا. أو بمعنى آخر، على الرغم من خطاب الكراهية والاستقطاب الذي نشأ بين جمهور الناديين بعد الأحداث الأليمة، لم يقتنع جمهور النادي الأهلي، أو بمعنى أدق، الغالبية العظمى منه، أن جمهور النادي المصري هو العقل المدبر لتلك الأحداث غير المقبولة إنسانيا.[١٢]

دخلت حركة «أولتراس أهلاوي» في مرحلة ما بعد مذبحة بورسعيد في صراع داخل المجال العام ذي طابع سياسي، مع كل من اتحاد الكرة من جانب، ومع النظام من جانب آخر. واعتصمت الحركة أمام اتحاد الكرة (وانضمت لها حركة أولتراس وايت نايتس من منطلق التضامن) حتى لا يُستكمل الموسم الكروي ويتم إلغاء البطولة، وهو ما ذكرناه في فصول سابقة، كما دخل على الخطاب الجمعي للحركة خطاب معادٍ للنظام، وهو ما ظهر في عدد من

١٢ للمزيد من التفاصيل حول أحداث بورسعيد انظر التسلسل الزمني التالي علي موقع BBC من خلال هذا الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/sports-39028015

أنواع التعبير التي مارستها الحركة خلال تلك المرحلة، وهو ما سنتعرض له بتفصيل أكثر خلال هذا الفصل.

وأدى الحراك والعمل الجمعي المكثف في المساحة العامة في ذلك الوقت إلى أن أصدر اتحاد الكرة قرارا بإلغاء بطولة الدوري العام خلال هذا الموسم، على الرغم من تعارض هذا القرار مع المصالح المادية والمهنية في مجال كرة القدم في مصر في ذلك التوقيت، وهي المصالح التي ستتأثر سلبا من وقف نشاط الكرة، الذي يعد مصدر دخل لدى الكثيرين.

على الصعيد السياسي وصعيد الخلاف مع المجلس العسكري، زادت الحدة في الخطاب الجمعي للحركة ضد السلطة الحاكمة، وتم ترجمة هذا الخطاب في هتافات، وتعبيرات مرئية أو صوتية تدين المؤسسة الرسمية، وتحملها مسؤولية المذبحة ومن سقط خلالها من شهداء.

وبالطبع أدت هذه الأمور لإضفاء المزيد من البعد السياسي على الحركة، لكن دون الانتماء لتنظيم سياسي محدد بشكل جمعي، ولكن أضحى هناك مجال سياسي تتفاعل فيه الحركة يتسم بحيز أكثر اتساعا من ذلك الذي خبرته الحركة من قبل.

إضفاء هذا البعد السياسي على الحركة ونشاطها في المجال العام كان له نتيجتان مباشرتان، الأولى هي حالة من العداء الواضح من قبل الدولة، تعاظمت بعد اشتباكات شارع محمد محمود ودور حركات الأولتراس بشكل كلي فيها، والثانية هي تحول الأعضاء إلى اتجاهات سياسية مدفوعة بموقفهم من السلطة، وهو ما كان له أثره على زيادة حالة الاستقطاب بين جمهور الكرة بشكل عام ضد الدولة خلال تلك المرحلة، بخاصة بعد توقف المسابقة في ٢٠١٢، لم تكن هناك مباريات غير تلك التي يلعبها النادي الأهلي في بطولة إفريقيا للأندية أبطال الدوري، البطولة التي فاز بها النادي الأهلي عام ٢٠١٣، وأهدى كأسها لروح الشهداء تحت القيادة الفنية للمدرب محمد يوسف. شهدت هذه الفترة العديد من اللافتات، والهتافات التي تعبر عن موقف الحركة من السلطة، وأطلقت الأغنيات التي انتشرت في ما بعد على مواقع التواصل الاجتماعي.

دخلت إذن حركة أولتراس أهلاوي في نزاع سياسي مع الدولة بعد مذبحة بورسعيد، وانضم إليها العديد من الحركات الأخرى المنتمية لعقلية أولتراس على أرضيات أخرى غير الانتماء للنادي الأهلي، ولكنها تضامنت بشكل جمعي مع المبادئ والمفاهيم التي تم إنشاء حركات الأولتراس على قواعدها، حتى في ظل كون هذه الحركات تعادي النادي الأهلي وجمهوره داخل المدرج خلال المباريات، لكنها اتحدت جميعا في ذلك التوقيت تحت راية مبادئ حركات الأولتراس وساندت حركة «أولتراس أهلاوي» في هجومها على الدولة، أو بمعنى أصح، على النظام السياسي الحاكم.

وبالتالي، حدث تحالف خلال مرحلة ما بعد مذبحة بورسعيد بين هذا الحركات جعلتها تتضامن مع بعضها البعض، وحدث تحول فارق في المشهد الإجمالي لكرة القدم في مصر. هذه

الحالة من التحالف كان لها دور كبير في إضفاء بعد سياسي على واقع العمل الجمعي من خلال حركات الأولتراس، وهو الواقع الذي أدى إلى صدور الحكم بتجريم تلك الحركات وحظرها من قبل القضاء في مراحل لاحقة نظرا لكم القوة التي أبدته في المجال العام في ما بعد مرحلة استاد بورسعيد.

إضافة البعد السياسي لأعضاء حركات الأولتراس (وليس لخطابها) جاء أيضا بعد مذبحة استاد الدفاع الجوي، والتي تحدثنا عنها في فصول سابقة، وراح ضحيتها ٢٢ فردا من جمهور الزمالك. دفع ذلك الحادث العديد من أعضاء حركة «أولتراس وايت نايتس» للمجال السياسي، ودفع البعض منهم للتعدي على رئيس النادي الزمالك انتقاما لزملائهم، وقناعة منهم أن رئيس النادي كان جزءا من مؤامرة صيغت ضد جمهور الزمالك.

لم تُلغ بطولة الدوري العام خلال تلك المرحلة، لكنها توقفت لفترة تقترب أو تزيد بقليل عن الشهرين، نظرا للاضطراب بين اتحاد الكرة والأجهزة الأمنية المعنية بكرة القدم. ولم تكن تعني هذه الحالة من الاضطراب اختلافا في وجهات النظر بين الكيانات الحاكمة لمجال كرة القدم في مصر، لكنها عكست حالة من التخبط تجاه إدارة الاحتقان والغضب الجماهيري ضد منظومة اللعبة في المجال العام.

خرجت حركة «أولتراس وايت نايتس» في العديد من المسيرات تنديدا بما حدث، واشتركت معها حركة «أولتراس أهلاوي» في تلك الفعاليات من باب التضامن. وأدى هذا التحالف إلى زيادة حيز البعد السياسي داخل حركات الأولتراس، دون الانتماء لكيان سياسي محدد.

ردا على هذه الحالة من زيادة حيز البعد السياسي لدى حركات الأولتراس، تمسكت الدولة خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو بغياب الوجود الجماهيري عن المدرجات، وظلت العلاقات المتوترة قائمة بين حركات الأولتراس والأجهزة الأمنية بالدولة خلال تلك المرحلة. اتسقت مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو بالعديد من التشريعات التي قلصت من وجود حركات الأولتراس في المجال العام. في ظل غياب الجماهير عن مدرجات كرة القدم بقرارات أمنية وأحكام قضائية، لجأت حركات الأولتراس للتواجد في مجالات أخرى من المساحة العامة، لكنها لا تتعلق بكرة القدم، وكان ذلك الهدف منه بالأساس هو استمرار التواجد في المجال العام على الرغم من منع الجماهير من دخول مدرجات كرة القدم. ظهرت حركات الأولتراس خلال تلك المرحلة بشكلها التنظيمي على المستوى الجماهيري في مدرجات الصالات المغطاة وملاعب كرة اليد، وكرة السلة، والكرة الطائرة، وهي كلها أنشطة رياضية كان مسموح بالتواجد الجماهيري بها.

كان الالتفات للألعاب الجماعية الأخرى بعد غلق مدرجات كرة القدم أمام حركات الأولتراس من أحد أهم استراتيجيات التأقلم التي تبنتها هذه الحركات لاستمرار دعم الكيان في ظل حالة التسييس أو الـ politicization التي كانت تمر بها هذه الحركات خلال

تلك المرحلة. أبرزت حركات الأولتراس درجة عالية من المرونة للتفاعل مع تحولات البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو. ومثال على ذلك، حركة أولتراس وايت نايتس التي توجهت لحديقة الفسطاط لإحياء لذكرى شهداء استاد الدفاع الجوي، بعد أن أغلق مرتضى منصور، رئيس نادي الزمالك المنتخب في عام ٢٠١٤، مدرجات ملعب حلمي زامورا بنادي الزمالك أمام أعضاء الحركة، ثم هدم بعد ذلك المدرجات في إطار رؤيته لتطوير النادي إنشائيا، على الرغم من أن هذه المدرجات بمثابة شاهد على العصر لتاريخ نادي الزمالك الكروي، وساهمت في صناعة شعبيته الجماهيرية، وكان أيضا من الممكن ترميمها أو إصلاحها.

لكن سلوك رئيس النادي كان مدفوعا بالأساس بتحول تحالفات النخب ضد القوى السياسية أو الاجتماعية، القوى الفاعلة في المجال العام بشكل إجمالي والمحسوبة على ثورة الخامس والعشرين من يناير خلال تلك المرحلة. لكن على الرغم من العداء المجتمعي لحركات الأولتراس، وأحداث العنف التي تعرضت لها، وضعف هيكلها الداخلي، فقد تمكنت من البقاء في الساحة حتى عام ٢٠١٨.

الترتيب للمباراة هو أحد أهم الأبعاد في طريقة التواجد الجمعي لحركات الأولتراس في المدرجات، على حسب حساسية المباريات، ووضع الفريق في جدول الدوري، والأهمية الجماهيرية للبطولة، تستعد حركات الأولتراس لترتيب طريقة التشجيع في المدرجات خلال المباراة قبل وقت من إقامتها، بخاصة الفترة ما قبل ٣٠ يونيو، حيث كان المجال العام أكثر انفتاحا.

حركات الأولتراس لا تتلقى أي تمويلات خارجية كي تمثل دعم مادي لأنشطتها، لكنها تعتمد على التمويل الذاتي من خلال الأعضاء لكي تتمكن من التعبير عن فكرها بشكل واضح من ناحية، وتستمر في التواجد في المجال العام من ناحية أخرى.

مفهوم الاستقلالية في التعبير الجماهيري، بعيدا عن كل عناصر اللعبة وعلى أرضية الانتماء للكيان، هو أحد المفاهيم المهمة التي تشكل عقلية الأزلتراس. وتشهد الأيام التي تسبق المباريات بشكل عام والمباريات المهمة بشكل خاص عددا من الإعدادات، مثل الترتيب للأعلام واللافتات التي سيحملها أو يعلقها الأعضاء في المدرج، فضلا عن الشق المتعلق بتأليف الأغاني والهتافات، وعلى الرغم من وجود هتافات ثابتة لدى كل حركة من حركات الأولتراس تتغنى بها دائما، فإنه في بعض الأحيان تصنع الظروف التي يتعرض لها النادي ككيان أو الفريق إلى استدعاء هتافات جديدة، وهو ما ينم عن حالة من الدمج بين قدرة إبداعية عالية وبين تشجيع كرة القدم، حيث يتطلب تأليف هذه الهتافات ملاحظة دقيقة لأحوال النادي والفريق، كما تحتوي على الكثير من السجع وفي بعض الأحيان النغم، وتتسم أيضا بالتجديد المستمر.

قدمت حركات الأولتراس إلى المدرجات المصرية مفهوم «الدَّخلة»، وهي تعني الطريقة التي يدخل بها الجماهير إلى المدرج. عادة ما يكون لهذه الدَّخلة تنسيق فني بين عاملين أساسيين: التعبير الجسدي، والهتافات المُجمعة. فتجد الأعضاء يهتفون الهتاف ذاته بالإيقاع ذاته، وتجدهم يتحركون بالطريقة ذاتها، سواء في ما يتعلق بحركات أيديهم أو أجسادهم.

هذا الربط بين التعبير اللفظي والتعبير الجسدي هو أحد أهم المزايا التي اتسمت بها حركات الأولتراس بشكل عام في السياق السياسي في المراحل المختلفة لما بعد ٢٥ يناير. هناك العديد من اللقطات على موقع يوتيوب التي توضح «دَخلات» حركات الأولتراس، والترابط بين المحتوى اللفظي والتعبير الجسدي.

الإنتاج الفني لحركات الأولتراس بشكل عام، سواء كان من خلال التعبير في المدرجات والدَخلات، أو من خلال الكلمات التي تلحن في شكل أغنيات، أو من خلال الجرافيتي على الجدران، كانت أحد الإشارات للاندماج الطبقي المتواجد داخل هذه الحركات، وهو ما يعني أن هذه الحركات بالفعل ذات طبيعة أفقية horizontal nature ، حتى في سياق التفاعل الطبقي بين الأعضاء.

بطولة كأس الأمم الإفريقية عام ٢٠٠٦ أدخلت تحالفا طبقيا انعكس على التنظيم الجماهيري كما ذكرنا من قبل، وحدثت حالة من المزج بين تصميم الأداء الجسدي choreography وبين خطاب الهتافات الشعبوية التي طالما عرفتها المدرجات المصرية. المزج بين الطبقات وظهور تجاور طبقي من طبقات اجتماعية متنوعة داخل صفوف هذه الحركات كان أحد أهم العوامل التي أعطت حركات الأولتراس هوية مميزة داخل المجال العام. إذا كنا نتحدث عن تحولات المجال العام ومدى تأقلم حركات الأولتراس ككيانات فاعلة فيه مع هذه التحولات، فالمقارنة تقول إن حركات الأولتراس نجحت نجاحا أكثر بكثير من حركات سياسية أخرى خبرت المجال العام واستطاعت أن تتأقلم مع تحولاته خلال مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

الإعلام الرياضي هو شق آخر في علاقة حركات الأولتراس بالمجال العام، وتحليل تحول خطاب الإعلام الرياضي من أهم الأبعاد الدالة على تحولات المجال العام في ما يتعلق بحركات الأولتراس في مرحلة ما بعد الثورة. طالما كانت هناك علاقة بين كرة القدم المصرية، وبين الإعلام الرياضي، وبين الجماهير، كانت تلك المنظومة بمثابة مثلث تغير كثيرا بعد دخول وسائل التواصل الاجتماعي كبعد رابع في العلاقة بين كرة القدم والمجال العام.

العلاقة بين الإعلام الرياضي المؤسسي الذي يُبث من خلال قنوات، وبين الحيز الذي تشغله كرة القدم داخل وسائل التواصل الاجتماعي، علاقة معقدة وتتضمن الكثير من الأحداث ومن التفاعلات التي كان لها شأن في تغيير التواجد الجماهيري في مجال الكرة، من خلال مجال الإعلام.

خلقت وسائل التواصل الاجتماعي منصة جديدة لجمهور الكرة كي يمارسوا فيها التعبير، وهو ما فعلته مع عدد من الحركات غير المؤسسية الأخرى. لسنوات طوال، تحكم الإعلام الرياضي في صناعة الرأي العام الجماهيري في مجال كرة القدم. كانت هناك منابر إعلامية محدودة تناقش أحوال الكرة خلال فترة التسعينات على سبيل المثال، مثل برنامج «الكاميرا في الملعب»، والذي كان يُبث على القناة الثالثة من التليفزيون الأرضي المصري مساء كل جمعة.

كما كان هناك عدد من الإصدارات الصحفية خلال ذلك الوقت مثل «أخبار الرياضة»، و«الأهرام الرياضي»، و«الكرة والملاعب»، والصفحة الأخيرة من جريدة الجمهورية. كانت تلك هي المنابر الرئيسية التي تصنع الرأي العام خلال فترة التسعينيات في ما يتعلق بالكرة، ولكن ظلت التكنولوجيا تعكس تحديثاتها على المجال الجماهيري في سياق تشجيع كرة القدم.

انتشرت وسائل الإعلام الرياضية بشكل كبير في النصف الثاني من العقد الأول من الألفية الثانية، وتحديدا في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٥. خلال تلك المرحلة، كانت الخصخصة ودعم الاستثمار الخاص أحد أهم أبعاد خطاب الدولة وأحد أبرز أهدافها. ظهرت خلال تلك المرحلة شركة قنوات «نايل سات»، وكانت مدعومة بشدة من قبل الجهات المسؤولة عن الإعلام في الدولة. ومع زيادة عدد المنابر الإعلامية، زاد الحيز الذي تشغله كرة القدم في المجال العام، وبالتالي زاد حجم متابعتها وحجم تأثيرها الثقافي في المجال العام.

ثم جاءت بطولة الأمم الإفريقية عام ٢٠٠٦ لكي تكون بمثابة قمة التفاعل بين الكرة، والدولة، والمجتمع، والصناعة التي كانت حديثة العهد بمنظومة الكرة في مصر خلال تلك المرحلة.

وكانت المنظومة الإعلامية المعنية بكرة القدم حريصة علي ترسيخ هذه العلاقات بين عدد من النخب الجديدة التي ظهرت في مجال كرة القدم، والذي يعد ترسيخ التحالفات بينها مدخلا لنشاط استثماري في الكرة. على المستوى التنظيم الجماهيري، ساهم ذلك الاهتمام في زيادة المساحة التي تشغلها كرة القدم في الإعلام، كما أعطى للتنظيمات الجماهيرية بين مشجعين الكرة منبرا أكثر اتساعا داخل المجال العام.

يوجد مثال شديد الأهمية وهو الخطاب الإعلامي ما بعد مباراة مصر والجزائر المؤهلة لكأس العالم ٢٠١٠، والتي أقيمت بالخرطوم كمباراة فاصلة وفقا للوائح الاتحاد الإفريقي خلال تلك الفترة، وانتهت بفوز الجزائر على مصر واحد – صفر بهدف للاعب عنتر يحي، وتأهلها لكأس العالم التي كانت مقامه بجنوب إفريقيا.

لتفادي حالة من الاحتقان والغضب الشعبي إزاء المنتخب القومي، والذي كان فائزا بثلاثة بطولات لكأس الأمم الإفريقية، وكان يشهد جيلا مميزا من اللاعبين واستقرارا فنيا استمر لسنوات تحت قيادة المدرب المصري حسن شحاتة، لجأ الإعلام الرياضي في مصر خلال هذه

الواقعة لتعليق خسارة المنتخب على شماعة أخرى غير تلك المرتبطة بالأداء الفني، وكانت هذه الشماعة هي هجوم الجماهير الجزائرية على الجماهير المصرية بعنف حتى يحاولوا التأثير على نتيجة المباراة.

الاشتباكات التي حدثت في الخرطوم كانت اشتباكات اعتيادية تعرفها ملاعب ومدرجات كرة القدم في القارة الإفريقية منذ سنوات طوال، لكن الإعلام الرياضي في مصر ضخّم من الحدث بشكل مبالغ فيه، وكان لذلك أثره على التحرك الجماهيري لجمهور كرة القدم المنظم، حيث قام عدد من الجمهور بمحاولة الاعتداء على سفارة الجزائر في شارع البرازيل بالزمالك.

وعلى الجانب الآخر، قام عدد من الجماهير الجزائرية بالهجوم على مكتب شركة مصر للطيران في الجزائر العاصمة. وبالتالي، يظل خطاب الإعلام الرياضي أحد آليات تأجيج الجماهير، سواء في مصر أو في دول شمال إفريقيا.

والجدير بالذكر أن دول شمال إفريقيا مثل تونس، والمغرب، والجزائر، تشهد حالة من السيولة في الشق التنظيمي لجماهير كرة القدم، وهيكل مختلف للفرصة السياسية في ما يتعلق بشأن حركات الأولتراس، وهذه المقارنة تنطبق على الوضع قبل عام ٢٠١١ أو بعده.

على الرغم من كل الإمكانات التي أبدتها حركات الأولتراس في مصر في القدرة على الحشد، وقابلية التنظيم الداخلي، يظل التساؤل مطروحا علميا وعمليا حول حجم الراديكالية والتطرف في السلوك الجماهيري لتلك الحركات. لذا، نتطرق خلال الفقرة القادمة إلى مدى راديكالية خطاب حركات الأولتراس، وانعكاس هذه الراديكالية علي السلوك الجمعي للحركة، وعلى القرارات التي تتخذها الحركة، وعلى أسلوب التواجد داخل المجال العام بما يتفق مع البيئة السياسية.

التوجهات الراديكالية داخل حركات الأولتراس

وفقاً لشرح عبد الرحمن ابن خلدون في المقدمة لمفهوم «العصبية»، من الممكن بشكل كبير تفسير سلوك حركات الأولتراس على هذه الأرضية، وهو ما يحتاج لنوع من الإمعان في الشرح لتفادي سوء فهم ما هو مكتوب.

حركات الأولتراس حركات تأسست في المقام الأول تنظيميا على أرضية عاطفية تنتمي لمفهوم الترابط مع الكيان، ومع طريقة واضحة تُطبق بشكل جمعي تتعلق بجدارة هذا الانتماء، وأفعال الفرد التي تؤهله للانتماء للكيان وللدخول في سياق هذه الثقافة بشكل تنظيمي وفاعل. حركات الأولتراس لا تعرف منطق الأجندة السياسية، وبالتالي يكون الشغف والانتماء والمعرفة بتاريخ النادي، هي العوامل التي تحدد حجم المشاركة الجماهيرية، واتخاذ مواقع القيادة بها.

وبالقياس على موروثات ثقافة التشجيع داخل مجال كرة القدم في المجتمع المصري، بالطبع تشكل حركات الأولتراس تنظيما جماهيريا أكثر تطرفا عن سائر التنظيمات الجماهيرية التي عرفتها المدرجات.

لسنا بصدد القول إن هذا التطرف الذي من الممكن وصفه بالراديكالية يشكل نوعا من السلوك العنيف، لكن الفكرة هي في إدراك أن تلك الحركات تشجع كرة القدم والأندية التي تنتمي لها بمفهوم مختلف عن المشاهدين، والمتابعين، وتجد في تشجيع هذه الكيانات أرضية لإيجاد هوية جمعية وإطار عام للانتماء، وهو ما لم يوفره المجال السياسي في مصر لسنوات طويلة من خلال تنظيماته المتنوعة، أو على الأقل، لم تظهر تلك الغرازة في الانتماء الجماهيري من حيث العدد مثلما ظهرت مع حركات الأولتراس في مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

النقطة الأولى التي يجب أن تُراعى هي أن لفظ «التطرف» يعني الاختلاف في التعامل مع كرة القدم ومع الكيان الذي تنتمي إليه الحركة، لكنه لا يمكن مقارنته بمفهوم التطرف العنيف أو استخدام الكلمة في سياقات أخرى تقترب أكثر لعلم السياسة منها لعلم الاجتماع.

راديكالية حركات الأولتراس مبنية على حجم الانتماء والارتباط مع مفهوم الحركة ودورها، وهو ما ينعكس بالتبعية على السلوك الجمعي للمشجعين في المدرجات.

من المصطلحات والمفاهيم الهامة في سياق الكرة المصرية، والتي ترتبط بعلاقة وثيقة مع حركات الأولتراس هي المساحة العامة التي يشغلها الجمهور داخل الاستاد، أو بمعنى آخر، المكان الذي يجلس فيه الجمهور في المدرجات خلال فترة المباراة. «أولتراس أهلاوي» لديهم ارتباط عاطفي وتاريخي كجماهير للنادي الأهلي مع الناحية اليسرى من المدرجات، حيث تقع مدرجات الدرجة الثالثة، أو ما يعرف في ثقافة كرة القدم باسم «التالتة شمال»، وهو المفهوم الذي يظهر في أحد أهم هتافات حركة «أولتراس أهلاوي» بشكل مستمر، وهو «من تالتة شمال، بنهد جبال، وبعلو الصوت دايما بنشجع الأبطال، فريق كبير، فريق عظيم، أديله عمري وبرضه قليل»، وهو الهتاف الذي يظل صامدا حتى يومنا هذا مع التواجد الجمعي لجماهير النادي الأهلي.

على الجانب الآخر، اعتادت جماهير نادي الزمالك على شغل المساحة من المدرجات التي تقبع في الناحية اليمنى من مدرجات الدرجة الثالثة، وهو ما يعرف باللغة الدارجة باسم «التالتة يمين». سواء ثالثة شمال أو ثالثة يمين، كلاهما كان جزءا من التعبير الثقافي والفني في الأغنيات والهتافات التي صاغتها حركات الأولتراس منذ نشأتها، وهو ما يدل على شدة الارتباط بين طبيعة هذه الحركات ككيانات اجتماعية، وبين علاقتهم المباشرة بالمساحة العامة كونهم حركات غير أيدولوجية، وتعتمد على سلوكها الجمعي في صياغة خطابها في المقام الأول.

العلاقة بين الانتماء للحركة والانتماء السياسي للأعضاء كانت أحد أهم مشكلات حركات الأولتراس خلال التحول المستمر للبيئة السياسية في ظل حالة من السيولة في المجال العام ككل في مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.

هنا يجب أن يتم التفرقة بين نقطتين رئيسيتين: طريقة صناعة القرار داخل هذه الحركات، وطريقة صياغة مدركات الرأي العام وتصورات المجتمع عن هذه الحركات. طريقة صناعة القرار داخل حركات الأولتراس لا تلتفت كثيرا للانتماء السياسي أو الفكري للأعضاء، لكنها تعتمد على المبادئ المشكلة للحركة أو للرابطة ككيان جمعي، وقلما يكون هناك تأثير فردي في هذه العملية.

لكن على الجانب الآخر، الأعضاء يبدون انتماءهم على المستوى السياسي في ظل استدعاء أساليب التواجد الجمعي للحركة، وبالتالي، تتشكل مدركات الرأي العام عن الحركة من جراء تصرفات فردية للأعضاء، لكنها تصرفات استدعى فيها الأعضاء الهوية الجمعية للحركة للتعبير عن تواجدهم الجماهيري.

هذه الحالة التي تسبب فيها غياب الهيكل البنيوي ولا مركزية القرار داخل حركات الألوتراس أدت إلى حاله من الالتباس داخل المجتمع حول ماهية هذه الحركات وحجم البعد السياسي الموجود بها. ومن جراء هذا التباين باتت حركات الأولتراس في حالة من الصراع المستمر بين الواقع الذي يجري داخل الحركة، والتصرفات الفردية التي تصنع مدركات عامة general perceptions من خلال التغطية الإعلامية.

هناك أيضا ما يدعو للتساؤل، وهو البعد النوعي أو gender-related issues داخل حركات الأولتراس، حيث تتسم هذه الحركات بذكورية شديدة، سواء على مستوى القيادات أو على مستوى الأعضاء، حيث إن هناك أغلبية واضحة من الذكور تطغى على عضوية حركات الأولتراس، ويكون تواجد عضوات الأولتراس في أغلب الوقت تواجدا افتراضيا من خلال صفحات الحركة على مواقع التواصل الاجتماعي.

يقتنع العديد من الأعضاء الشباب أن المدرج ليس آمنا للسيدات، وجاءت كل الردود على السؤال الذي وجهناه للأعضاء حول موقفهم من حضور شقيقاتهم المباريات بالرفض، البعض وافق على حضورهن في مدرجات الدرجة الأولى أو الثانية، لكن ليس مدرجات الدرجة الثالثة التي تتخذها حركات الأولتراس موقعا لها في الملعب.[١٣] وهو ما يعني أن هناك تفرقة نوعية وعقلية ذكورية تسيطر على خطاب حركات الأولتراس، سواء قبل ٢٥ يناير أو في ما بعدها.

١٣ مجموعة مقابلات أجراها الباحث مع عدد من أعضاء حرة أولتراس أهلاوي وأولتراس وايت نايتس، القاهرة، يناير ٢٠١٧

ويظل السؤال الأكثر أهمية في هذا السياق هو: هل حركات الأولتراس حركات راديكالية؟ هل من الممكن تصنيفها تحت هذا المسمى؟ هنا يجب أن نتطرق لتعريف الراديكالية، وأن نضعه في سياق مقارن مع سائر الحركات التي تعمل في سياق المجال العام المصري حتى نصل لتعريف منضبط نستطيع القياس عليه علميا.

المعنى الحقيقي للراديكالية هو التوجه الصلب، والمعتقد الراسخ، الذين تسعى به مجموعة لإحداث تغيير جذري في المشهد السياسي أو الاجتماعي، سواء من خلال الأيديولوجيا أو من خلال العمل الجمعي.

وبقياس هذا المفهوم على حركات الأولتراس في السياق المصري، نجد أن هناك مبادئ صلبة تشكل الوعي الجمعي للحركة والمبادئ المشكلة لعقلية الأولتراس. كما أن حركات الأولتراس في مصر منذ نشأتها سعت، واستطاعت في بعض الأحيان، لإحداث تغيير جذري في ثقافة تشجيع كرة القدم في مصر.

غيرت حركات الأولتراس الكثير من العلاقات بين الجماهير والأندية، والجماهير واللاعبين أو عناصر اللعبة بشكل عام، وأيضا الجماهير والدولة. واختلفت بناء على تلك المحاولات الثقافة المتعلقة بتشجيع كرة القدم، ونمط السلوك المُمارس في المدرجات من قبل الجماهير. كما أن حركات الأولتراس تمثل توجها أكثر تطرفاً في نمط التشجيع بالمقارنة بالجماهير غير المنظمة. وبالتالي، الأولتراس حركات راديكالية سعت لتغيير جذري في الثقافة المصرية، وهو ما ينطبق أيضا على كل من حركة الاشتراكيين الثوريين وحركة «٦ أبريل».

الجدير بالذكر أن مصطلح «راديكالية»، ووصف حركة أو تنظيم جماهيري ما بهذا المصطلح لا يتضمن بالضرورة معاني سلبية، لكنه يشرح فقط جزءا من رؤية الحركات الراديكالية إزاء مدى دورها في المجال العام، وأسباب تواجدها أو raison d'être.

الراديكالية داخل حركات الأولتراس كانت من أسباب مشاكلها مع المجتمع المصري، وهو المجتمع الذي يرفض الراديكالية ويتحفظ عليها من خلال آليات متعددة، سواء ثقافية، أو سياسية، أو دينية. مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، ومع التحولات المستمرة للبيئة السياسية، بخاصة في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٣ ، سمحت بحيز مجتمعي أكثر اتساعا لتقبل دور الحركات الراديكالية في الثقافة العامة.

شهدت تلك الفترة نشاطا مكثفا من حركات الأولتراس بالمقارنة بفترة ما قبل ٢٠١١. شهد هذا النشاط المزيد من التواجد الجماهيري، الزيادة في عدد العضويات، المزيد من القدرة على التعبير الفني من خلال الهتافات أو الاستخدام للمساحة العامة سواء داخل مدرجات الملاعب أو خارجها، وأيضا المزيد من الظهور الإعلامي لجماهير الكرة والمزيد من الإظهار لدورهم في المجال العام.

شهدت تلك المرحلة حالة من التصالح مع فكرة الحركات الراديكالية من قبل المجتمع، وكان هذا مرتبطا بشدة مع فكرة البيئة السياسية في مرحلة ما بعد الثورة، أو post-revolutionary political environment. ولكن في مرحلة ما بعد الثورة، تقلص القبول المجتمعي للحركات الراديكالية بشكل عام، بما فيها حركات الأولتراس. عدد التحديات التي واجهتها حركات الأولتراس في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو كانت تعبر بالأساس عن رفض مجتمعي للراديكالية، وهو ما تجلي من خلال إعادة بناء تحالفات النخب التي كانت أميل لرفض تواجد حركات الأولتراس في المجال العام.

هذا الرفض كان واضحا من خلال حكم قضائي باعتبار الحركة «محظورة»، ومن خلال خطاب إعلامي يهاجم باستمرار وجود ثقافة الأولتراس في مدرجات ملاعب كرة القدم، وتجريم الحركات صراحة من خلال قانون الرياضة الصادر في ٢٠١٧، وهجوم العديد من لاعبي كرة القدم، ورموز الإعلام والمجال الرياضي على هذه الحركات نظراً لطبيعتها الراديكالية التي لا تتفق مع التوجهات المحافظة للمجتمع المصري وفقا لخطاب النخب المجتمعية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو.

لم يكن الهجوم الذي شهدته حركات الأولتراس من قبل المجتمع خلال عام ٢٠١٨ ذا أبعاد سياسية فقط، بل كان هناك الكثير من الرفض المجتمعي لفكرة السلوك الجمعي والتحرك الجماهيري في المقام الأول، هذا بالطبع بخلاف عدد من الإجراءات السياسية والقانونية التي قلصت من حجم وجود حركات الأولتراس داخل المجتمع. من الممكن أن نقول في تلك النقطة إن هيكل الفرصة السياسية، وعوامله التي تصنع المناخ الكلي داخل المجال العام، لا تتأثر فقط بالتوجهات السياسية للدولة، وقدرتها على القمع، وبمجمل تحالفات النخب، ولكنها تتأثر أيضا بمدى تقبل المجتمع لفكرة التنظيم الجماهيري الراديكالي، وخلافه مع التنظيمات والتشكيلات المحافظة داخل المجتمع. وهو ما يعيدنا للجدل النظري حول مفهوم الفرصة السياسية في السياقات الديمقراطية وغير الديمقراطية، حيث تصنع طبيعة المجتمعات عوامل ومتغيرات جديدة يجب أن يتم وضعها في السياق الصحيح خلال التحليل النظري.

لكن تزايد الرفض المجتمعي للراديكالية، والتعبئة على أرضية مفاهيم محافظة رافضة للتغيير لم ينل من حركات الأولتراس فقط، بل امتد ليشمل كل الكيانات غير المؤسسية التي تسعى للتواجد في المجال العام لإحداث تغيير، وهو ما طال حركات مثل الاشتراكيين الثوريين، و«٦ أبريل»، من خلال العداء المجتمعي لفكرة التغيير، ومن ثم، لدور هذه الحركات في المجال العام.

أدى هذا العداء لتراجع دور حركات الأولتراس في المجال العام، ولانعدام التعاطف مع الجماهير التي يتم القبض عليها بعد المباريات، ولخطاب إعلامي يلوم الجماهير على فكرة التنظيم من أساسها.

من الممكن وصف حركات الأولتراس بأنها حركات راديكالية، ولكن هل يعني هذا أنها حركات تمثل تهديدا للأمن والسلم العام؟ الإجابة هي: قطعا لا، فالسلوك الجمعي للحركة الاجتماعية أو السياسية عادة ما يحتوي على توجهات راديكالية في خطابه، ولكن ذلك لا ينم بأي شكل من الأشكال عن توجه عنيف لدى هذه الحركات.

لكن على الرغم من كونها حركات غير عنيفة، فإنها اشتبكت في أحداث عنف في كثير من الأحيان، بخاصة عندما حدثت حالة من الانفتاح في هيكل الفرصة السياسية والمجال العام ككل في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير. حركات الأولتراس في سياق المجال العام في مصر كانت إحدى الأطراف الفاعلة في مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير. ولكن إتاحة الفرصة السياسية أمام الحركات غير المؤسسية لا تعني بالضرورة تقبل هذه الحركات وسلوك تواجدها الجمعي مجتمعيا. الجدير بالذكر أن حركات الأولتراس، وسائر الحركات الراديكالية التي تتواجد معها في المجال العام في مصر أظهرت قدرتها على التأقلم مع تحولات المجال السياسي في سياق كان به الكثير من الاضطراب.

يظل السؤال مطروحا حول مستقبل حركات الأولتراس سواء من ناحية الإعلان عن الحل وحرق أعلام الروابط في بعض الأحيان، أو عودة الجمهور للمدرجات وعودة الجماهير لشغل المساحة العامة. في ظل دعم الدولة للاستثمار الرياضي الذي يحتاج لتواجد جماهيري، بدأت الدولة في تقبل فكرة عودة الجمهور. لكن التحديات التي واجهتها حركات الأولتراس على مدار سبع سنوات منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير، أضرت كثيراً بحجم التماسك الداخلي على المستوى البنيوي في هذه الحركات. ولكن المباريات التي شهدت وجودا جماهيريا، حتى بعد حل الروابط، تدل على أن ثقافة الأولتراس في التشجيع مازالت موجودة على الرغم من تجريم النشاط التنظيمي من قبل الدولة. ولذا، حتى وإن اختفت الروابط التنظيمية بين الأعضاء، وانتهت المرحلة التي شهدت ظهور هوية جمعية بين الجمهور تنظم على أرضيتها أعدادا كبيرة من الشباب، فلن ينتهي الأسلوب الذي ابتدعته حركات الأولتراس في التشجيع، وتظل عقلية حركات الألوتراس وسلوكها الجمعي، سواء انتظمت تحت راية الحركة أم لا، هي الأبرز في مدرجات ملاعب الكرة المصرية.

الخضوع والعصيان
الحركات السياسية في سنوات التحول

الخاتمة

الخاتمة

كانت صعوبة تطبيق النظرية على السياق المصري إحدى المعضلات التي واجهت الباحث، فالانسياق وراء النظرية في ظل عدم قدرتها على تقديم التحليل الذي يتفق مع السياق هو نوع من عدم الانضباط العلمي. وبالتالي لجأنا للمزج بين نظريات ومفاهيم متنوعة، منها ما ينتمي لعلم الاجتماع، ومنها ما ينتمي للعلوم السياسية.

وقد اكتشفنا أنه من الصعب تطبيق نظريات الحركات الاجتماعية أو التحول الديمقراطي على نماذج لم تشهد حراكا سياسيا لسنوات طوال، كما هو الحال في النموذج المصري. فبعد حالة مطولة من الركود في المجال العام، يأتي التغيير بعواقب من الصعب قياسها بمتغيرات ثابتة في إطار واحد.

دراسة الحركات السياسية في النموذج المصري تحديدا تحتاج لخلفية نظرية للدولة الشمولية التي عرفتها مصر منذ الخمسينيات، وأيضا للآثار المتنوعة لمحاولة تغيير النظام السياسي من الداخل كما حدث في السنوات العشر الأخيرة من حكم حسني مبارك، حيث إن الحركات السياسية التي برزت بعد ٢٥ يناير كان لتفاعلها مع نظام مبارك دور كبير في نشأتها وتنمية أساليبها.

تطرح المقارنة بين الحركات الثلاث دور الأيديولوجية وتواجد المرجعية الفكرية لدى الحركات السياسية. أيديولوجياً، هناك فارق بين حركة لديها صلابة في مرجعيتها الفكرية مثل الاشتراكيين الثوريين، وحركة تقف على أرضية شاسعة من التنوع الأيديولوجي مثل حركة «٦ أبريل»، وحركة لا تحتاج في أسباب تكوينها وتحقيق أهدافها إلى انتماء أيديولوجي مثل حركة «أولتراس وايت نايتس».

نموذج حركة الاشتراكيين الثوريين هو أحد النماذج الدالة على دور الأيديولوجيا في حجم التناسق والتماسك الداخلي في الحركات السياسية التي تتعرض لسياقات انتقالية متعددة، مثل ما حدث في مصر من أعوام ٢٠١١-٢٠١٧. حركة الاشتراكيين الثوريين على مدار السنوات السبع الماضية تثبت أن المرجعية الفكرية أو الأيدولوجية للحركة السياسية لها دور في حجم التماسك الداخلي movement cohesion، ولمدى قدرة الحركة علي التأقلم مع تحولات البيئة السياسية على مدى فترة زمنية تمتد لمدة تفوق السبع السنوات كالحالة المصرية، وعلى حجم ونمط التفاعل مع القوى السياسية الأخرى المتواجدة في المجال العام.

حركة الاشتراكيين الثوريين، رغم تعرضها للكثير من الهجوم في خلال سنوات وجودها داخل المجال العام المصري، سواء في مرحلة ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير أو ما بعدها، كانت من أقل الحركات السياسية التي شهدت انشقاقات داخلية، حتى الانشقاق الذي حدث في مرحلة ما قبل الثورة الذي أفرز تيار التجديد الاشتراكي، لم يكن الخلاف به بحجم

ذلك الذي شهدته حركة «٦ أبريل» عندما انقسمت لجبهة أحمد ماهر وللجبهة الديمقراطية بقيادة طارق الخولي.

ثورة الخامس والعشرين من يناير كانت حدثا يجب التفرقة بين آثاره السياسية والاجتماعية. ربما لم تتمكن ثورة الخامس والعشرين من يناير من تغيير الكثير من الأبعاد السياسية داخل المجال العام المصري، لكنها تمكنت من تغيير العديد من المدركات عن ثقافة المجال العام في المجال العام وفي سياق العمل السياسي، بشكل لم تعرفه الفرصة السياسية في السياق المصري من قبل في سياق تحولات الفرصة السياسية.

وما شهده مجال العمل العام من تحولات خلال العقد الأخير من حكم مبارك أدى لخلق سياق سياسي جديد داخل مدركات النشطاء السياسيين في مصر، وانعكس على خطاب الحركات السياسية التي ينتمون إليها. لم تتمكن الحركات السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو من تحقيق كل أهدافها التي صاغتها من قبل، ولكن لا يمكن الحكم على ذلك التوجه بأنه فشل سياسي لهذه الحركات، فهو في المقام الأول والأخير أحد استراتيجيات التأقلم مع تحولات البيئة السياسية في ظل مناخ مستمر التغير.

هنا يجب أن نطرح السؤال، هل كانت الحركات السياسية تضع سقفا غير واقعي لإمكانياتها لتغيير البيئة السياسية في مرحلة ما بعد الثورة، بخاصة في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو؟ والإجابة هي: نعم، ارتباط مطالب الحركات السياسية بانفتاح المجال العام كان له أثر سلبي على دور الحركات السياسية في المجال العام.

تهميش الحركات السياسية غير المؤسسية كان له الكثير من التأثير على استراتيجيات تأقلم هذه الحركات مع البيئة السياسية وتحولاتها. ارتباط استراتيجيات الحركة السياسية مع أساليب تأقلمها أحد أهم المعايير المشكلة للفرصة السياسية في مرحلة ما بعد الثورة في السياق المصري. العلاقة بين السياق الخارجي وحجم التحولات الداخلية خلقت الكثير من التوتر داخل الحركات السياسية. تحول البيئة السياسية في مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو كان له الكثير من العلاقة بين الحيز المجتمعي الذي تشغله الحركات السياسية، وبين توجه الدولة في ما يتعلق بالعمل العام، وبين الضوابط التي باتت مختلفة عما سبق، وباتت متحكمة في ضوابط الدخول للمجال العام.

وبالتالي، من المهم ذكر أن السياق المصري كان به الكثير من التأثيرات التي صاغتها علاقة وحجم تواصل الحركات السياسية مع الدولة، وهو ما يعد مشهدا متعارفا عليه في تاريخ الثورات المقارنة بين الدولة والقوى الاجتماعية خلال مرحلة ما بعد الثورة في العديد من النماذج.

هل تمكنت الحركات السياسية من خلال تحول البيئة السياسية في تحقيق أهدافها في مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير؟ الإجابة على هذا التساؤل بالسلب أو الإيجاب لا تمثل

حكما قيميًّا على أداء الحركات السياسية خلال تلك الفترة، ولكنها تمثل بالأساس طبيعة المنهج التحليلي الذي يعتمد عليه الرد على هذا السؤال.

الحركات السياسية تأقلمت مع الكثير من التحولات في سياق عملها، وكان البعض منها يضع الكثير من التكلفة على مفهوم المشاركة، ولكن الحراك السياسي بشكل عام في مصر خلال تلك المرحلة كان أسيرا للدولة وأجهزتها من ناحية، وللصراعات الداخلية بين أعضاء الحركات السياسية من ناحية أخرى.

ثورة الخامس والعشرين من يناير كان لها أثر مجتمعي وثقافي قد يبدو غير ظاهر خلال تلك المرحلة، ولكن أثره ودور الحركات السياسية فيه سيظهر على مدى طويل الأجل دون شك.

استمرت الحركات السياسية في ممارسة نفوذها خلال سبع سنوات رغم تغير البيئة السياسية بشكل متكرر، لكن الدور الثقافي الذي تحاول هذه الحركات القيام به لا يزال مفتوحا أمام القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وتظل ثورة الخامس والعشرين من يناير أحد أهم الأبعاد التاريخية التي سوف تكون جزءا من صياغة البيئة السياسية في مصر خلال السنوات المقبلة.

زياد عبد الرحمن عقل هو كاتب وباحث مصري، ويعمل خبير بوحدة الدراسات المصرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية منذ يونيو ٢٠٠٥. بدأ عقل حياته المهنية كباحث مساعد في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث كان يعمل علي ملف العراق عام ٢٠٠٤. ثم التحق بمركز الاهرام عام ٢٠٠٥ لكي يعمل في وحدة دراسات الأمن، ثم علي عدد من مشروعات التحول الديمقراطي. كما تخصص عقل في الملف الليبي وأصبح خبير الشئون الليبية بمركز الأهرام، وله عن ليبيا العديد من الدراسات المنشورة بالعربية، والانجليزية، والإيطالية، كما عمل علي قضايا أخرى تخص التحول الديمقراطي في مصر مثل حرية تداول المعلومات، والمواطنة. ثم اتجه عقل لدراسة علم الاجتماع السياسي والحركات الاجتماعية والسياسية، وحصل في علم الاجتماع السياسي علي شهادة الماجستير من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ودرجة الدكتوراه من جامعة ليستر بالمملكة المتحدة. تركزت أبحاث زياد عقل في هذا الشق حول ثورة الخامس والعشرين من يناير، ودور الحركات الاجتماعية والسياسية بها. كما اهتم عقل بدراسة عدد من الظواهر المجتمعية من خلال منظور اجتماعي مثل ظاهرة التطرف، كرة القدم، والتحرش الجنسي.

يشغل عقل حاليا منصب مدير تحرير الموقع الالكتروني لمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ومنسق علمي لمشروع «الأمن الإنساني في مواجهة التطرف»، كما يشغل منصب مدير برنامج دراسات المتوسط وشمال أفريقيا. كما يعد عقل احد الباحثين المشاركين في عدد من مراكز التفكير مثل المعهد الايطالي للسياسة الدولية بميلانو ISPI، ومركز Clingendael بهولندا.